فن السياسة في المغرب

بين السياسي والسياسيين للكاتب بدر شاشا

فكرة الكتاب

هذا الكتاب محاولة لفهم السياسة في المغرب من زاوية مختلفة؛ ليس فقط كما تظهر في الخطب والبرامج والانتخابات، وإنما كما تُمارس خلف الخطاب والشعارات.

فالسياسة ليست مجرد قوانين ومؤسسات وأحزاب، بل هي أيضًا **فن التأثير والإقناع وإدارة المصالح والمشاعر**. والسياسي لا يتعامل مع الأرقام والبرامج فقط، بل يتعامل مع الإنسان: مع خوفه، وأمله، وغضبه، وطموحه، وحاجته إلى من يسمعه ويمثله.

ومن هنا يطرح الكتاب أسئلة محرجة ولكن ضرورية:

لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

هل يدخلها لأنه يريد إصلاح المجتمع وخدمة الناس؟
أم لأنه يبحث عن المكانة والنفوذ والمال؟
أم أن الحقيقة غالبًا خليط من الدوافع النبيلة والمصالح الشخصية؟

وهل كل من يرفع شعار الإصلاح هو فعلًا مصلح؟
وهل كل سياسي يسعى إلى مصلحته هو بالضرورة فاسد؟

السؤال المركزي للكتاب

هل يصنع الإنسان السياسة، أم أن السياسة تعيد تشكيل الإنسان؟

فقد يدخل السياسي إلى المجال العام وهو يقول:
"أريد أن أغير الواقع."

وبعد سنوات قد يصبح السؤال:
"كيف أحافظ على موقعي داخل هذا الواقع؟ "

وهنا تبدأ الرحلة الحقيقية لفهم السياسي والسياسة.

هذا الكتاب لا يريد أن يدين جميع السياسيين، ولا أن يمجدهم.

إنه يريد أن يفتح الباب لفهمهم.

فوراء كل خطاب سياسي شخص، ووراء كل شخص طموح، ووراء كل طموح مصلحة أو مبدأ أو خوف أو حلم.

وهنا يبدأ فن السياسة.

فن السياسة في المغرب

بين السياسي والسياسيين

مقدمة

السياسة ليست مجرد انتخابات، وليست مجرد أحزاب وبرامج وخطب وشعارات ترفع أمام الجماهير. السياسة عالم واسع تختلط فيه الأفكار بالمصالح، والمبادئ بالطموحات، والإصلاح بالرغبة في الوصول إلى السلطة والنفوذ. وهي قبل كل شيء علاقة بين الإنسان والسلطة، وبين الفرد والجماعة، وبين من يريد أن يحكم ومن يريد أن يكون له تأثير في صناعة القرار.

في المغرب، كما في مختلف المجتمعات، أصبحت السياسة جزءًا أساسيًا من الحياة العامة. فهي حاضرة في النقاشات اليومية، وفي الانتخابات، وفي المؤسسات، وفي الأحزاب والنقابات والجماعات الترابية، وفي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. لكنها في الوقت نفسه أصبحت موضوعًا يثير الكثير من الأسئلة والشكوك لدى المواطن. لماذا يدخل الإنسان السياسة؟ ماذا يريد السياسي عندما يطلب أصوات الناس؟ هل يدخل من أجل الإصلاح وخدمة المجتمع، أم من أجل تحقيق مصالح شخصية؟ وهل يمكن أن يجتمع حب الوطن مع الطموح إلى السلطة والمال والمكانة؟

هذه الأسئلة لا تحمل إجابات بسيطة، لأن الإنسان نفسه ليس بسيطًا. فقد يدخل شخص إلى السياسة مؤمنًا فعلًا بأنه قادر على تغيير الواقع، ثم يجد نفسه بعد سنوات أمام شبكة من المصالح والتحالفات والصراعات التي لم يكن يتصورها. وقد يدخل آخر بحثًا عن الشهرة أو المكانة أو النفوذ، ثم يكتشف أن العمل السياسي مسؤولية ثقيلة تتطلب أكثر مما كان يعتقد. وقد يبدأ سياسي ما بنوايا صادقة، ثم تغيره السلطة، أو تغيره البيئة التي يعمل داخلها، أو تغيره المنافسة المستمرة على المواقع والمناصب.

لهذا فإن فهم السياسة يتطلب أولًا فهم الإنسان الذي يمارسها.

السياسي ليس كائنًا مختلفًا عن بقية الناس. له طموحاته ومخاوفه ورغباته وحساباته وعلاقاته. لكنه عندما يدخل المجال السياسي يصبح تحت نظر المجتمع، ويصبح كلامه وتصرفاته ومواقفه جزءًا من الحياة العامة. ومن هنا تظهر المفارقة الكبرى بين السياسي كشخص، والسياسي كفاعل عمومي. فالإنسان قد تكون له مصالحه الخاصة، لكن السياسي مطالب بأن يضع المصلحة العامة في مقدمة مسؤولياته.

وهنا يظهر السؤال الأصعب: هل يستطيع السياسي أن يفصل بين مصلحته الشخصية والمصلحة العامة؟

السياسة في جانب منها هي فن التأثير. السياسي يحتاج إلى إقناع الناس، وكسب ثقتهم، والتحدث إلى مشاعرهم وعقولهم. يعرف متى يتحدث عن الأمل، ومتى يتحدث عن الخوف، ومتى يستعمل الغضب، ومتى يقدم نفسه باعتباره صوت المواطن البسيط. ولذلك يمكن أن تكون السياسة فنًا نبيلًا للإقناع وبناء الثقة، لكنها يمكن أيضًا أن تتحول إلى فن للتلاعب بالمشاعر عندما يصبح الهدف هو الوصول إلى السلطة بأي وسيلة.

فالإنسان لا يصوت دائمًا بالعقل وحده. إنه يصوت أحيانًا بالأمل، وأحيانًا بالغضب، وأحيانًا بالخوف، وأحيانًا بالانتماء، وأحيانًا بسبب صورة رسمها السياسي عن نفسه أمام الناس. ومن هنا تصبح المشاعر جزءًا من المعركة السياسية.

السياسي الناجح يعرف كيف يخاطب الناس، لكن السؤال هو: هل يخاطب عقولهم من أجل إقناعهم بالحقيقة، أم يخاطب مشاعرهم من أجل التأثير عليهم؟

بين الأمرين مسافة كبيرة.

ومن هنا تأتي أهمية التمييز بين السياسة كفن لإدارة المجتمع، والسياسة كوسيلة للوصول إلى السلطة. الأولى تقوم على المسؤولية، والثانية قد تقوم على الطموح والمنافسة. وبينهما

تتحرك مجموعة كبيرة من السياسيين الذين تختلف دوافعهم وشخصياتهم وطرقهم في العمل.

هناك سياسي يؤمن بالإصلاح ويعتبر المنصب وسيلة لخدمة الناس. وهناك سياسي يعتبر السياسة طريقًا إلى المكانة الاجتماعية والنفوذ. وهناك من يرى في الحزب وسيلة للصعود. وهناك من يبدل مواقفه بحسب الظروف. وهناك من يعيش على الشعارات والخطب، وهناك من يفضل العمل الهادئ. وهناك من يدخل السياسة بدافع وطني حقيقي، لكنه يصطدم بالواقع فيغير أسلوبه. وهناك من يدخلها منذ البداية وهو يعرف جيدًا ما يريد.

لهذا لا يمكن الحديث عن السياسيين وكأنهم طبقة واحدة.

السياسة مليئة بالشخصيات المختلفة، ولكل شخصية طريقتها في التفكير والتحرك والمنافسة. وهذا الاختلاف هو الذي يجعل الحياة السياسية مجالًا للصراع والتفاوض والتحالف والانقسام.

والصراع السياسي ليس دائمًا أمرًا سلبيًا. ففي المجتمعات الديمقراطية، الاختلاف أمر طبيعي، والمنافسة بين الأفكار والمشاريع يمكن أن تكون مفيدة. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول الاختلاف في الرأي إلى خصومة شخصية، وعندما يصبح الهدف ليس الدفاع عن فكرة وإنما إسقاط الخصم. عندها تتحول السياسة من منافسة على البرامج إلى صراع على الأشخاص.

وقد يبدأ الخلاف السياسي بسبب موقف أو فكرة، ثم يتحول مع الوقت إلى مشاحنات وصراعات وحسابات شخصية. وقد تتشكل تحالفات لا تجمعها الأفكار بقدر ما تجمعها المصالح. وقد يختلف السياسي مع شخص اليوم، ثم يتحالف معه غدًا، ليس لأن أفكاره تغيرت بالضرورة، ولكن لأن موازين القوة والمصلحة تغيرت.

وهنا تظهر إحدى أكثر قواعد السياسة تعقيدًا: لا توجد دائمًا صداقات دائمة ولا خصومات دائمة، وإنما توجد مصالح ومواقف تتغير مع الظروف.

لكن فهم هذه الحقيقة لا يعني أن كل تحالف سياسي هو نفاق، ولا أن كل اختلاف هو مؤامرة، ولا أن كل سياسي يسعى إلى مصلحته الخاصة. فالسياسة أكثر تعقيدًا من هذه الأحكام السريعة. هناك من يدافع عن قناعة، وهناك من يدافع عن موقع، وهناك من يجمع بين الاثنين.

هذا الكتاب لا يأتي ليحاكم السياسيين جميعًا، ولا ليقدم صورة سوداء عن السياسة المغربية. كما أنه لا يريد أن يجعل من السياسة عالمًا مثاليًا خاليًا من المصالح والصراعات. الهدف هو الاقتراب من الحقيقة كما هي، ومحاولة فهم ما يحدث بين الخطاب والممارسة، وبين ما يقوله السياسي وما يفعله، وبين ما يراه المواطن أمامه وما قد يحدث خلف الكواليس.

إن الحديث عن السياسة المغربية هو حديث عن مجتمع كامل، عن الدولة والمواطن، عن الأحزاب والانتخابات، عن المؤسسات والمنتخبين، عن الشباب والمرأة، عن الطموح والإحباط، وعن علاقة المواطن بمن يمثلونه.

والسؤال الذي سيظل حاضرًا في صفحات هذا الكتاب هو: لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

هل يدخلها لأنه يريد إصلاح المجتمع؟

هل يدخلها لأنه يريد خدمة المواطنين؟

هل يدخلها لأنه يريد تحقيق حلم سياسي؟

هل يدخلها بحثًا عن المال والمكانة والنفوذ؟

أم أن الإنسان قد يدخل السياسة بدافع الإصلاح، ثم يجد نفسه تدريجيًا يبحث عن الحفاظ على موقعه ومصالحه؟

ربما لا توجد إجابة واحدة.

فالسياسة في كثير من الأحيان تبدأ بفكرة، ثم تتحول إلى طموح، ثم تصبح مسؤولية، وقد تتحول بعد ذلك إلى صراع من أجل الاستمرار. وفي هذه الرحلة يمكن أن يتغير الإنسان كما يمكن أن تغيره السلطة.

إن أخطر ما في السياسة ليس الوصول إليها، وإنما ما تفعله بالإنسان بعد الوصول.

فالسلطة تختبر المبادئ، والمنافسة تختبر الصداقات، والمال يختبر المواقف، والشهرة تختبر التواضع، والخسارة تختبر القناعة، والانتصار يختبر الأخلاق.

ومن هنا فإن السياسة ليست فقط فن الوصول إلى السلطة، بل هي أيضًا فن التعامل معها.

وفي المغرب، حيث تتقاطع المؤسسات مع الأحزاب والانتخابات مع المجتمع، وحيث يظل المواطن عنصرًا أساسيًا في صناعة المشهد السياسي، تبرز الحاجة إلى قراءة أعمق للسياسة تتجاوز الشعارات والانتقادات السريعة.

نحتاج إلى أن نسأل: ماذا يحدث عندما يجلس السياسي وحده بعيدًا عن الكاميرات؟ ماذا يفكر عندما يقرر الدخول في تحالف؟ ماذا يدفعه إلى تغيير موقفه؟ لماذا يتحول الحليف إلى خصم؟ لماذا يتحول الخصم أحيانًا إلى حليف؟ لماذا ينجح بعض السياسيين في كسب ثقة الناس؟ ولماذا يفقد آخرون هذه الثقة؟ وهل المواطن ضحية للعبة السياسية أم أنه في بعض الأحيان شريك فيها؟

هذه الأسئلة وغيرها هي التي يحاول هذا الكتاب الاقتراب منها.

إن «فن السياسة في المغرب: بين السياسي والسياسيين» ليس كتابًا عن السياسة فقط، وإنما هو كتاب عن الإنسان داخل السياسة. عن الطموح عندما يدخل عالم السلطة، وعن المبادئ عندما تواجه المصالح، وعن الصداقة عندما تدخل المنافسة، وعن الخطاب عندما يصطدم بالواقع.

إنه محاولة للنظر خلف الستار، ليس من أجل كشف أسرار أشخاص بعينهم، وإنما من أجل فهم اللعبة السياسية نفسها.

فالسياسة قد تكون فنًا لخدمة الناس، وقد تكون فنًا لإدارة الاختلاف، وقد تكون فنًا لبناء التوافق، لكنها قد تتحول أيضًا إلى فن لاستعمال المشاعر والتأثير في الجماهير وتحقيق المصالح.

والفرق بين السياسة النبيلة والسياسة الانتهازية لا يكمن دائمًا في الكلمات التي يستعملها السياسي، وإنما في الغاية التي تحركه، والطريقة التي يتصرف بها عندما يصبح أمام اختبار حقيقي.

وفي النهاية، يبقى المواطن هو الطرف الذي يمنح الشرعية السياسية، وهو أيضًا الطرف الذي يدفع ثمن الأخطاء السياسية أو يستفيد من نجاحها.

لذلك فإن فهم السياسة لا ينبغي أن يكون مسؤولية السياسي وحده، بل مسؤولية المواطن أيضًا.

فكلما فهم المواطن كيف تعمل السياسة، أصبح أكثر قدرة على التمييز بين الخطاب والحقيقة، وبين الوعد والإنجاز، وبين السياسي الذي يبحث عن خدمة المجتمع والسياسي الذي يبحث عن خدمة نفسه.

ومن هنا تبدأ رحلة هذا الكتاب.

رحلة بين السياسي والسياسيين، بين المبادئ والمصالح، بين الإصلاح والطموح، بين الخطاب والحقيقة، وبين الإنسان الذي يدخل السياسة بحثًا عن تغيير العالم، والسياسة التي قد تنتهي بتغيير الإنسان نفسه.

تمهيد الكتاب

لم تبدأ فكرة هذا الكتاب من رغبة في الحديث عن السياسة باعتبارها عالمًا بعيدًا عن حياة الناس، وإنما بدأت من ملاحظة بسيطة تتكرر أمامنا كل يوم: كثيرون يتحدثون عن السياسة، لكن قليلين يحاولون فهمها.

السياسة موجودة في تفاصيل حياتنا، في القرارات التي تؤثر على مستقبلنا، في الانتخابات التي نشارك فيها، في الأحزاب التي نسمع عنها، وفي الوجوه السياسية التي تظهر أمامنا في الإعلام. ومع ذلك، يبقى هناك جانب آخر من السياسة لا يظهر بسهولة؛ جانب الإنسان، والطموح، والمصلحة، والصراع، والتنافس، والتحالفات، والمشاعر.

عندما يدخل الإنسان السياسة، فإنه لا يدخل إليها بعقل فقط، وإنما يدخل إليها بكل ما يحمله من أحلام وطموحات وتجارب ومخاوف. وقد يكون هدفه في البداية خدمة الناس والإصلاح، لكنه يجد نفسه أمام واقع مختلف، حيث المصالح متشابكة، والمنافسة قوية، والقرارات ليست دائمًا سهلة.

من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب.

أردت أن أطرح السياسة من زاوية الإنسان الذي يمارسها، لا من زاوية المؤسسات وحدها. أردت أن أسأل عن الدوافع التي تجعل الإنسان سياسيًا، وعن الأشياء التي تغيره عندما يدخل عالم السلطة، وعن الصراعات التي تنشأ بين السياسيين، وعن حقيقة تلك الصراعات: هل هي فعلًا اختلافات في المبادئ والأفكار، أم أنها في بعض الأحيان صراع على المواقع والنفوذ والمصالح؟

هذا الكتاب لا يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، ولا يقدم نفسه باعتباره حكمًا على السياسيين. إنه محاولة للتفكير والسؤال والتحليل.

فالسياسة ليست بيضاء بالكامل ولا سوداء بالكامل. فيها المخلص والانتهازي، وفيها صاحب المبدأ وصاحب المصلحة، وفيها من يبحث عن خدمة الناس ومن يبحث عن نفسه. وقد يجتمع أحيانًا داخل الشخص الواحد المبدأ والمصلحة والطموح.

ولهذا فإن فهم السياسة يحتاج إلى فهم هذه المنطقة الرمادية التي يعيش فيها السياسي.

إن الكتاب يحاول أن يقترب من تلك المنطقة، وأن يطرح الأسئلة التي قد لا تجد مكانًا في الخطابات الرسمية، وأن ينظر إلى السياسة باعتبارها فنًا للتأثير والإقناع وإدارة المصالح، لكنه يحاول في الوقت نفسه التمييز بين التأثير المشروع والتلاعب بمشاعر الناس.

فالسياسي يستطيع أن يصنع الأمل، لكنه يستطيع أيضًا أن يستعمل الأمل وسيلة للوصول إلى غايته. يستطيع أن يتحدث باسم المواطن، لكنه قد ينسى المواطن عندما يصل إلى موقع القرار.

وهنا تكمن أهمية الوعي السياسي.

إن المواطن الواعي ليس ذلك الذي يصفق للسياسي، ولا ذلك الذي يرفض السياسة كلها، وإنما هو الذي يستطيع أن يسأل ويحلل ويقارن ويحكم على النتائج.

هذا الكتاب دعوة إلى ذلك الوعي.

كلمة الكاتب

كتبت هذا الكتاب لأنني أؤمن أن السياسة تستحق أن تُفهم قبل أن تُحكم.

كثيرًا ما نحكم على السياسي من خلال صورة تظهر أمامنا، أو خطاب نسمعه، أو موقف واحد نراه، لكن الحقيقة السياسية أكثر تعقيدًا من ذلك. خلف كل موقف حسابات، وخلف كل تحالف أسباب، وخلف كل صراع مصالح ومبادئ وأحيانًا خصومات شخصية.

لم أرد أن أكتب كتابًا يمجد السياسي، كما لم أرد أن أكتب كتابًا يهاجم السياسي.

أردت أن أكتب عن الإنسان الذي يصبح سياسيًا، وعن الرحلة التي يخوضها منذ لحظة دخوله إلى المجال السياسي إلى لحظة وصوله إلى موقع المسؤولية، وما قد يحدث له في الطريق.

هل يبقى كما كان؟

هل تحافظ المبادئ على قوتها أمام السلطة؟

هل يستطيع الإنسان أن يخدم الناس دون أن يبحث عن مصلحته؟

وهل الطموح السياسي عيب في حد ذاته، أم أن المشكلة تبدأ عندما يصبح الطموح أهم من المبدأ؟

هذه الأسئلة كانت حاضرة وأنا أكتب.

وقد حاولت أن أكون قريبًا من الواقع، بعيدًا عن التقديس والتخوين، لأن السياسة لا تحتاج إلى مزيد من الأحكام السريعة، وإنما تحتاج إلى مزيد من الفهم.

أعرف أن الحديث عن السياسة ليس سهلًا، وأن كل قراءة سياسية قد تثير اختلافًا في وجهات النظر. وهذا أمر طبيعي، بل ضروري، لأن السياسة التي لا تسمح بالنقاش تتحول إلى جمود، والسياسة التي لا تسمح بالاختلاف تتحول إلى سلطة على العقول.

لذلك أترك للقارئ مساحة واسعة ليختلف معي، ويناقش أفكاري، ويرى الأشياء من زاويته الخاصة.

ما أريده من هذا الكتاب ليس أن يتفق معي القارئ في كل شيء، وإنما أن يخرج منه بسؤال جديد.

فربما يكون السؤال أهم من الجواب.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في ولادة هذا الكتاب.

الشكر لكل من فتح أمامي بابًا للتفكير، ولكل من ناقشني في فكرة، أو اختلف معي في رأي، أو طرح سؤالًا جعلني أعيد النظر في موقف كنت أعتقد أنني أفهمه.

الشكر لكل قارئ يؤمن بأن الكتاب يمكن أن يكون مساحة للحوار، وليس مجرد صفحات تُقرأ ثم تُنسى.

والتقدير لكل الباحثين والكتاب والمفكرين الذين ساهمت أعمالهم وأفكارهم وتجاربهم في إثراء النقاش حول السياسة والمجتمع والدولة والإنسان.

كما أوجه شكري لكل شخص يعمل من أجل المصلحة العامة، ولكل سياسي أو منتخب يرى في المسؤولية تكليفًا وليس امتيازًا، ولكل مواطن يرفض أن يكون مجرد رقم في الانتخابات، ويصر على أن يكون شريكًا في بناء المجتمع.

وأتوجه بالشكر كذلك إلى كل من سيقرأ هذا الكتاب بعقل مفتوح، سواء اتفق مع ما جاء فيه أو اختلف.

فالقارئ هو الشريك الحقيقي في أي عمل فكري.

إهداء

إلى الوطن الذي نحبه ونختلف حوله، ونحلم دائمًا بأن يكون أفضل.

إلى المواطن البسيط الذي يمنح صوته وأمله وثقته، ثم ينتظر أن يرى أثر ذلك في حياته.

إلى كل شاب ينظر إلى السياسة من بعيد ويتساءل: هل يمكن أن يكون لي دور؟

إلى كل من دخل المجال السياسي وهو يحمل حلم الإصلاح، ولم يسمح للمصلحة أن تقتل ذلك الحلم.

إلى كل من ظل متمسكًا بمبادئه عندما أصبح التخلي عنها أسهل.

إلى كل مواطن يؤمن بأن السياسة ليست ملكًا للسياسيين وحدهم، وإنما شأن يخص المجتمع بأكمله.

وإلى كل من يبحث عن الحقيقة خلف الخطاب، وعن الإنسان خلف السياسي، وعن المصلحة العامة خلف الصراع.

إلى هؤلاء جميعًا أهدي هذا الكتاب.

الفصل الأول

لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

السياسة تبدأ قبل أن يصل الإنسان إلى صندوق الاقتراع، وقبل أن يصبح عضوًا في حزب، وقبل أن يخوض انتخابات أو يجلس على كرسي المسؤولية. السياسة تبدأ في داخل الإنسان نفسه، في اللحظة التي يشعر فيها بأنه يريد أن يغير شيئًا من حوله، أو أن يكون له تأثير في مجتمعه، أو أن يثبت وجوده، أو أن يصل إلى موقع يمنحه القدرة على اتخاذ القرار.

ولهذا فإن السؤال عن السياسة لا ينبغي أن يبدأ دائمًا من الحزب أو البرلمان أو الحكومة، وإنما ينبغي أن يبدأ من الإنسان.

لماذا يريد الإنسان أن يصبح سياسيًا؟

السؤال يبدو بسيطًا، لكنه في الحقيقة من أكثر الأسئلة تعقيدًا. فليس كل من يدخل السياسة يدخلها للسبب نفسه، وليس كل من يتحدث عن الإصلاح يكون مدفوعًا بالدافع نفسه. هناك من يدخلها لأنه يرى في السياسة طريقًا لخدمة المجتمع، وهناك من يدخلها لأنه يريد أن يكون له صوت مسموع، وهناك من يبحث عن المكانة الاجتماعية، وهناك من يبحث عن النفوذ، وهناك من يرى في السياسة وسيلة لتحقيق مصالحه، وهناك من يبدأ بحلم الإصلاح ثم تتغير نظرته مع مرور الوقت.

وقد تجتمع كل هذه الدوافع في شخص واحد.

فالإنسان ليس ملاكًا ولا شيطانًا. قد يكون صادقًا في رغبته في خدمة الناس، وفي الوقت نفسه يحب السلطة والمكانة. قد يريد الإصلاح، لكنه يريد أيضًا النجاح. قد يكون لديه مشروع للمجتمع، لكنه لا يمانع في الحصول على مكاسب شخصية من موقعه. وهذه الطبيعة البشرية هي التي تجعل السياسة مجالًا معقدًا لا يمكن تفسيره بالشعارات وحدها.

هناك سياسي يدخل السياسة وهو يحمل حلمًا حقيقيًا. يرى مشكلة في مجتمعه، ويعتقد أن بإمكانه المساهمة في حلها. ربما عاش تجربة جعلته يشعر بالظلم، أو رأى نقصًا في الخدمات، أو عانى من مشكلة اجتماعية، أو تأثر بشخصية سياسية أو فكرية، أو شعر بأن الصمت لم يعد كافيًا.

هذا النوع من السياسيين يبدأ غالبًا من السؤال: ماذا يمكنني أن أفعل؟

لكن هناك نوعًا آخر يبدأ من سؤال مختلف: ماذا يمكن أن تعطيني السياسة؟

والفرق بين السؤالين كبير.

الأول ينظر إلى السياسة باعتبارها مسؤولية، والثاني ينظر إليها باعتبارها فرصة.

غير أن الواقع أكثر تعقيدًا من هذا التقسيم. فالإنسان قد يدخل السياسة بالسؤال الأول، ثم يجد نفسه تدريجيًا أمام السؤال الثاني. وقد يدخلها بالسؤال الثاني، ثم يكتشف مع الوقت أنه قادر على تقديم شيء للمجتمع. لذلك لا يمكن الحكم على السياسي من لحظة دخوله فقط، وإنما يجب النظر إلى مساره، ومواقفه، وكيف يتصرف عندما تتعارض مصلحته الشخصية مع المصلحة العامة.

الإصلاح هو أحد أجمل الكلمات في الخطاب السياسي، وربما أكثرها استعمالًا.

كل سياسي تقريبًا يستطيع أن يتحدث عن الإصلاح. إصلاح التعليم، إصلاح الصحة، إصلاح الإدارة، إصلاح الاقتصاد، إصلاح المؤسسات، محاربة الفساد، دعم الشباب، تحسين حياة المواطنين.

لكن الإصلاح الحقيقي لا يقاس بعدد المرات التي تُذكر فيها الكلمة، وإنما بما يفعله السياسي عندما يصبح قادرًا على اتخاذ القرار.

فالخطاب سهل، أما الممارسة فهي الاختبار.

يمكن للإنسان أن يتحدث عن النزاهة وهو بعيد عن السلطة، لكن الاختبار الحقيقي يبدأ عندما تصبح أمامه فرصة لتحقيق مصلحة شخصية. يمكن أن يتحدث عن الديمقراطية، لكن الاختبار الحقيقي يكون عندما يخسر الانتخابات أو عندما يخالفه شخص داخل حزبه. يمكن أن يتحدث عن احترام الرأي الآخر، لكن الاختبار الحقيقي يكون عندما يوجه إليه النقد.

السياسة تكشف الإنسان أكثر مما تخفيه.

عندما لا يملك الإنسان سلطة، قد يكون من السهل عليه أن يتحدث عن السلطة. وعندما يحصل عليها، تبدأ شخصيته الحقيقية في الظهور.

السلطة ليست مجرد منصب. السلطة قدرة على التأثير في الآخرين، وقدرة على الوصول إلى القرار، وقدرة على التحكم في جزء من الموارد والإمكانيات. ولهذا فإن السلطة تغري الإنسان، ليس فقط لأنها تمنحه امتيازات، وإنما لأنها تمنحه شعورًا بالقوة والتأثير.

وهنا يبدأ الاختبار الأخلاقي.

هل يرى السياسي السلطة وسيلة لخدمة الناس، أم وسيلة لخدمة نفسه؟

هل يعتبر المنصب ملكًا له، أم مسؤولية مؤقتة؟

هل ينظر إلى المواطن باعتباره صاحب حق، أم باعتباره مجرد صوت انتخابي؟

هذه الأسئلة هي جوهر العلاقة بين السياسي والمواطن.

المواطن بالنسبة إلى السياسي قد يكون إنسانًا له احتياجات ومشاكل وآمال، وقد يتحول في بعض الممارسات السياسية إلى مجرد رقم في الحسابات الانتخابية. وهنا تبدأ أزمة الثقة.

فالناس لا يرفضون السياسة دائمًا، وإنما يرفضون أحيانًا الطريقة التي تمارس بها السياسة.

المواطن يريد أن يسمع من السياسي كلامًا صادقًا، لكنه يريد أيضًا أن يرى نتيجة. يريد وعودًا قابلة للتحقيق، لا أحلامًا مستحيلة. يريد من يمثله، لا من يستعمله. يريد سياسيًا يتذكره بعد الانتخابات كما يتذكره قبلها.

وهنا تظهر واحدة من أهم قواعد السياسة: الانتخابات لا تصنع السياسي وحدها، وإنما تكشف علاقته بالناس.

قبل الانتخابات، يصبح المواطن مطلوبًا، وتكثر الزيارات واللقاءات والوعود والابتسامات. وبعد الانتخابات، يبدأ الاختبار الحقيقي. هل يبقى التواصل؟ هل تبقى الوعود؟ هل يستمر السياسي في الاستماع؟ أم أن المسافة تكبر بمجرد الوصول إلى المنصب؟

هذه المسافة بين ما قبل الانتخابات وما بعدها هي من أكثر الأشياء التي تؤثر في نظرة المواطن إلى السياسة.

لكن من الخطأ أيضًا تحميل السياسي وحده مسؤولية كل شيء. فالمواطن نفسه جزء من الحياة السياسية. والمجتمع الذي يريد سياسة نظيفة يحتاج إلى وعي سياسي، وإلى القدرة على التمييز بين الحقيقة والدعاية، وبين المشروع الحقيقي والخطاب الانتخابي.

السياسي يحتاج إلى أصوات الناس، لكنه يحتاج أيضًا إلى فهم طبيعة مشاعرهم.

وهنا ندخل إلى الجانب الأكثر حساسية في السياسة: المشاعر.

السياسة ليست عقلًا فقط.

السياسي الذي يريد التأثير في الناس يعرف أن الإنسان يتأثر بما يشعر به، وليس فقط بما يسمعه من أرقام وبيانات. يمكن للخوف أن يحرك الناس، ويمكن للأمل أن يجمعهم، ويمكن للغضب أن يدفعهم إلى اتخاذ موقف، ويمكن للانتماء أن يجعل الإنسان يدافع عن جهة حتى عندما يختلف معها في بعض الأمور.

ولهذا أصبحت السياسة في جانب منها فنًا للتأثير.

والتأثير ليس بالضرورة شيئًا سلبيًا. كل تواصل سياسي يتضمن نوعًا من التأثير. السياسي يحاول إقناع الناس ببرنامجه، والمعارض يحاول إقناعهم بوجهة نظره، والحزب يحاول كسب ثقتهم.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول التأثير إلى تلاعب.

التلاعب بالمشاعر يعني أن يستعمل السياسي خوف الناس أو غضبهم أو حاجتهم أو أحلامهم لتحقيق هدف سياسي، دون أن تكون هناك نية حقيقية لمعالجة المشكلة التي يتحدث عنها.

قد يضخم مشكلة لأنه يعرف أنها تثير الغضب.

وقد يقدم وعدًا لأنه يعرف أن الناس يريدون سماعه.

وقد يصنع عدوًا سياسيًا لأنه يحتاج إلى خصم يوجه إليه غضب الجمهور.

وقد يقدم نفسه باعتباره المنقذ الوحيد، وكأن المجتمع لا يمكن أن يجد حلًا إلا من خلاله.

هنا تتحول السياسة من فن الإقناع إلى فن التلاعب.

والسياسي الذكي يعرف أن الإنسان لا يحتاج دائمًا إلى الحقيقة لكي يقتنع؛ أحيانًا يحتاج إلى قصة.

وهذا ما يجعل الخطاب السياسي قويًا وخطيرًا في الوقت نفسه.

القصة تستطيع أن تجعل المواطن يشعر بأن السياسي قريب منه. كلمة بسيطة، صورة في مكان مناسب، زيارة إلى حي شعبي، حديث عن معاناة المواطنين، كل هذه الأشياء تستطيع أن تصنع صورة سياسية قوية.

لكن الصورة ليست دائمًا الحقيقة.

قد يكون السياسي قريبًا من الناس أمام الكاميرا وبعيدًا عنهم في الواقع. وقد يكون خطابه شعبيًا، لكن قراراته مختلفة. وقد تكون كلماته عن البسطاء كثيرة، بينما حياته السياسية لا تعكس ذلك.

لهذا يجب ألا نحكم على السياسي من الصورة فقط.

يجب أن ننظر إلى المواقف.

السياسة أيضًا عالم من الطموح.

والطموح ليس عيبًا.

كل سياسي يحتاج إلى طموح حتى يصل إلى موقع يستطيع فيه التأثير. لكن الطموح يمكن أن يكون إيجابيًا عندما يكون وسيلة لتحقيق مشروع، ويمكن أن يكون خطيرًا عندما يصبح المشروع نفسه مجرد وسيلة للوصول.

السياسي الذي يريد الوصول لكي يطبق فكرة يختلف عن السياسي الذي يريد الفكرة فقط لأنها ستوصله.

الأول يرى المنصب وسيلة.

الثاني يرى المنصب غاية.

وهذه المسافة الصغيرة في الظاهر يمكن أن تصنع فرقًا كبيرًا في الممارسة السياسية.

هناك سياسيون يعيشون من أجل فكرة، وهناك سياسيون يعيشون من أجل الموقع. وهناك من يبدأ بالفكرة وينتهي بالموقع، وهناك من يبدأ بالموقع ثم يبحث عن فكرة تناسبه.

ومن هنا يمكن فهم بعض التحولات التي تحدث داخل الحياة السياسية.

الشخص الذي كان ينتقد المسؤول عندما كان خارج السلطة قد يصبح أكثر دفاعًا عن السلطة عندما يصبح جزءًا منها. والشخص الذي كان يطالب بالشفافية قد يجد نفسه أمام مصالح تجعل تطبيقها صعبًا. والشخص الذي كان يتحدث عن الوحدة قد يجد نفسه داخل صراع على القيادة.

ليس كل تغير نفاقًا، وليس كل تغير خيانة للمبادئ.

أحيانًا يتغير الإنسان لأنه اكتشف أن الواقع أكثر تعقيدًا مما كان يعتقد.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح تغيير المبادئ مجرد وسيلة للحفاظ على المصلحة.

وهنا نصل إلى الصراع السياسي.

الصراع جزء طبيعي من السياسة.

حيث توجد مصالح مختلفة، توجد اختلافات. وحيث توجد مواقع محدودة، توجد منافسة عليها. وحيث توجد أفكار متعددة، توجد مواجهة بينها.

الصراع السياسي الصحي يمكن أن يكون مفيدًا. فهو يمنع احتكار الرأي، ويخلق المنافسة، ويفتح المجال للنقاش.

لكن الصراع يتحول إلى مشكلة عندما يصبح الهدف هو تدمير الخصم بدل منافسته.

في بعض الأحيان لا يعود السياسي يسأل: كيف أقنع الناس بمشروعي؟

بل يبدأ بالسؤال: كيف أمنع خصمي من النجاح؟

وهنا تتغير قواعد اللعبة.

تبدأ المشاحنات، وتظهر الاتهامات، وتنتشر الشائعات، وتتشكل التحالفات، ويصبح كل طرف يبحث عن نقطة ضعف الطرف الآخر.

وقد تكون بعض الخلافات سياسية فعلًا، وقد تكون خلفها مصالح شخصية.

وفي كثير من الأحيان يصعب على المواطن معرفة الحقيقة.

يرى سياسيين كانوا بالأمس حلفاء وقد أصبحوا خصومًا. ثم يرى هؤلاء الخصوم أنفسهم يجلسون إلى طاولة واحدة بعد فترة. فيسأل المواطن: ماذا تغير؟

والجواب أحيانًا أن السياسة لا تتحرك فقط بالمشاعر، وإنما تتحرك أيضًا بالمصالح والظروف وموازين القوة.

السياسي الذي يعرف كيف يقرأ موازين القوة يستطيع أن يتحرك بمرونة. لكن المرونة لها حدود.

عندما تكون المرونة لخدمة المبدأ فهي حكمة.

وعندما تكون المرونة للتخلي عن كل مبدأ فهي انتهازية.

الفرق بينهما لا يظهر في الكلام، وإنما يظهر في اللحظة التي يصبح فيها المبدأ مكلفًا.

إذا بقي السياسي متمسكًا بموقفه عندما يخسر بسبب ذلك الموقف، فهذا يكشف شيئًا عن قناعته.

أما إذا تغير موقفه بمجرد أن أصبحت مصلحته مهددة، فإن ذلك يكشف شيئًا آخر.

ولهذا فإن السياسة تختبر الإنسان في لحظات الخسارة أكثر مما تختبره في لحظات الانتصار.

الانتصار يجلب الأنصار، أما الخسارة فتُظهر من بقي.

والسلطة تجلب المحيطين، أما فقدان السلطة فيكشف طبيعة العلاقات.

هناك من يحب السياسي لأنه شخص، وهناك من يحبه لأنه صاحب منصب.

وهناك من يقترب منه لأنه يحتاج إليه، وعندما تنتهي حاجته يبتعد.

وهذا جزء من عالم السياسة.

فالسياسي لا يعيش فقط مع المنافسين، وإنما يعيش أيضًا مع المحيطين به. بعضهم مستشارون، بعضهم أصدقاء، بعضهم أعضاء في الحزب، وبعضهم يبحث عن فرصة.

ولذلك يحتاج السياسي إلى معرفة من يتحدث إليه ولماذا.

فالخطر ليس دائمًا في الخصم الواضح.

أحيانًا يكون الخطر في الشخص الذي يصفق لك دائمًا.

السياسي الذي لا يسمع إلا المديح قد يفقد القدرة على رؤية أخطائه. والسياسي الذي يحيط نفسه بأشخاص يخافون من نقده يصبح مع الوقت أسيرًا لصورة صنعها عن نفسه.

ولهذا فإن أخلاق السياسة تبدأ من القدرة على الاستماع إلى النقد.

السياسة ليست فقط الوصول إلى الناس، وإنما القدرة على تحملهم عندما يختلفون معك.

وهنا يأتي دور الأحزاب.

الحزب السياسي يفترض أن يكون مدرسة للممارسة الديمقراطية، ومكانًا لصناعة الأفكار والكفاءات، وفضاءً للتكوين والنقاش. لكنه قد يتحول في بعض الحالات إلى ساحة أخرى للصراع على المواقع والقيادة.

وهنا تظهر مشكلة كبيرة: هل الحزب يصنع السياسي، أم أن السياسي يستعمل الحزب؟

الحزب القوي هو الذي يستطيع أن يجعل المشروع أكبر من الأشخاص.

أما عندما يصبح الحزب مرتبطًا بشخص واحد، فإن الخلاف مع الشخص يتحول إلى خلاف مع الحزب، وتصبح القيادة غاية في حد ذاتها.

ومن هنا تبدأ الانقسامات.

الانشقاق السياسي قد يكون نتيجة اختلاف فكري حقيقي، وقد يكون نتيجة صراع على القيادة، وقد يكون نتيجة مصالح متعارضة.

والحكمة هي ألا نحكم على كل انقسام بالمعيار نفسه.

فليس كل من اختلف خائنًا، وليس كل من بقي وفيًا.

أحيانًا يكون الاختلاف دليلًا على وجود حياة سياسية، وأحيانًا يكون دليلًا على صراع شخصي.

والتمييز بين الاثنين يحتاج إلى معرفة السياق.

السياسة ليست عالمًا من الملائكة، لكنها ليست عالمًا من الفاسدين أيضًا.

هذه الحقيقة مهمة.

فإذا نظر المواطن إلى جميع السياسيين باعتبارهم فاسدين، فإنه يفقد القدرة على التمييز. وإذا نظر إليهم جميعًا باعتبارهم مخلصين، فإنه يفقد قدرته على النقد.

الوعي السياسي يقع بين الثقة العمياء والرفض المطلق.

السياسي الجيد لا يحتاج إلى مواطن يصفق له دائمًا، وإنما يحتاج إلى مواطن يسأله.

والمجتمع القوي ليس المجتمع الذي لا يختلف فيه الناس، وإنما المجتمع الذي يستطيع أن يدير اختلافاته دون أن تتحول إلى كراهية.

ومن هنا فإن السياسة الحقيقية ليست فقط فن الفوز.

إنها فن إدارة الخلاف.

وهي فن التفاوض، وفن التنازل عندما يكون التنازل في مصلحة المجتمع، وفن التمسك بالمبدأ عندما يصبح التنازل خيانة للقناعة.

السياسي الذي لا يعرف التفاوض قد يخسر فرصًا كثيرة، والسياسي الذي يتنازل عن كل شيء قد يفقد هويته.

بينهما توجد مساحة تحتاج إلى الحكمة.

وفي المغرب، كما في أي مجتمع، لا يمكن فهم السياسة بعيدًا عن المجتمع نفسه.

السياسي ابن بيئته.

إذا كان المجتمع يهتم بالخطاب أكثر من النتائج، فسيظهر سياسيون يهتمون بالخطاب. وإذا كان المواطن يكافئ الوعود دون أن يسأل عن تنفيذها، فسيستمر السياسي في تقديم الوعود. وإذا أصبح النقاش السياسي قائمًا على الأشخاص أكثر من البرامج، فإن الأحزاب نفسها ستصبح مرتبطة بالأشخاص.

لذلك فإن إصلاح السياسة لا يبدأ فقط من السياسي.

يبدأ أيضًا من المواطن.

المواطن الذي يسأل، ويتابع، ويقارن، ويحاسب، ويقرأ، ويشارك، ويعرف حقوقه وواجباته، يجعل السياسة أكثر جدية.

أما المواطن الذي يظهر فقط في موسم الانتخابات، ثم ينسى السياسة طوال السنوات الأخرى، فإنه يترك مساحة واسعة للسياسيين لكي يعملوا بعيدًا عن الرقابة الشعبية.

الديمقراطية ليست يوم التصويت فقط.

الديمقراطية ثقافة مستمرة.

والسياسة ليست مسؤولية السياسي وحده.

إنها علاقة متبادلة بين المجتمع ومن يمثله.

وفي النهاية، ربما لا يكون السؤال الحقيقي: لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

بل السؤال الأعمق هو: ماذا يحدث للإنسان بعد أن يدخل السياسة؟

هل يبقى الإنسان الذي كان يحلم بالإصلاح؟

هل يستطيع أن يحافظ على علاقاته وقيمه؟

هل يظل قادرًا على الاعتراف بالخطأ؟

هل يستطيع أن يخسر دون أن يتحول إلى عدو؟

هل يستطيع أن ينتصر دون أن يتحول إلى متكبر؟

هل يستطيع أن يمتلك السلطة دون أن تمتلكه السلطة؟

هذه هي الاختبارات الحقيقية.

فالسياسة قد تبدأ بحلم صغير، لكنها تضع الإنسان أمام اختبارات كبيرة.

وقد يدخلها الإنسان وهو يريد تغيير المجتمع، ثم يكتشف أن عليه أولًا أن يغير نفسه.

وقد يدخلها وهو يريد خدمة الناس، ثم يجد أن بعض الناس سيصفقون له وبعضهم سيهاجمه وبعضهم سيستعمله.

وقد يدخلها وهو يظن أن أكبر معركة ستكون مع الخصوم، ثم يكتشف أن أصعب معركة هي مع نفسه.

مع الطموح.

مع الغرور.

مع المصلحة.

مع الخوف من الخسارة.

مع الرغبة في البقاء.

وهنا يصبح السياسي أمام السؤال الذي لا يستطيع الهروب منه:

عندما تتعارض المصلحة الشخصية مع المصلحة العامة، أيهما سيختار؟

في تلك اللحظة فقط يمكن أن نعرف حقيقة السياسي.

فالكلمات لا تكفي.

والشعارات لا تكفي.

والانتخابات لا تكفي.

المناصب لا تكفي.

الاختبار الحقيقي هو القرار.

والقرار الحقيقي يظهر عندما يكون الاختيار صعبًا.

لذلك فإن السياسة في جوهرها ليست مجرد فن الوصول إلى السلطة، وإنما فن استخدام السلطة، وفن مقاومة إغراءاتها، وفن البقاء إنسانًا داخل عالم مليء بالمصالح.

ومن هنا يبدأ الفرق بين السياسي والسياسيين.

السياسي قد يكون فردًا يبحث عن موقع.

أما السياسة فهي مسؤولية تتجاوز الفرد.

والسياسي الحقيقي هو من يفهم أن المنصب مؤقت، وأن الأشخاص يتغيرون، وأن السلطة تنتقل، وأن التصفيق ينتهي، وأن ما يبقى في النهاية هو أثر الإنسان في المجتمع.

قد ينسى الناس اسم السياسي بعد سنوات.

وقد تختفي صورته من الشوارع.

وقد تنتهي خطبه ووعوده.

لكنهم لن ينسوا دائمًا ما فعله عندما كان قادرًا على الفعل.

لهذا فإن التاريخ السياسي لا تصنعه الكلمات وحدها.

تصنعه المواقف.

وهنا تبدأ الحكاية الحقيقية للسياسة.

الفصل الثاني

السياسة بين المبادئ وفن التأثير

السياسة كلمة صغيرة في عدد حروفها، لكنها تحمل عالمًا كاملًا من المعاني. حين يسمع الإنسان كلمة السياسة، قد يفكر في الانتخابات والأحزاب والبرلمان والحكومة والوزراء والمنتخبين والخطب والبرامج. وقد يفكر آخر في الصراع والنفوذ والمصالح والسلطة. وقد يرى فيها شخص طريقًا لخدمة المجتمع، بينما يراها آخر لعبة لا يدخلها إلا من يعرف كيف يناور ويقنع ويتحالف ويصبر.

والحقيقة أن السياسة تجمع كل هذه الأشياء في وقت واحد.

السياسة هي إدارة الاختلاف بين البشر، وهي محاولة لتنظيم المجتمع، وهي وسيلة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس، لكنها أيضًا منافسة على التأثير والسلطة. ومن هنا تأتي صعوبتها.

فالإنسان السياسي لا يتعامل مع أفكار مجردة فقط، وإنما يتعامل مع أشخاص لهم مصالح مختلفة ومواقف مختلفة وطموحات مختلفة. وكل طرف يريد أن يقنع الآخرين بأن رؤيته هي الأفضل.

ومن هنا تبدأ السياسة كفن.

الفن هنا لا يعني الخداع بالضرورة، وإنما يعني القدرة على فهم المواقف والأشخاص، واختيار الكلمات المناسبة، ومعرفة متى تتحدث ومتى تصمت، ومتى تتمسك بموقفك ومتى تبحث عن تسوية.

السياسة تحتاج إلى العقل، لكنها تحتاج أيضًا إلى الذكاء الاجتماعي.

السياسي الذي لا يعرف كيف يستمع قد يفشل حتى لو كانت أفكاره جيدة. والسياسي الذي يعرف الكلام ولا يعرف العمل قد ينجح لفترة، لكنه سيواجه في النهاية اختبار النتائج. والسياسي الذي لا يعرف كيف يتفاوض قد يخسر فرصًا كان يمكن أن تخدم مشروعه.

لكن هناك جانبًا آخر أكثر حساسية.

السياسة هي أيضًا فن التأثير.

كل سياسي يريد أن يؤثر في الناس. يريد أن يقنعهم ببرنامجه، وأن يكسب ثقتهم، وأن يجعلهم يرون الأمور من الزاوية التي يقدمها.

وهنا تظهر قوة الكلمة.

الكلمة السياسية ليست مجرد جملة تُقال. قد ترفع المعنويات، وقد تخلق الخوف، وقد تجمع الناس، وقد تفرقهم، وقد تحول شخصًا عاديًا إلى رمز، وقد تحول خصمًا سياسيًا إلى عدو في نظر الجمهور.

ولهذا كان الخطاب السياسي دائمًا أداة أساسية في ممارسة السلطة.

السياسي الذي يعرف كيف يتحدث يعرف كيف يصل إلى الناس.

لكن السؤال المهم ليس: هل يستطيع السياسي التأثير في الناس؟

السؤال هو: ماذا يفعل بهذا التأثير؟

هناك فرق كبير بين أن تقنع الإنسان وبين أن تتلاعب به.

الإقناع يفترض أن تترك للإنسان مساحة للتفكير والاختيار.

أما التلاعب فيقوم على استغلال مشاعره أو ضعفه أو خوفه أو حاجته للوصول إلى نتيجة يريدها السياسي.

ولهذا فإن السياسة قد تكون فنًا راقيًا للإقناع، وقد تتحول إلى فن خطير للتلاعب.

الإنسان السياسي يعرف أن الجمهور ليس كتلة واحدة.

هناك المواطن الغاضب، والمواطن الخائف، والمواطن الذي يبحث عن الأمل، والمواطن الذي يريد الاستقرار، والمواطن الذي يريد التغيير، والمواطن الذي يهتم بمصلحته المباشرة، والمواطن الذي ينظر إلى المصلحة العامة.

كل واحد من هؤلاء يمكن أن يتأثر بطريقة مختلفة.

السياسي الذكي يدرس المجتمع قبل أن يتحدث إليه.

يعرف ما الذي يقلق الناس.

يعرف ما الذي يفرحهم.

يعرف ما الذي يجعلهم غاضبين.

يعرف ما الذي يجعلهم يثقون.

ويعرف أن كلمة واحدة في الوقت المناسب قد يكون تأثيرها أقوى من خطاب طويل.

وهذا لا يعني بالضرورة أن السياسي سيئ.

فكل تواصل سياسي يحتاج إلى فهم الجمهور.

لكن الخط الفاصل بين الذكاء السياسي والتلاعب السياسي هو الصدق في الغاية.

إذا كان السياسي يستخدم فهمه للناس لكي يشرح لهم مشروعًا حقيقيًا، فهذا تأثير مشروع.

أما إذا كان يستخدم مخاوفهم لكي يحصل على أصواتهم دون أن تكون لديه نية حقيقية لتحقيق ما وعد به، فهنا يتحول التأثير إلى تلاعب.

وهذا التلاعب قد يأخذ أشكالًا كثيرة.

يمكن أن يكون من خلال المبالغة في المشاكل.

يمكن أن يكون من خلال إعطاء وعود يعرف السياسي أنها صعبة أو مستحيلة.

يمكن أن يكون من خلال خلق خصم دائم وتحميله مسؤولية كل شيء.

يمكن أن يكون من خلال تقديم السياسي نفسه باعتباره الشخص الوحيد القادر على الحل.

وقد يكون من خلال استعمال اللغة العاطفية بدل النقاش العقلاني.

فالسياسي الذي يقول للناس إن كل شيء سينتهي بمجرد وصوله إلى السلطة، يقدم لهم حلمًا أكثر مما يقدم لهم برنامجًا.

لكن الناس يحبون الأحلام.

وهذا هو سر قوة الخطاب السياسي.

المواطن الذي يعيش مشكلة حقيقية يريد أن يسمع شيئًا يعطيه الأمل.

الشاب الذي لا يجد فرصة يريد أن يسمع عن المستقبل.

الأسرة التي تعاني من غلاء المعيشة تريد أن تسمع عن حلول.

والسياسي يعرف ذلك.

لهذا فإن الوعود تصبح جزءًا من المنافسة.

لكن المشكلة ليست في الوعد نفسه.

المشكلة في الوعد الذي لا يتحول إلى مسؤولية.

السياسة ليست سوقًا للكلمات.

السياسة هي امتحان للقدرة على تحويل الكلام إلى فعل.

ومن هنا تظهر أزمة الثقة بين المواطن والسياسي.

عندما يسمع المواطن وعودًا كثيرة ثم لا يرى نتائج، يبدأ في فقدان الثقة. ومع تكرار التجربة، لا يعود يشك في سياسي واحد فقط، وإنما يبدأ في الشك في السياسة كلها.

وهذه مرحلة خطيرة.

لأن المجتمع الذي يفقد ثقته في السياسة قد يبحث عن حلول خارج المؤسسات، وقد يصبح أكثر قابلية للشعارات المتطرفة، أو للخطاب الشعبوي، أو لفكرة أن كل السياسيين متشابهون.

لكن هل كل السياسيين متشابهون؟

بالتأكيد لا.

وهنا يجب أن نتعلم كيف نميز.

ليس كل سياسي صادقًا، وليس كل سياسي كاذبًا.

ليس كل من يتحدث عن الإصلاح مصلحًا، وليس كل من ينجح في الانتخابات انتهازيًا.

السياسة تحتاج إلى التمييز بدل الأحكام العامة.

وهذا التمييز يبدأ من النظر إلى الأفعال.

الخطاب قد يخدع.

الصورة قد تخدع.

الابتسامة قد تخدع.

لكن السلوك على المدى الطويل يصعب أن يخدع الجميع.

السياسي الذي يحترم المواطن يظهر ذلك في طريقة تعامله معه.

والسياسي الذي يحترم القانون يظهر ذلك عندما يكون القانون ضده.

والسياسي الذي يؤمن بالديمقراطية يظهر ذلك عندما يخسر.

والسياسي الذي يؤمن بالحوار يظهر ذلك عندما يسمع رأيًا مخالفًا لرأيه.

والسياسي الذي يؤمن بالمصلحة العامة يظهر ذلك عندما تتعارض مع مصلحته الخاصة.

هنا فقط تصبح المبادئ قابلة للقياس.

المبدأ الذي لا يكلف صاحبه شيئًا قد يكون مجرد شعار.

أما المبدأ الذي يدفع صاحبه ثمنًا من موقعه أو مصلحته أو شعبيته، فهو أكثر قدرة على كشف حقيقة صاحبه.

السياسة مليئة بالاختبارات.

والاختبار الأكبر هو السلطة.

قبل الوصول إلى السلطة، يستطيع الإنسان أن ينتقد بسهولة.

يمكنه أن يقول إن المسؤولين فشلوا.

يمكنه أن يتحدث عن الإصلاح.

يمكنه أن يطالب بالشفافية.

يمكنه أن يهاجم الفساد.

لكن عندما يصبح هو المسؤول، تتغير الظروف.

يصبح عليه اتخاذ قرارات.

وبعض القرارات ستكون صعبة.

قد يضطر إلى الاختيار بين حلين كلاهما غير مثالي.

وقد يواجه ميزانية محدودة.

وقد يجد أن المشكلة التي كان يتحدث عنها من الخارج أكثر تعقيدًا مما كان يعتقد.

وهنا تظهر حقيقة مهمة: المعارضة أسهل من الحكم.

ليس لأن المعارضة غير مهمة، وإنما لأن المسؤولية تغير طبيعة القرار.

لكن هذا لا يعني أن السلطة تعطي السياسي الحق في التخلي عن مبادئه.

بالعكس.

كلما زادت السلطة، زادت المسؤولية.

السلطة لا تعطي الإنسان قيمة أخلاقية تلقائيًا.

إنها تكشف قيمته.

هناك من تصبح السلطة في يده وسيلة للإنجاز.

وهناك من تصبح وسيلة للسيطرة.

وهناك من يصبح أسيرًا لها.

والسياسي الذي يصبح أسيرًا للمنصب يبدأ في رؤية كل نقد على أنه تهديد، وكل منافس على أنه عدو، وكل اختلاف على أنه مؤامرة.

وهنا يبدأ الخطر.

لأن السياسة عندما تتحول إلى خوف دائم من فقدان الموقع، تصبح صراعًا مستمرًا من أجل البقاء.

ويبدأ السياسي في بناء شبكة من العلاقات لحماية موقعه بدل بناء مشروع لخدمة المجتمع.

وهنا تظهر التحالفات.

التحالف السياسي ليس شيئًا سيئًا في ذاته.

السياسة تحتاج إلى التحالف.

قد تختلف الأحزاب في بعض القضايا وتتفق في قضايا أخرى، وقد تتعاون لتحقيق هدف مشترك.

لكن التحالف يصبح مشكلة عندما يكون قائمًا فقط على توزيع المواقع والمصالح.

المواطن ينظر إلى التحالف ويسأل: لماذا تحالف هؤلاء؟

وأحيانًا يكون الجواب واضحًا.

لأنهم وجدوا مصلحة مشتركة.

المصلحة المشتركة ليست دائمًا جريمة.

السياسة في جزء كبير منها تقوم على المصالح.

لكن السؤال هو: هل المصلحة التي يجري تحقيقها تخدم المجتمع أم تخدم أصحاب القرار فقط؟

وهنا يجب أن نفرق بين المصلحة السياسية والمصلحة الشخصية.

السياسي يمكن أن يدافع عن مصلحة حزبه، وهذا طبيعي.

لكن يجب ألا تتحول مصلحة الحزب إلى مصلحة شخصية.

وهذا أحد أصعب الاختبارات في العمل السياسي.

الحزب يحتاج إلى النجاح.

والسياسي يريد النجاح داخل الحزب.

والناخب يريد نتائج.

والدولة تحتاج إلى الاستقرار.

والمجتمع يحتاج إلى الإصلاح.

كل هذه المصالح تتحرك في الوقت نفسه.

والسياسي الناجح هو الذي يستطيع إدارة هذه التوازنات دون أن يفقد البوصلة.

لكن هل يمكن أن تكون السياسة بلا صراع؟

لا.

الصراع جزء من السياسة.

لأن اختلاف المصالح والأفكار أمر طبيعي.

المشكلة ليست في وجود الصراع، وإنما في الطريقة التي يُدار بها.

إذا كان الصراع حول الأفكار، فهو مفيد.

إذا كان حول البرامج، فهو ضروري.

إذا كان حول السياسات العمومية، فهو جزء من الديمقراطية.

أما عندما يتحول إلى سب وشتم وتشويه وتصفية حسابات، فإنه يفقد قيمته السياسية.

وهنا تظهر المشاحنات السياسية.

المشاحنات قد تبدأ من كلمة.

قد يبدأ الخلاف بموقف بسيط.

ثم تتدخل الحسابات الشخصية.

ثم يدخل الأنصار.

ثم تتحول القضية إلى معركة.

وفي النهاية ينسى الجميع أصل الخلاف.

هذه إحدى مشكلات السياسة عندما تدخلها الشخصنة.

عندما يصبح السياسي هو الحزب، والحزب هو الشخص، فإن أي نقد للشخص يصبح كأنه هجوم على الجماعة.

وهنا يصبح الحوار صعبًا.

لأن الإنسان يدافع عن نفسه بطريقة مختلفة عندما يشعر أن هويته مهددة.

السياسي يحتاج إلى أن يتعلم أن الاختلاف معه لا يعني بالضرورة كراهية له.

كما يحتاج المواطن إلى أن يفهم أن السياسي الذي يختلف معه ليس بالضرورة عدوًا.

المجتمع الذي يحول كل اختلاف إلى عداوة لا يستطيع بناء سياسة مستقرة.

والسياسة التي لا تقبل الاختلاف تتحول إلى صراع دائم.

لذلك فإن الديمقراطية الحقيقية لا تعني أن يفوز طرف دائمًا.

تعني أن يعرف الجميع كيف يختلفون وكيف يتعايشون مع نتيجة الاختلاف.

السياسي الحقيقي لا يقاس فقط بقدرته على الفوز.

يقاس أيضًا بقدرته على احترام الخسارة.

فالخسارة السياسية ليست نهاية الإنسان.

قد يخسر السياسي انتخابات، لكنه يحافظ على احترام الناس.

وقد يفوز سياسي، لكنه يخسر احترام الناس.

وهنا يكون السؤال: أيهما أهم؟

المنصب مؤقت.

أما السمعة والأثر فهما أطول عمرًا.

قد يجلس الإنسان على كرسي المسؤولية سنوات، ثم يغادر.

لكن الطريقة التي غادر بها قد تبقى في ذاكرة الناس.

وهذا هو معنى المسؤولية السياسية.

أن يعرف السياسي أن المنصب ليس ملكًا له.

إنه أمانة مؤقتة.

ومن أخطر الأشياء التي يمكن أن تحدث للسياسي أن ينسى هذه الحقيقة.

عندما يبدأ السياسي في الاعتقاد أن المنصب حق شخصي له، يصبح من الصعب عليه قبول التغيير.

يبدأ في مقاومة المنافسين.

ويبدأ في البحث عن وسائل للبقاء.

وتصبح السياسة بالنسبة إليه معركة حياة أو موت.

لكن السياسة ليست كذلك.

السياسة يجب أن تكون خدمة عامة.

السلطة تتغير.

الأشخاص يتغيرون.

الأحزاب تتغير.

الأجيال تتغير.

والمجتمع يستمر.

لذلك فإن السياسي الذي يربط وجوده بالمنصب يضع نفسه في مواجهة الزمن.

أما السياسي الذي يربط وجوده بفكرة أو مشروع، فيستطيع أن يستمر حتى بعد مغادرة المنصب.

وهنا نصل إلى الفرق بين السياسي ورجل السلطة.

رجل السلطة يهتم بالسلطة.

أما السياسي الحقيقي فيهتم بما يمكن أن يفعله من خلال السلطة.

الأول يريد أن يمتلك.

الثاني يريد أن ينجز.

الأول يخاف من الخسارة.

الثاني يعرف أن كل موقع له نهاية.

هذه الفكرة تبدو بسيطة، لكنها جوهرية.

السياسة ليست فقط القدرة على الوصول.

إنها القدرة على معرفة لماذا وصلت، وماذا ستفعل بعدما تصل، وكيف ستغادر عندما يحين وقت المغادرة.

وفي المجتمع المغربي، مثل أي مجتمع، ستظل السياسة موضوعًا مفتوحًا للنقاش.

هناك من يرى أن الأحزاب لا تقوم بما يكفي.

وهناك من يرى أن المواطن نفسه ابتعد عن السياسة.

وهناك من يرى أن المشكلة في ضعف الثقة.

وهناك من يرى أن المشكلة في الخطاب السياسي.

وقد يكون لكل طرف جزء من الحقيقة.

لأن السياسة ليست مسؤولية طرف واحد.

الأحزاب مسؤولة.

السياسيون مسؤولون.

المؤسسات مسؤولة.

الإعلام مسؤول.

والمواطن مسؤول أيضًا.

المواطن الذي لا يشارك، ثم يشتكي من نتائج المشاركة، يحتاج إلى مراجعة علاقته بالسياسة.

والسياسي الذي لا يستمع إلى المواطن، ثم يطلب منه الثقة، يحتاج إلى مراجعة علاقته بالناس.

الديمقراطية علاقة متبادلة.

لا يمكن أن يطلب السياسي الثقة دون أن يقدم أسبابًا لهذه الثقة.

ولا يمكن أن يطلب المواطن نتائج دون أن يتحمل مسؤولية اختياراته.

ولهذا فإن السياسة ليست مسرحًا يشاهده المواطن من بعيد.

المواطن جزء من المسرح.

هو الذي يمنح الصوت.

وهو الذي يراقب.

وهو الذي يحاسب.

وهو الذي يستطيع أن يغير اختياره.

لكن السياسة الحديثة جعلت المعركة أكثر تعقيدًا بسبب الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

لم يعد السياسي يحتاج دائمًا إلى منبر كبير حتى يصل إلى الناس.

هاتف واحد يمكن أن يصنع خطابًا سياسيًا يصل إلى آلاف أو ملايين الأشخاص.

وهذا منح السياسيين فرصة كبيرة للتواصل، لكنه منحهم أيضًا أدوات جديدة للتأثير في المشاعر.

صورة واحدة يمكن أن تصنع تعاطفًا.

فيديو قصير يمكن أن يصنع غضبًا.

عبارة يمكن أن تنتشر في ساعات.

ولهذا أصبحت إدارة الصورة جزءًا من السياسة.

السياسي اليوم لا يدير فقط مواقفه، وإنما يدير صورته أيضًا.

ماذا يلبس؟

كيف يتحدث؟

مع من يظهر؟

ما الذي ينشره؟

متى يرد؟

متى يصمت؟

كل هذه التفاصيل أصبحت جزءًا من الحضور السياسي.

لكن المشكلة أن الصورة يمكن أن تصبح أهم من الحقيقة.

قد يتحول السياسي إلى منتج إعلامي.

وقد يصبح المواطن يتابع الشخصية أكثر مما يتابع البرنامج.

وقد يصبح عدد المتابعين أهم من عدد الأفكار.

وهنا يجب أن نكون حذرين.

السياسة ليست مسابقة في الشهرة.

السياسي الأكثر شهرة ليس بالضرورة الأفضل.

والسياسي الأقل ظهورًا ليس بالضرورة الأقل كفاءة.

النجاح السياسي الحقيقي لا يقاس فقط بعدد المشاهدات، وإنما بما يتركه من أثر في حياة الناس.

وهذا يعيدنا إلى السؤال الأول.

لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

قد يدخلها من أجل الإصلاح.

قد يدخلها من أجل المكانة.

قد يدخلها من أجل النفوذ.

قد يدخلها من أجل المال.

قد يدخلها من أجل إثبات الذات.

قد يدخلها بسبب تجربة شخصية.

وقد يدخلها لأسباب لا يعرفها حتى هو بالكامل.

لكن دخول السياسة ليس هو الحكم النهائي على الإنسان.

الحكم الحقيقي يبدأ بعد الدخول.

ماذا يفعل؟

كيف يتصرف؟

من يخدم؟

كيف يتعامل مع خصومه؟

كيف يتعامل مع أنصاره؟

كيف يتعامل مع المال؟

كيف يتعامل مع السلطة؟

كيف يتعامل مع النقد؟

كيف يتعامل مع الهزيمة؟

وكيف يتعامل مع النجاح؟

هنا تظهر شخصية السياسي.

فالسياسة مرآة.

قد يدخل الإنسان إليها وهو يعتقد أنه يعرف نفسه، ثم تكشف له السلطة جوانب لم يكن يعرفها.

وقد يكتشف أنه أكثر تعلقًا بالموقع مما كان يعتقد.

وقد يكتشف أنه أكثر قدرة على الصبر مما كان يظن.

وقد يكتشف أن خدمة الناس أصعب من الحديث عنها.

وهذا هو الدرس الأهم.

السياسة ليست كلامًا.

السياسة امتحان مستمر.

امتحان في الأخلاق.

امتحان في الصبر.

امتحان في الذكاء.

امتحان في القدرة على الاختلاف.

امتحان في التعامل مع المال.

امتحان في التعامل مع السلطة.

وامتحان في الحفاظ على الإنسان داخل السياسي.

قد ينجح السياسي في الانتخابات ويفشل في السياسة.

وقد يفشل في الانتخابات وينجح في ترك أثر محترم.

قد يربح المنصب ويخسر الناس.

وقد يخسر المنصب ويربح احترامهم.

ولهذا فإن السياسة لا يجب أن تقاس دائمًا بمن وصل، وإنما أيضًا بمن بقي متمسكًا بما يؤمن به وهو بعيد عن الكرسي.

في النهاية، يمكن أن تكون السياسة فنًا نبيلًا إذا كان هدفها تنظيم المجتمع وتحقيق المصلحة العامة وإدارة الاختلاف وبناء المستقبل.

ويمكن أن تصبح لعبة خطيرة عندما تتحول إلى مجرد صراع على النفوذ، أو إلى وسيلة للتلاعب بالمشاعر، أو إلى طريق لتحقيق مصالح شخصية.

الفارق لا يوجد في كلمة السياسة نفسها.

الفارق يوجد في الإنسان الذي يمارسها.

السياسي قد يجعل من السلطة وسيلة لخدمة الناس.

وقد يجعل من الناس وسيلة للوصول إلى السلطة.

وهنا تكمن المسألة كلها.

من يخدم من؟

هل السياسي يخدم المواطن؟

أم المواطن يخدم طموح السياسي؟

هذا السؤال سيبقى مفتوحًا في صفحات هذا الكتاب.

لأن فهم السياسة لا يبدأ من الكرسي الذي يجلس عليه السياسي، وإنما من الإنسان الذي يقف أمام الكرسي ويحلم بالجلوس عليه.

وعندما نعرف ماذا يريد ذلك الإنسان، ولماذا يريد الوصول، وماذا يفعل عندما يصل، وكيف يتصرف عندما يخسر، وكيف يعامل خصمه، وكيف ينظر إلى المواطن، وكيف يتعامل مع السلطة، عندها فقط نستطيع أن نقترب من فهم حقيقة السياسة.

فالسياسة في النهاية ليست مجرد لعبة بين سياسيين.

إنها لعبة مصالح وأفكار ومشاعر وقرارات، والناس هم الذين يعيشون نتائجها.

ولهذا فإن السؤال الذي يجب أن يظل حاضرًا ليس فقط: من سيحكم؟

بل أيضًا: كيف سيحكم؟

ولماذا يريد أن يحكم؟

ولمن ستكون السلطة؟

وعندما تنتهي الانتخابات وتغلق صناديق الاقتراع، تبدأ السياسة الحقيقية.

هناك فقط تسقط بعض الشعارات.

وهناك يبدأ الاختبار.

وهناك نعرف من كان يبحث عن الناس، ومن كان يبحث عن السلطة.

وهناك يظهر الفرق بين السياسي الذي أراد أن يكون له منصب، والسياسي الذي أراد أن يكون له أثر.

وهناك أيضًا تبدأ الحكاية الأصعب: حكاية السياسي مع السلطة، ومع خصومه، ومع حلفائه، ومع نفسه.

الفصل الثالث

السياسي والسلطة والنفوذ

إذا كان دخول السياسة يبدأ بحلم أو طموح أو رغبة في التغيير، فإن الوصول إلى موقع المسؤولية هو اللحظة التي يبدأ فيها الاختبار الحقيقي.

قبل السلطة يستطيع الإنسان أن يتحدث عنها من الخارج. يستطيع أن ينتقدها، وأن يطالب بإصلاحها، وأن يرفع شعارات العدالة والمساواة والشفافية. يستطيع أن يقول إنه لو كان في موقع المسؤولية لفعل كذا وكذا.

لكن عندما يصبح هو صاحب القرار، تتغير طبيعة الأشياء.

فالكلام من الخارج ليس كالقرار من الداخل.

عندما يصبح السياسي مسؤولًا، لا يعود أمامه فقط جمهور يريد منه إجابات، بل يصبح أمامه واقع كامل، ومؤسسات، وقوانين، وميزانيات، ومصالح متعارضة، وضغوط اجتماعية، وانتظارات المواطنين، ومنافسون سياسيون، وحلفاء يريدون شيئًا، وأطراف مختلفة تحاول التأثير في القرار.

وهنا يبدأ السياسي في اكتشاف أن السلطة ليست كرسيًا مريحًا كما تبدو من بعيد.

السلطة مسؤولية، لكنها في الوقت نفسه قوة.

والقوة يمكن أن تكون أداة للبناء، ويمكن أن تكون أداة للسيطرة.

السياسي الذي يفهم السلطة باعتبارها وسيلة لتحقيق المصلحة العامة يحاول استعمالها بحذر.

أما السياسي الذي يرى فيها امتيازًا شخصيًا، فإنه يبدأ تدريجيًا في الاعتقاد بأن المنصب حق له.

ومن هنا يبدأ التغير.

السلطة تكشف الإنسان.

هناك من يصبح أكثر تواضعًا عندما يصل.

وهناك من يصبح أكثر غرورًا.

هناك من يصبح أكثر قربًا من الناس.

وهناك من يبدأ في الابتعاد عنهم.

هناك من يرى المنصب تكليفًا.

وهناك من يراه مكافأة.

والفرق بين الاثنين ليس في الاسم، وإنما في السلوك.

السياسي الذي يعتبر المنصب تكليفًا يعرف أن موقعه مؤقت، وأنه سيغادره يومًا ما، ولذلك يحاول أن يترك أثرًا.

أما السياسي الذي يعتبره ملكًا شخصيًا، فإنه يبدأ في البحث عن كل الطرق التي تساعده على البقاء.

وهنا يظهر النفوذ.

النفوذ أحيانًا أهم من المنصب نفسه.

فالمنصب يمنح سلطة رسمية، أما النفوذ فيمنح قدرة غير مباشرة على التأثير.

قد يخرج شخص من منصب رسمي، لكنه يحتفظ بعلاقات قوية تجعله مؤثرًا.

وقد يكون شخص آخر داخل مؤسسة مهمة، لكنه ضعيف النفوذ بسبب عدم امتلاكه شبكة علاقات أو قدرة على التأثير.

ولهذا فإن عالم السياسة لا يتحرك فقط من خلال المناصب الرسمية.

هناك علاقات.

هناك ثقة.

هناك مصالح.

هناك تحالفات.

هناك أشخاص يؤثرون في القرار دون أن يظهروا دائمًا في الواجهة.

وهنا يجب التمييز بين النفوذ الطبيعي والنفوذ غير المشروع.

من الطبيعي أن تكون للشخص علاقات واسعة بسبب عمله وتجربته وخبرته. ومن الطبيعي أن يستشير السياسي أشخاصًا يثق بهم. ومن الطبيعي أن تتواصل الأحزاب والمؤسسات مع مختلف الفاعلين في المجتمع.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول النفوذ إلى وسيلة للحصول على امتيازات غير مستحقة، أو إلى طريقة للضغط على المؤسسات، أو إلى وسيلة لخدمة المصالح الخاصة.

عندها لا يعود النفوذ مجرد علاقات.

يصبح قوة تعمل بعيدًا عن القواعد.

وهذا أحد أخطر جوانب السياسة عندما تغيب الرقابة.

السياسي يحتاج إلى علاقات.

لكن عليه أن يعرف حدود العلاقة.

الصديق لا يجب أن يصبح فوق القانون.

والحليف لا يجب أن يحصل على ما لا يستحق.

والقريب لا يجب أن تكون له الأولوية لمجرد قربه.

وهنا يظهر مفهوم آخر مهم في الحياة السياسية: الولاء.

الولاء كلمة جميلة عندما تكون للوطن والمبادئ والمصلحة العامة.

لكنها تصبح خطيرة عندما تتحول إلى ولاء للأشخاص.

السياسي الذي يطلب من المحيطين به الولاء المطلق قد يكون في الحقيقة يطلب منهم ألا يعارضوه.

وهذا خطر كبير.

لأن المسؤول الذي لا يسمع إلا نعم، يبدأ في فقدان القدرة على رؤية الخطأ.

السياسة تحتاج إلى أشخاص يقولون نعم عندما يكون القرار صحيحًا، ويقولون لا عندما يكون القرار خاطئًا.

الاختلاف داخل المؤسسة السياسية ليس ضعفًا.

قد يكون دليلًا على قوتها.

لكن عندما يتحول الحزب أو المؤسسة إلى مكان يخاف فيه الناس من إبداء رأيهم، تبدأ الديمقراطية الداخلية في التراجع.

وهنا يصبح السياسي محاطًا بأشخاص يوافقونه في كل شيء.

وفي البداية يشعر بالقوة.

ثم يبدأ في فقدان الاتصال بالواقع.

لأن الواقع لا يقول دائمًا ما يريد المسؤول سماعه.

المواطن يقول شيئًا.

الإعلام يقول شيئًا.

المعارضة تقول شيئًا.

الشارع يقول شيئًا.

لكن الدائرة الصغيرة المحيطة بالمسؤول قد تقول له إن كل شيء بخير.

وهنا تكمن مشكلة كبيرة.

السياسي الذي يعيش داخل دائرة مغلقة قد يصبح أسيرًا لصورة غير حقيقية عن نفسه.

يعتقد أنه محبوب لأن المحيطين به يصفقون.

ويعتقد أنه قوي لأن من حوله لا يعارضونه.

ويعتقد أنه ناجح لأنهم يخبرونه بذلك.

لكن الحقيقة قد تكون مختلفة تمامًا.

ومن هنا تأتي أهمية النقد.

النقد ليس عدوًا للسياسي.

النقد فرصة لمعرفة الأخطاء.

السياسي الذي لا يتحمل النقد يصعب عليه التطور.

والسياسي الذي يرى كل انتقاد مؤامرة ضد شخصه قد يفقد القدرة على التمييز بين العدو والناصح.

وهذه مشكلة قد تبدأ صغيرة ثم تكبر.

فالسياسي الذي يرفض النقد قد يبدأ بإبعاد المختلفين عنه.

ثم يصبح الحزب أكثر انغلاقًا.

ثم تصبح القرارات محصورة في دائرة ضيقة.

ثم يصبح الولاء للأشخاص أهم من الولاء للأفكار.

وهكذا يتحول العمل السياسي من مشروع جماعي إلى مشروع فردي.

لكن السلطة لا تغير السياسي فقط من الداخل.

قد تغير أيضًا علاقته بالمجتمع.

قبل الوصول إلى المنصب، يحتاج السياسي إلى الناس.

بعد الوصول، قد يشعر أن الناس هم الذين يحتاجون إليه.

وهذا التحول النفسي خطير.

المواطن الذي كان السياسي ينتظر أمام بابه قبل الانتخابات قد يجد نفسه ينتظر ساعات بعد الانتخابات.

الشخص الذي كان يُسمع كلامه قد يجد صعوبة في الوصول إلى المسؤول.

وهكذا تبدأ المسافة.

كلما كبرت المسافة بين السياسي والمواطن، زادت احتمالية فقدان الثقة.

السياسي يحتاج إلى أن يتذكر أنه لم يصل إلى موقعه لأنه أفضل من الناس.

وصل لأنه حصل على ثقة أو تكليف أو مسؤولية.

والفرق مهم.

المسؤولية لا تجعل الإنسان أعلى من المواطن.

بل تجعل عليه واجبًا أكبر تجاه المواطن.

لكن السلطة قد تنتج نوعًا آخر من العلاقات.

هناك أشخاص يقتربون من المسؤول بسبب موقعه.

ليس حبًا فيه، وإنما لأن موقعه يمكن أن يساعدهم.

وهذا يجعل السياسي أمام اختبار صعب.

من يحبني؟

ومن يحتاجني؟

ومن يخاف مني؟

ومن يريد مصلحتي؟

ومن يريد مصلحته من خلالي؟

لا توجد إجابة سهلة.

ولهذا يحتاج السياسي إلى وعي بالعلاقات المحيطة به.

فالناس لا يتعاملون مع السياسي بالطريقة نفسها.

هناك من يريد خدمته.

وهناك من يريد خدمته لنفسه.

وهناك من يريد أن يستفيد من قربه.

وهناك من يريد أن يستعمل اسمه.

وهناك من يريد أن يصل من خلاله إلى مكان آخر.

وهذا جزء من عالم النفوذ.

لكن أخطر شيء هو أن يصدق السياسي أن كل من حوله يحبه.

السياسة ليست عالمًا مثاليًا.

المصالح موجودة.

والتنافس موجود.

والطموح موجود.

ولهذا فإن السياسي يحتاج إلى أن يعرف أن بعض العلاقات تنتهي بانتهاء المنصب.

الشخص الذي كان يحيط بك عندما كنت قويًا قد يختفي عندما تضعف.

والشخص الذي لم يكن يستطيع الوصول إليك عندما كنت في المعارضة قد يصبح أول من يقترب منك عندما تصبح مسؤولًا.

وهنا تظهر حقيقة السلطة.

السلطة تجذب الناس.

لكنها لا تكشف دائمًا من يحبك.

بل تكشف من يحتاج إليك.

ولهذا فإن فقدان السلطة قد يكون تجربة كاشفة.

عندما يغادر السياسي منصبه، تبدأ بعض العلاقات في الاختفاء.

يقل الاتصال.

تقل الدعوات.

تقل الزيارات.

تتغير طريقة الحديث.

وعندها يكتشف الإنسان الفرق بين الصديق وصاحب المصلحة.

لكن ليس كل من يبتعد بعد انتهاء المنصب منافقًا.

قد تكون العلاقة أصلًا مرتبطة بالعمل.

المهم أن السياسي يعرف أن العلاقات السياسية لها طبيعة خاصة.

وفي السياسة، كما في الحياة، لا يجب أن يبني الإنسان قيمته على عدد الأشخاص الذين يحيطون به.

القيمة الحقيقية تظهر عندما لا تكون هناك مصلحة.

وهنا نصل إلى المال.

المال والسياسة علاقة حساسة جدًا.

السياسة تحتاج إلى موارد، والأحزاب تحتاج إلى تنظيم وحملات وانتخابات وأنشطة.
والسياسي يحتاج إلى أن يتحرك ويتواصل ويعمل.

لكن المال عندما يدخل السياسة دون ضوابط يمكن أن يغير قواعد اللعبة.

إذا أصبح المال قادرًا على شراء النفوذ، فإن المنافسة السياسية لم تعد متساوية.

وقد يصبح الشخص الذي يملك الموارد قادرًا على الوصول إلى جمهور أكبر، أو بناء شبكة علاقات أقوى، أو التأثير في القرار.

لكن المشكلة ليست في وجود المال فقط.

المشكلة في استعماله بطريقة تضر بالمصلحة العامة أو تجعل السياسة وسيلة لتحقيق مصالح مالية.

ولهذا فإن الشفافية والمراقبة ضرورية.

المواطن من حقه أن يعرف أن العمل السياسي لا يتحول إلى تجارة.

السياسي الذي يدخل السياسة من أجل خدمة المجتمع يجب أن يعرف أن المال ليس هدفًا للعمل السياسي.

كما يجب أن يعرف أن المنصب العام ليس فرصة لإثراء الذات.

وهنا تظهر الأخلاق.

الأخلاق هي خط الدفاع الأخير أمام إغراء السلطة.

القوانين مهمة.

الرقابة مهمة.

المؤسسات مهمة.

لكن لا يمكن لأي مجتمع أن يضع قانونًا أمام كل موقف.

في النهاية، هناك قرارات يتخذها الإنسان عندما لا يراقبه أحد.

وهناك يظهر الضمير.

السياسي الأخلاقي لا يحتاج دائمًا إلى من يراقبه لكي يفعل الصواب.

والسياسي الذي لا يملك هذا الضمير قد يبحث دائمًا عن ثغرة في القانون.

لذلك فإن إصلاح السياسة لا يكون بالقوانين وحدها.

يحتاج أيضًا إلى ثقافة سياسية وأخلاقية.

السياسي يجب أن يفهم أن المواطن ليس موردًا انتخابيًا.

وأن المال العام ليس ملكًا للحزب.

وأن المنصب ليس ملكًا للعائلة.

وأن الدولة ليست ملكًا للأشخاص.

هذه الحدود هي التي تحمي الحياة السياسية من الانحراف.

الدولة شيء أكبر من السياسي.

الحزب شيء أكبر من القيادة.

والمؤسسة شيء أكبر من المسؤول.

والمنصب مؤقت.

أما المؤسسات فيجب أن تستمر.

وهنا تظهر أهمية دولة المؤسسات.

عندما تكون المؤسسات قوية، لا يستطيع شخص واحد أن يغير كل شيء حسب رغبته.

القرار يصبح مرتبطًا بالقواعد.

والمسؤول يصبح جزءًا من النظام وليس النظام كله.

وهذا هو الفارق بين الحكم الشخصي والحكم المؤسساتي.

في الحياة السياسية الصحية، الأشخاص يتغيرون، لكن المؤسسات تستمر.

قد يتغير الوزير.

قد تتغير الحكومة.

قد تتغير الأغلبية.

قد تتغير الأحزاب.

لكن الدولة تستمر.

وهذه الاستمرارية هي أساس الاستقرار.

السياسي الذي يفهم هذا الأمر لا يحاول أن يجعل المؤسسة مرتبطة بشخصه.

بل يحاول أن يقويها حتى بعد مغادرته.

وهذا هو معنى الإرث السياسي الحقيقي.

ليس أن يبقى اسم السياسي على كل شيء.

بل أن يترك وراءه مؤسسة أفضل مما وجدها.

لكن هناك سياسيين يخافون من المؤسسات القوية.

لأن المؤسسة القوية تحد من سلطة الفرد.

ولهذا قد يحاول بعضهم السيطرة على كل شيء.

يصبح القرار في يده.

والحزب مرتبطًا به.

والأنصار مرتبطين به.

والصورة السياسية مرتبطة به.

وبمجرد أن يصبح الشخص هو المركز، تصبح المؤسسة ضعيفة.

وهنا تظهر مشكلة صناعة الزعيم.

الزعيم السياسي يمكن أن يكون مهمًا، لكن عندما يصبح كل شيء مرتبطًا بشخص واحد، يصبح المستقبل هشًا.

ماذا يحدث بعد رحيله؟

إذا كان المشروع قائمًا على فكرة، سيستمر.

أما إذا كان قائمًا على الشخص، فقد ينتهي معه.

ولهذا فإن السياسي الذي يحب مؤسسته لا يخاف من صناعة جيل جديد.

بل يساعد على ذلك.

أما السياسي الذي يخاف من المنافسة الداخلية، فقد يحاول إضعاف كل من يمكن أن ينافسه.

وهنا تبدأ مشكلة أخرى: صراع الأجيال.

الشباب يريدون التغيير.

القيادات القديمة تريد الاستمرار.

الشباب يرى أن الوقت حان لإعطائه فرصة.

والقيادات ترى أن الخبرة ضرورية.

وقد يكون كلاهما محقًا.

المشكلة ليست في وجود جيل قديم أو جديد.

المشكلة في غياب الانتقال الصحي للخبرة والمسؤولية.

السياسة تحتاج إلى الخبرة.

وتحتاج أيضًا إلى الدماء الجديدة.

الخبرة دون تجديد قد تتحول إلى جمود.

والشباب دون خبرة قد يقع في أخطاء يمكن تجنبها.

والحل ليس في إقصاء طرف، وإنما في بناء علاقة بين الأجيال.

لكن السياسة لا تعرف دائمًا هذا التوازن.

أحيانًا يتحول الصراع على القيادة إلى صراع على المستقبل.

كل طرف يرى أن الطرف الآخر يهدد وجوده.

ومن هنا تظهر الانقسامات.

وهنا يعود السؤال إلى السلطة.

لماذا يصعب على بعض السياسيين التخلي عنها؟

لأن السلطة لا تمنح الإنسان فقط منصبًا.

تمنحه هوية.

بعض الأشخاص بعد سنوات طويلة في السياسة يصبح المنصب جزءًا من تعريفهم لأنفسهم.

إذا خسروا المنصب، يشعرون أنهم فقدوا جزءًا من قيمتهم.

ولهذا فإن القدرة على مغادرة السلطة تحتاج إلى نضج.

أن تعرف متى تتقدم.

وأن تعرف متى تتراجع.

وأن تعرف متى تعطي الفرصة لغيرك.

هذه ليست هزيمة.

بل يمكن أن تكون قمة النجاح السياسي.

فالسياسي الذي يترك موقعه في الوقت المناسب ويحافظ على احترامه قد يكون أقوى من السياسي الذي يتمسك بالموقع حتى النهاية.

السلطة التي لا تستطيع مغادرتها تتحول إلى قيد.

والمنصب الذي تخاف من فقدانه يصبح سجنًا.

وهنا تبدأ السياسة في استهلاك الإنسان.

يصبح دائم التفكير في المنافسين.

من ضدي؟

من معي؟

من يمكن أن يخلفني؟

من يمكن أن يهاجمني؟

من يمكن أن يصبح أقوى مني؟

وبدل أن ينشغل بالسؤال: ماذا يحتاج المجتمع؟

ينشغل بالسؤال: كيف أحافظ على موقعي؟

وهذا هو التحول الخطير.

عندما تصبح السياسة معركة بقاء شخصي، تضيع المصلحة العامة.

وتصبح القرارات مرتبطة بالانتخابات القادمة بدل المستقبل البعيد.

وقد يتجنب السياسي قرارًا ضروريًا لأنه غير شعبي.

وقد يختار قرارًا شعبيًا لأنه يساعده انتخابيًا.

وهنا يظهر الفرق بين السياسي ورجل الدولة.

السياسي يفكر في الانتخابات القادمة.

أما رجل الدولة فيفكر في الأجيال القادمة.

السياسي يسأل: ماذا سيقول الناس عني الآن؟

ورجل الدولة يسأل: ماذا سيقولون عنا بعد عشرين سنة؟

السياسي يبحث عن الشعبية.

ورجل الدولة يبحث عن الأثر.

لكن هذا لا يعني أن السياسي ورجل الدولة شخصان مختلفان دائمًا.

يمكن للسياسي أن يصبح رجل دولة عندما يتجاوز مصلحته الانتخابية ويضع المصلحة العامة فوق الحسابات الضيقة.

وهذا هو أصعب مستوى في العمل السياسي.

أن تفعل ما تعتقد أنه صحيح حتى عندما لا يضمن لك الشعبية.

أن تقول للناس الحقيقة حتى عندما تكون الحقيقة غير مريحة.

أن تشرح لهم صعوبة المشكلة بدل أن تقدم لهم حلًا سحريًا.

أن تعترف عندما تفشل.

أن تعتذر عندما تخطئ.

أن تترك موقعك عندما تصبح غير قادر على أداء مسؤوليتك.

هذه الأشياء تبدو بسيطة، لكنها في عالم السياسة تحتاج إلى شجاعة.

فالسياسي يعيش تحت ضغط مستمر.

ضغط الجمهور.

ضغط الحزب.

ضغط المنافسين.

ضغط الإعلام.

ضغط المصالح.

وضغط طموحه الشخصي.

والإنسان تحت الضغط قد يتخذ قرارات مختلفة عن تلك التي كان يتخذها في الظروف العادية.

ولهذا يجب ألا نكتفي بالنظر إلى السياسي في لحظة واحدة.

يجب أن ننظر إلى مساره.

كيف بدأ؟

كيف تطور؟

كيف تعامل مع السلطة؟

كيف تعامل مع خصومه؟

كيف تعامل مع أصدقائه؟

كيف تعامل مع المال؟

كيف تعامل مع النقد؟

وكيف غادر؟

المسار يكشف أكثر من الخطاب.

وفي النهاية، تبقى السلطة واحدة من أكبر الاختبارات التي يمكن أن يمر بها الإنسان.

قد تجعل الإنسان أفضل إذا كان لديه وعي ومسؤولية.

وقد تجعله أسوأ إذا كان يرى نفسه فوق الآخرين.

قد تمنحه فرصة لخدمة المجتمع.

وقد تمنحه فرصة لاستغلال المجتمع.

ولهذا فإن السؤال ليس: هل السلطة خطيرة؟

بل: من الذي يمسك بها؟

وكيف يمسك بها؟

ولأي غاية؟

السياسة الحقيقية تبدأ عندما يفهم الإنسان أن السلطة ليست ملكًا له.

إنها أمانة.

وأن النفوذ ليس حقًا مكتسبًا إلى الأبد.

وأن الشعبية تتغير.

وأن الحلفاء يتغيرون.

وأن الخصوم يتغيرون.

وأن المنصب ينتهي.

أما ما يبقى فهو الأثر.

في النهاية، يمكن للسياسي أن يترك وراءه طريقين.

طريقًا مليئًا بالأشخاص الذين استفادوا منه، أو طريقًا مليئًا بالمؤسسات التي أصبحت أقوى بسببه.

الأول ينتهي غالبًا بانتهاء الشخص.

والثاني يستمر بعده.

وهنا يمكن أن نعرف الفرق بين من استخدم السياسة لنفسه، ومن استخدم موقعه لخدمة المجتمع.

فالسلطة لا تمنح الإنسان العظمة.

الطريقة التي يستخدم بها السلطة هي التي تكشف عظمته أو ضعفه.

والنفوذ لا يجعل الإنسان مهمًا.

ما يفعله بهذا النفوذ هو الذي يحدد قيمته.

والمنصب لا يصنع رجل الدولة.

المواقف هي التي تصنعه.

ولهذا سيبقى السؤال مفتوحًا أمام كل من يدخل عالم السياسة:

عندما تحصل على السلطة، هل ستصبح أنت سيدها، أم ستصبح هي سيدتك؟

وعندما تنتهي ولايتك، ماذا سيبقى منك؟

اسم على صورة؟

أم مؤسسة أقوى؟

أم ثقة في قلوب الناس؟

أم مجرد ذكرى لمنصب انتهى؟

السياسة في النهاية لا تختبر الإنسان عندما يكون ضعيفًا فقط.

إنها تختبره عندما يصبح قويًا.

وعندما يستطيع أن يفعل ما يريد.

وعندما لا يكون هناك من يمنعه.

هناك، في تلك اللحظة تحديدًا، تظهر حقيقة السياسي.

الفصل الرابع

الأحزاب السياسية بين الفكرة والمصلحة

الحزب السياسي في ظاهره فكرة، وفي حقيقته مؤسسة، وفي ممارسته اليومية شبكة من الأشخاص والمصالح والطموحات والاختلافات.

عندما يسمع المواطن اسم حزب سياسي، قد يتذكر شعارًا أو لونًا أو زعيمًا أو برنامجًا انتخابيًا. لكنه غالبًا لا يرى ما يحدث داخل الحزب نفسه. لا يرى الاجتماعات الطويلة، والنقاشات، والخلافات، والتحالفات، والمنافسة على المواقع، والصراع على الترتيب، واختيار المرشحين، ومن يملك الكلمة الأخيرة، ومن يستطيع التأثير، ومن ينتظر دوره.

وهنا تبدأ قصة أخرى من قصص السياسة.

الحزب في الأصل ليس مجرد مجموعة أشخاص يريدون الوصول إلى السلطة. يفترض أن يكون إطارًا للأفكار والمبادئ، ومدرسة لتكوين السياسيين، ووسيلة لتنظيم المشاركة في الحياة العامة، ومنصة لتقديم مشاريع مختلفة للمجتمع.

الحزب القوي هو الذي يستطيع أن يحول الأفكار إلى برامج، والبرامج إلى سياسات، والسياسات إلى نتائج.

لكن الحزب لا يعيش بالأفكار وحدها.

إنه يعيش أيضًا بالأشخاص.

والأشخاص يحملون طموحاتهم ومصالحهم وشخصياتهم.

وهنا يظهر التوتر بين الفكرة والمصلحة.

قد يبدأ الحزب بمشروع واضح، ثم تكبر داخله مجموعة من القيادات، وتبدأ المنافسة بينها. يصبح السؤال أحيانًا ليس فقط: ماذا نريد أن نفعل؟

بل: من سيقود؟

ومن سيكون في الواجهة؟

ومن سيحصل على التزكية؟

ومن سيكون مرشحًا؟

ومن سيكون قريبًا من القيادة؟

ومن سيخلف القائد؟

هذه الأسئلة قد تبدو ثانوية بالنسبة للمواطن، لكنها داخل الأحزاب قد تكون من أهم الأسئلة.

السياسة لا تتعلق فقط بالمشروع.

إنها تتعلق أيضًا بمن يملك القدرة على تنفيذ المشروع.

ولهذا فإن الصراع على القيادة موجود تقريبًا في كل تنظيم سياسي.

لكن وجود الصراع ليس المشكلة.

المشكلة في طريقة إدارته.

إذا كان التنافس على القيادة قائمًا على البرامج والكفاءة والثقة، فهو أمر طبيعي.

أما إذا تحول إلى تصفية حسابات شخصية، فإنه يضعف الحزب.

الحزب الذي يسمح بالاختلاف يمكن أن يتطور.

أما الحزب الذي يخاف من الاختلاف فقد يصبح ضعيفًا من الداخل حتى لو بدا قويًا من الخارج.

وهنا يظهر سؤال مهم: هل يستطيع السياسي أن يختلف مع حزبه دون أن يتحول إلى عدو؟

هذا السؤال يكشف مستوى الديمقراطية الداخلية.

السياسة ليست طاعة عمياء.

الحزب الديمقراطي يحتاج إلى أعضاء يستطيعون النقاش، والاعتراض، والاقتراح، والنقد.

لكن في الوقت نفسه، يحتاج إلى الانضباط.

فإذا أصبح كل عضو يعمل وحده، لم يعد هناك حزب.

إذن الحزب يحتاج إلى التوازن بين الحرية والانضباط.

بين الاختلاف والوحدة.

بين المبادئ والواقعية.

وهذا التوازن ليس سهلًا.

داخل الحزب، قد نجد شخصًا متمسكًا بالمبادئ، وآخر أكثر واقعية، وثالثًا يبحث عن التوسع الانتخابي، ورابعًا يهتم أكثر بموقع الحزب داخل التحالفات.

كل واحد يرى السياسة من زاوية مختلفة.

وهنا يمكن أن يكون الاختلاف مصدر قوة.

لكن عندما تبدأ المصالح الشخصية في السيطرة، تصبح الفكرة مجرد غطاء.

قد يتحدث الجميع عن خدمة الحزب، بينما يبحث بعضهم عن خدمة نفسه.

وقد يتحدث الجميع عن وحدة التنظيم، بينما يحاول كل طرف تقوية موقعه.

وقد يرفع الجميع شعار الديمقراطية، بينما يخاف بعضهم من المنافسة الداخلية.

وهذا لا يعني أن الأحزاب كلها كذلك.

بل يعني أن الحزب، مثل أي مؤسسة بشرية، معرض للنجاح والفشل، وللصدق والانتهازية.

الإنسان هو الذي يصنع المؤسسة.

ولهذا فإن إصلاح الأحزاب يبدأ من الإنسان السياسي.

السياسي الذي يدخل الحزب لأنه يؤمن بفكرة يختلف عن السياسي الذي يدخل لأنه يريد منصبًا.

لكن حتى هذا الفرق ليس دائمًا واضحًا.

قد يدخل شخص الحزب بدافع سياسي حقيقي، ثم يكتشف أن الطريق إلى التأثير يمر عبر التنظيم، فيبدأ في الاهتمام بموقعه داخله.

وهذا طبيعي إلى حد ما.

فإذا كان السياسي يريد أن ينفذ مشروعًا، فهو يحتاج إلى موقع يستطيع من خلاله التأثير.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح الموقع أهم من المشروع.

عندما يصبح السياسي مستعدًا للتخلي عن أفكاره فقط لكي يحافظ على موقعه، يكون قد انتقل من خدمة الفكرة إلى خدمة الذات.

وهنا يبدأ الانحراف.

السياسي داخل الحزب يعيش بين مستويين.

هناك ولاؤه للفكرة.

وهناك ولاؤه للتنظيم.

وفي بعض الأحيان يحدث صراع بين الاثنين.

قد يرى أن الحزب اتخذ قرارًا خاطئًا.

فماذا يفعل؟

هل يعترض؟

هل يصمت؟

هل يغادر؟

هل يبقى ويعمل على التغيير من الداخل؟

لا توجد إجابة واحدة.

لكن طريقة تعامله مع الخلاف تكشف نضجه السياسي.

السياسي الناضج لا يحول كل خلاف إلى معركة شخصية.

ولا يعتبر كل من يعارضه خائنًا.

كما أنه لا يبيع قناعته بسهولة.

يعرف متى يفاوض، ومتى يعترض، ومتى يقبل قرار الأغلبية، ومتى يرى أن المسألة أصبحت مرتبطة بمبدأ لا يستطيع التخلي عنه.

وهذا هو معنى السياسة داخل الحزب.

الحزب مدرسة.

لكنها قد تكون أيضًا مدرسة للصراع.

والسياسي الذي يتعلم داخلها كيف يتفاوض ويستمع ويقنع ويقبل الهزيمة، يكون أكثر قدرة على ممارسة السياسة في المجتمع.

أما السياسي الذي يتعلم فيها فقط كيف يهاجم خصومه، وكيف يجمع الأنصار، وكيف يحافظ على موقعه، فقد يخرج منها أكثر مهارة في الصراع وأقل قدرة على بناء التوافق.

وهنا تظهر ثقافة الحزب.

كل حزب يصنع ثقافته السياسية بطريقة أو بأخرى.

هناك أحزاب تشجع النقاش.

وهناك أحزاب تركز على الانضباط.

هناك أحزاب تفتح المجال للشباب.

وهناك أحزاب تبقي القيادة لفترات طويلة في يد الوجوه نفسها.

هناك أحزاب تعطي الأولوية للكفاءة.

وهناك أحزاب تتأثر كثيرًا بالعلاقات الشخصية.

وهذه الثقافة تؤثر في نوعية السياسيين الذين ينتجونهم.

إذا كان الحزب يكافئ العمل، سيبحث السياسيون عن العمل.

إذا كان يكافئ الولاء الشخصي، سيبحث بعضهم عن القرب من الأشخاص.

إذا كان يكافئ الخطاب الإعلامي، سيهتم البعض بالظهور.

إذا كان يكافئ النتائج، سيهتم السياسيون بالإنجاز.

وهذا يجعل النظام الداخلي للحزب مهمًا جدًا.

فالإنسان يتعلم من البيئة التي يعيش فيها.

السياسي الشاب عندما يدخل حزبًا لا يدخل فقط إلى تنظيم، بل يدخل إلى ثقافة سياسية.

يتعلم كيف يتحدث.

كيف يتفاوض.

كيف يختلف.

كيف يتحالف.

كيف يفوز.

كيف يخسر.

ومن هنا فإن الأحزاب تتحمل مسؤولية كبيرة في تكوين الأجيال السياسية.

الشباب لا يحتاج فقط إلى فرصة للظهور.

يحتاج إلى تكوين.

يحتاج إلى تعلم القانون والمؤسسات والاقتصاد والإدارة والسياسات العمومية.

يحتاج إلى معرفة أن السياسة ليست مجرد خطاب.

السياسي الذي لا يعرف كيف تعمل المؤسسات قد يملك شعبية، لكنه قد يفتقد القدرة على تحويل شعبيته إلى نتائج.

ولهذا فإن التكوين السياسي ضروري.

لكن هناك مشكلة أخرى.

بعض الشباب يدخل السياسة لأنه يرى سياسيين ناجحين اجتماعيًا، فيعتقد أن السياسة طريق سريع إلى الشهرة والمكانة.

يرى السيارة.

يرى الاجتماعات.

يرى الصور.

يرى الشخصيات المعروفة.

لكنه لا يرى المسؤولية.

لا يرى الضغط.

لا يرى النقد.

لا يرى السهر على الملفات.

لا يرى التنازلات.

لا يرى ثقل القرار.

وهنا يمكن أن تكون الصورة مضللة.

السياسة من الخارج تبدو أحيانًا جذابة.

لكن من الداخل هي مسؤولية شاقة.

والسياسي الذي يدخلها فقط من أجل المظاهر قد يصطدم سريعًا بالواقع.

أما السياسي الذي يدخلها بفكرة ومشروع، فإنه يكون أكثر قدرة على تحمل الصعوبات.

لكن حتى أصحاب المبادئ يواجهون امتحانًا آخر.

المال.

الحزب يحتاج إلى موارد.

والانتخابات تحتاج إلى حملات.

والنشاط السياسي يحتاج إلى تنظيم.

وهنا يمكن أن يدخل المال في اللعبة السياسية.

المشكلة ليست في وجود الموارد.

المشكلة في مصدرها وطريقة استعمالها والشفافية المرتبطة بها.

عندما يصبح المال هو الذي يحدد من يصل إلى الواجهة، فإن السياسة تفقد جزءًا من معناها.

فالشخص الأكثر قدرة على الإنفاق ليس بالضرورة الشخص الأكثر كفاءة.

والشخص الأكثر شهرة ليس بالضرورة الشخص الأكثر قدرة على تمثيل الناس.

والشخص الأكثر قربًا من القيادة ليس بالضرورة الأفضل.

لكن السياسة أحيانًا تخلط بين هذه الأشياء.

وهنا يأتي دور المؤسسات الداخلية.

إذا كانت عملية اختيار المرشحين شفافة، تقل فرص تحكم المصالح الشخصية.

وإذا كانت غير واضحة، يصبح المجال أوسع للتأويل والصراع.

ومن أكثر اللحظات حساسية داخل الأحزاب لحظة اختيار المرشحين للانتخابات.

هناك تبدأ المنافسة بقوة.

كل شخص يرى نفسه قادرًا على تمثيل الحزب.

كل شخص لديه أنصار.

كل شخص لديه علاقات.

كل شخص يرى أن لديه حقًا في الترشح.

وعندما لا يتم الاختيار بطريقة واضحة، يبدأ الشعور بالظلم.

وقد يقول أحدهم إن الشخص الذي تم اختياره أقل كفاءة منه.

وقد يرى آخر أن القرار كان بسبب العلاقات.

وقد يرى ثالث أن المال لعب دورًا.

وفي غياب الشفافية، تنتشر الشائعات.

وهنا تتحول المنافسة الانتخابية إلى صراع داخلي.

الصراع داخل الحزب قد يكون أشد أحيانًا من الصراع مع الأحزاب الأخرى.

لأن الخصم الخارجي معروف.

أما الخصم الداخلي فهو شخص كنت تجلس معه على الطاولة نفسها.

وقد يكون صديقًا بالأمس.

وقد يصبح منافسًا غدًا.

وهذه من أصعب العلاقات السياسية.

الصداقة في السياسة ليست دائمًا بسيطة.

قد يكون صديقك اليوم منافسك غدًا.

وقد تكون أنت من يترشح في دائرة وهو يريدها.

وقد يحتاج الحزب إلى اختيار واحد منكما.

هنا تظهر حقيقة الشخصية.

هل تستطيع أن تخسر دون أن تدمر العلاقة؟

هل تستطيع أن تهنئ منافسك؟

هل تستطيع أن تعمل معه رغم أنك كنت تريد موقعه؟

هذا هو الاختبار.

السياسة الناضجة لا تعني عدم وجود المنافسة.

تعني أن المنافسة لا تقتل الاحترام.

لكن عندما تصبح السياسة شخصية، تبدأ المشاكل.

قد يتحول الخلاف على موقع إلى خلاف بين العائلات.

وقد ينتقل إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد يبدأ كل طرف في نشر ما يسيء إلى الطرف الآخر.

وفي النهاية يخسر الجميع.

الحزب يخسر.

السياسيون يخسرون.

والمواطن يفقد الثقة.

ولهذا فإن السياسي الذي يريد بناء مستقبل حقيقي يجب أن يعرف متى يتوقف عن الصراع.

ليس كل معركة تستحق أن تخوضها.

وليس كل خصم يحتاج إلى تدميره.

وقد يكون من مصلحة السياسي أحيانًا أن يحتفظ بعلاقة محترمة مع شخص اختلف معه.

لأن السياسة متغيرة.

اليوم أنت في الأغلبية.

وغدًا قد تكون في المعارضة.

اليوم هو خصمك.

وغدًا قد تحتاج إلى التفاوض معه.

هذا لا يعني أن السياسي بلا مبادئ.

بل يعني أن السياسة تحتاج إلى القدرة على التعايش مع الاختلاف.

وهنا تأتي التحالفات.

الأحزاب لا تستطيع دائمًا العمل وحدها.

قد تتفق أحزاب مختلفة على هدف معين.

وقد تدخل في تحالف انتخابي أو مؤسساتي.

لكن المواطن قد يسأل: كيف يتحالف من كانوا يهاجمون بعضهم بالأمس؟

السؤال مشروع.

لكن الجواب يحتاج إلى التمييز بين الاختلاف والتناقض.

قد تختلف الأحزاب حول قضايا معينة، لكنها تستطيع الاتفاق حول قضايا أخرى.

التحالف ليس بالضرورة خيانة للمواقف السابقة.

لكن عندما يتحول التحالف إلى مجرد توزيع للمواقع، يصبح من حق المواطن أن يسأل عن الثمن.

السياسة تحتاج إلى شفافية.

المواطن يريد أن يعرف لماذا يتحالف السياسيون.

ما الذي يجمعهم؟

ما المشروع الذي اتفقوا عليه؟

ما الذي سيحصل عليه المجتمع؟

هذه الأسئلة تجعل التحالف السياسي مفهومًا.

أما التحالف الغامض، فإنه يغذي الشك.

والشك السياسي قد يكون أخطر من الخلاف السياسي.

لأن المواطن عندما لا يفهم ما يحدث، يبدأ في تفسيره بنفسه.

وهنا تظهر صورة السياسة باعتبارها لعبة.

لعبة بين الأشخاص.

لعبة بين الأحزاب.

لعبة بين المصالح.

وقد تكون السياسة فعلًا فيها جانب من اللعبة، لكن السياسة ليست لعبة بالمعنى البسيط.

لأن نتائجها ليست لعبة.

إذا أخطأ السياسي، المواطن قد يدفع الثمن.

إذا فشل القرار، قد تتأثر حياة الناس.

إذا ضاعت الفرص، قد يحتاج المجتمع سنوات لتعويضها.

ولهذا فإن السياسة يجب ألا تتحول إلى لعبة شخصية.

الكرسي السياسي ليس جائزة.

إنه مسؤولية.

والحزب ليس شركة خاصة.

إنه مؤسسة للعمل العام.

والعضوية الحزبية ليست بطاقة للوصول إلى الامتيازات.

إنها التزام تجاه فكرة ومجتمع.

وهنا يظهر سؤال مهم: هل الأحزاب تصنع السياسيين أم السياسيون يصنعون الأحزاب؟

الحقيقة أن العلاقة متبادلة.

الحزب القوي يصنع سياسيين أقوياء.

والسياسيون الأقوياء يصنعون أحزابًا قوية.

لكن الحزب الذي يعتمد على شخص واحد يصبح ضعيفًا عندما يختفي ذلك الشخص.

ولهذا فإن بناء المؤسسات أهم من بناء الشخصيات.

قد يكون الزعيم مهمًا في مرحلة معينة.

لكن الحزب الذي لا يستطيع إنتاج قيادة جديدة يواجه مشكلة في المستقبل.

وهنا تظهر قضية انتقال القيادة.

من أصعب اللحظات في الحياة السياسية لحظة انتقال القيادة من جيل إلى جيل.

الجيل القديم لديه الخبرة.

والجيل الجديد لديه الطاقة.

لكن الخوف من فقدان الموقع قد يجعل بعض القيادات تقاوم التغيير.

وفي المقابل، قد يكون بعض الشباب متسرعًا في طلب القيادة دون امتلاك الخبرة الكافية.

والحل ليس في إقصاء أحد.

الحل في بناء انتقال سياسي صحي.

القيادة يجب أن تكون قابلة للتجديد.

والخبرة يجب أن تنتقل.

والشباب يجب أن يتعلم.

والجيل القديم يجب أن يعرف متى يفتح الباب.

السياسة ليست ملكًا لجيل واحد.

هي ملك للمجتمع.

ومن أخطر الأشياء أن تتحول الأحزاب إلى أماكن مغلقة على مجموعة محدودة من الأشخاص.

عندما يشعر الشباب أن الأبواب مغلقة، يبتعدون.

وعندما يبتعد الشباب، تصبح السياسة أقدم من المجتمع.

وهذا خطر.

لأن المجتمع يتغير بسرعة.

الجيل الجديد لديه أسئلة مختلفة.

لديه أدوات مختلفة.

لديه طريقة مختلفة في التواصل.

والحزب الذي لا يفهم ذلك قد يفقد جزءًا من حضوره.

لكن الشباب أيضًا يحتاج إلى أن يفهم أن السياسة ليست مجرد مواقع.

الموقع يأتي بعد الكفاءة.

والشهرة ليست خبرة.

والحماس ليس برنامجًا.

والانتقاد ليس مشروعًا سياسيًا.

الشباب يحتاج إلى التعلم قبل القيادة.

والأحزاب تحتاج إلى إعطائه فرصة حقيقية للتعلم والممارسة.

وهنا نصل إلى جوهر الحزب السياسي.

الحزب ليس مجرد آلة انتخابية.

إذا أصبح كذلك، فإنه يظهر بقوة قبل الانتخابات ويختفي بعدها.

أما الحزب الحقيقي، فيبقى حاضرًا بين الانتخابات.

يناقش القضايا.

يقدم المقترحات.

يتواصل مع المواطنين.

يراقب السياسات.

يكون كوادره.

ويطور أفكاره.

فالانتخابات جزء من السياسة، وليست السياسة كلها.

والحزب الذي لا يعمل إلا وقت الانتخابات يفقد علاقته بالمجتمع.

السياسة اليومية تحتاج إلى حضور.

والمواطن يحتاج إلى من يسمعه حتى عندما لا تكون هناك أصوات تُطلب.

وهنا يمكن أن نستعيد السؤال الأساسي للكتاب.

لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

إذا كان يدخل الحزب لأنه يريد خدمة المجتمع، فإن الحزب يجب أن يساعده على ذلك.

إذا كان يدخل لأنه يريد منصبًا فقط، فإن الحزب قد يصبح بالنسبة إليه مجرد طريق.

وهذا يضع مسؤولية على التنظيم.

الحزب يجب أن يميز بين من يريد الخدمة ومن يريد الموقع.

لكن هذا التمييز ليس سهلًا.

لأن الجميع يستطيعون الحديث عن الخدمة.

الجميع يستطيعون رفع شعار المصلحة العامة.

لكن الزمن يكشف الدوافع.

من يبقى عندما يخسر؟

من يعمل عندما لا يكون في الواجهة؟

من يساعد عندما لا يكون هو المرشح؟

من يقبل أن يتقدم غيره؟

من يحترم القرار عندما لا يخدم مصلحته؟

هذه المواقف تكشف الشخصية أكثر من الخطب.

السياسة ليست ما يقوله الإنسان عن نفسه.

السياسة ما يفعله عندما لا يحصل على ما يريد.

وهذه قاعدة يمكن تطبيقها على كل سياسي.

إذا حصل على الموقع، قد يبتسم.

لكن ماذا يفعل عندما يخسره؟

إذا تم اختياره، قد يشكر الجميع.

لكن ماذا يفعل عندما يتم اختيار شخص آخر؟

إذا كان في القيادة، قد يتحدث عن الوحدة.

لكن ماذا يفعل عندما يظهر منافس له؟

هنا تظهر الأخلاق السياسية.

الحزب القوي ليس الحزب الذي لا توجد فيه خلافات.

بل الحزب الذي يعرف كيف يدير خلافاته.

الاختلاف دليل على وجود حياة.

أما الصمت الكامل فقد يكون أحيانًا دليلًا على الخوف.

لكن الاختلاف يحتاج إلى قواعد.

يحتاج إلى احترام.

يحتاج إلى مؤسسات.

ويحتاج إلى قبول نتائج القرارات.

وإلا تحول الحزب إلى ساحة صراع.

وفي النهاية، يبقى الحزب وسيلة وليس غاية.

الفكرة أكبر من الحزب.

والمواطن أكبر من الانتخابات.

والوطن أكبر من السياسي.

والمنصب أصغر من المسؤولية.

السياسي الذي يفهم هذه المعادلة يستطيع أن يعمل داخل الحزب دون أن يصبح أسيرًا له.

يستطيع أن يختلف دون أن يهدم.

ويستطيع أن ينافس دون أن يكره.

ويستطيع أن يخسر دون أن ينتقم.

ويستطيع أن يفوز دون أن يتكبر.

أما عندما يصبح الحزب مجرد وسيلة للنفوذ، فإن السياسة تفقد جزءًا من معناها.

وعندما يصبح السياسي أهم من الفكرة، تصبح المؤسسة ضعيفة.

وعندما تصبح المصلحة الشخصية أهم من المصلحة العامة، يصبح العمل السياسي معرضًا للانحراف.

ولهذا فإن مستقبل السياسة لا يعتمد فقط على عدد الأحزاب، ولا على عدد المرشحين، ولا على عدد الانتخابات.

يعتمد على نوعية الإنسان الذي يدخل إليها.

هل يدخل ليخدم؟

هل يدخل ليصلح؟

هل يدخل ليشارك؟

أم يدخل فقط ليصبح معروفًا؟

هل يستطيع أن يبقى وفيًا لفكرته عندما تتغير الظروف؟

هل يستطيع أن يترك الموقع عندما يحين الوقت؟

هل يستطيع أن يرى في خصمه إنسانًا له حق الاختلاف؟

هذه الأسئلة هي التي تحدد قيمة الحزب والسياسي معًا.

وفي النهاية، الحزب السياسي الناجح ليس الذي يربح كل المعارك.

بل الذي يعرف أي المعارك تستحق أن تُخاض.

وليس الذي يحافظ على نفس الأشخاص إلى الأبد.

بل الذي يستطيع أن يصنع أجيالًا جديدة.

وليس الذي يرفع أكبر عدد من الشعارات.

بل الذي يستطيع تحويل الفكرة إلى عمل.

فالسياسة عندما تدخل الحزب تصبح أكثر تنظيمًا، لكنها لا تصبح بالضرورة أكثر نقاءً.

داخل الحزب نجد المبادئ والمصالح.

نجد الصداقة والمنافسة.

نجد الوفاء والطموح.

نجد الإصلاح والرغبة في السلطة.

ونجد الإنسان بكل تناقضاته.

وهذا هو السبب الذي يجعل فهم الأحزاب ضروريًا لفهم السياسة.

فالحزب ليس مجرد اسم على ورقة انتخابية.

إنه عالم كامل.

ومن يدخل هذا العالم عليه أن يعرف أن الطريق إلى السلطة لا يمر فقط عبر الفوز على الخصوم.

أحيانًا تبدأ المعركة الحقيقية داخل الإنسان نفسه.

بين ما يؤمن به وما يريده.

بين المبدأ والمصلحة.

بين الرغبة في الإصلاح والرغبة في الوصول.

وبين السياسي الذي يريد أن يكون خادمًا للفكرة، والسياسي الذي يريد أن تصبح الفكرة خادمة لطموحه.

الفصل الخامس

السياسي والمواطن بين الثقة والانتخاب وصناعة التأثير

السياسة لا تبدأ في البرلمان، ولا تبدأ داخل مقر الحزب، ولا تبدأ في قاعة الاجتماعات، ولا تبدأ يوم يتسلم السياسي منصبه.

السياسة تبدأ في مكان أبسط وأعمق من ذلك كله.

تبدأ عندما ينظر مواطن إلى شخص يتحدث أمامه، فيقرر هل يصدقه أم لا.

وتبدأ عندما يضع المواطن ورقة في صندوق الاقتراع، أو يقرر ألا يضعها.

وتبدأ عندما يسمع وعدًا، فيسأل نفسه: هل يمكن أن يتحقق؟

وتبدأ عندما يرى مسؤولًا، فيسأل: هل يعمل من أجل الناس أم من أجل نفسه؟

من هنا تبدأ العلاقة السياسية الحقيقية.

علاقة بين شخص يريد أن يصل إلى موقع القرار، ومواطن يملك جزءًا من الشرعية التي تسمح له بالوصول.

لكن هذه العلاقة ليست دائمًا بسيطة.

إنها علاقة مليئة بالأمل والخوف والمصلحة والثقة والشك.

السياسي يحتاج إلى المواطن لأنه مصدر الشرعية الانتخابية والاجتماعية.

والمواطن يحتاج إلى السياسي لأنه ينتظر منه تمثيل مصالحه والدفاع عن قضاياه والمساهمة في حل مشكلاته.

لكن المشكلة تبدأ عندما ينظر أحد الطرفين إلى الآخر باعتباره مجرد وسيلة.

عندما ينظر السياسي إلى المواطن باعتباره صوتًا انتخابيًا فقط.

وعندما ينظر المواطن إلى السياسي باعتباره شخصًا يجب أن يحقق له منفعة شخصية فقط.

عندها تفقد السياسة جزءًا من معناها.

السياسي الذي يرى المواطن مجرد رقم في الانتخابات لا يفهم الديمقراطية.

والمواطن الذي يرى السياسة مجرد طريق للحصول على منفعة شخصية لا يفهم أيضًا معنى المشاركة السياسية.

بين الاثنين توجد مسؤولية مشتركة.

المواطن ليس رقمًا

من أسهل الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها السياسي أن يرى المواطنين على شكل أرقام.

ألف صوت هنا.

ألفان هناك.

دائرة انتخابية.

نسبة تصويت.

عدد مناصرين.

عدد متابعين.

عدد من المقاعد.

لكن خلف كل رقم إنسان.

وراء كل صوت أسرة.

وراء كل أسرة قصة.

وراء كل مواطن مشكلة أو طموح أو خوف أو أمل.

المواطن الذي يصوت لا يعطي فقط ورقة.

إنه يمنح ثقة.

وقد تكون هذه الثقة مؤقتة، وقد تكون مرتبطة ببرنامج، أو بشخص، أو بحزب، أو بتاريخ، أو بقناعة، أو أحيانًا بعوامل اجتماعية وشخصية مختلفة.

لكن مهما كان السبب، فإن الصوت الانتخابي يحمل معنى.

إنه يقول للسياسي: أنا أسمح لك بأن تمثلني داخل المؤسسة.

وهذا يجعل الفوز في الانتخابات بداية المسؤولية، وليس نهايتها.

المشكلة أن بعض السياسيين يتعاملون مع الانتخابات وكأنها نهاية المهمة.

قبل الانتخابات يكون المواطن في قلب الخطاب.

بعد الانتخابات قد يصبح في هامش الاهتمام.

قبل الانتخابات تكثر الزيارات.

تكثر اللقاءات.

تكثر الوعود.

تكثر الصور.

تكثر الكلمات.

وبعد الانتخابات قد تقل الزيارات، وتختفي بعض الوجوه، ويصبح الوصول إلى المسؤول أكثر صعوبة.

وهنا يبدأ المواطن في طرح السؤال الصعب:

أين ذهب ذلك السياسي الذي كان قريبًا مني؟

السؤال ليس بسيطًا.

لأن المسافة بين السياسي والمواطن قد تكون مادية، لكنها في كثير من الأحيان نفسية.

قبل الانتخابات يحاول السياسي أن يقترب من الناس.

بعد الوصول قد يشعر أنه أصبح في مكان مختلف.

وقد تكون المسؤوليات فعلًا كثيرة، وقد تكون الظروف صعبة، وقد لا يستطيع المسؤول تلبية كل الطلبات.

لكن الفرق بين السياسي الجاد والسياسي الذي يبحث فقط عن الأصوات يظهر في طريقة التواصل.

السياسي الجاد يستطيع أن يقول للمواطن: لا أستطيع.

لكنه يشرح لماذا.

والسياسي الذي يريد فقط إرضاء الناس قد يعطي وعدًا يعرف أنه لن يستطيع تنفيذه.

الصدق السياسي أحيانًا يكون في كلمة لا.

لكنها كلمة لا تحترم عقل المواطن.

لماذا يصدق المواطن السياسي؟

هذا السؤال من أهم أسئلة السياسة.

لماذا يصدق الناس شخصًا يتحدث أمامهم؟

لماذا يقتنعون ببرنامج معين؟

لماذا يثقون في سياسي دون آخر؟

الإجابة ليست واحدة.

الإنسان لا يختار دائمًا بناءً على المعلومات فقط.

إنه يختار أيضًا بناءً على المشاعر.

قد يصدق السياسي لأنه يتحدث بلغة قريبة منه.

قد يصدقه لأنه يعرفه منذ سنوات.

قد يصدقه لأنه ينتمي إلى الحزب الذي يثق فيه.

قد يصدقه لأن شخصًا يثق به نصحه بالتصويت له.

وقد يصدقه لأن خطابه يعبر عن غضبه أو خوفه أو أمله.

وهنا تظهر قوة الخطاب السياسي.

السياسي الناجح في التواصل لا يحتاج إلى استخدام كلمات معقدة.

بل يعرف كيف يحول الفكرة المعقدة إلى لغة يفهمها المواطن.

لكن هناك فرق كبير بين التواصل والتلاعب.

التواصل يحترم عقل المواطن.

أما التلاعب فيستغل مشاعره.

السياسي الذي يقول للمواطن الحقيقة حتى لو كانت صعبة يمارس سياسة ناضجة.

أما السياسي الذي يخفي الحقيقة لأنه يخشى فقدان الشعبية، فإنه يبني علاقة مؤقتة.

لأن الحقيقة عندما تظهر، تنهار الثقة.

الوعد السياسي

الوعد هو أحد أقوى أدوات السياسة.

السياسي يعد بتحسين الخدمات.

يعد بخلق فرص.

يعد بمحاربة الفساد.

يعد بتحسين التعليم.

يعد بتطوير الصحة.

يعد بدعم الشباب.

يعد بإصلاح الإدارة.

يعد بتغيير الواقع.

ولا يمكن أن تكون السياسة بدون وعود.

لأن البرنامج السياسي في جزء منه وعد للمواطن بما يريد السياسي أن يفعله إذا حصل على السلطة.

لكن المشكلة ليست في الوعد.

المشكلة في الوعد المستحيل.

هناك فرق بين سياسي يقول:

سنعمل على تحسين هذا القطاع ضمن الإمكانات المتاحة.

وسياسي يقول:

سنحل كل المشاكل بسرعة.

الأول يعترف بالتعقيد.

والثاني يبيع حلمًا.

والناس يحبون الأحلام.

خصوصًا عندما يكون الواقع صعبًا.

عندما يكون المواطن غاضبًا من البطالة، قد يكون مستعدًا لسماع أي شخص يقول له إن الحل قريب.

عندما يشعر المواطن بأن الخدمات لا تلبي طموحه، قد ينجذب إلى خطاب يعده بتغيير سريع.

عندما يشعر الشباب بأن المستقبل غير واضح، فإن الكلمات التي تتحدث عن الأمل تصبح قوية جدًا.

وهنا تقع مسؤولية السياسي.

هل يستعمل الأمل لبناء مشروع؟

أم يستعمله كأداة للحصول على الأصوات؟

هذا هو السؤال.

الأمل في السياسة ضروري.

لكن الأمل بدون مشروع قد يتحول إلى وهم.

الخوف في السياسة

إذا كان الأمل من أقوى أدوات التأثير، فإن الخوف أيضًا من أقواها.

يمكن للسياسي أن يقول:

إذا لم تصوتوا لنا، سيحدث الأسوأ.

إذا لم نكن نحن، سيأتي الخطر.

إذا لم نصل إلى السلطة، ستضيع البلاد.

إذا لم تدعمونا، ستنهار الأمور.

هذا النوع من الخطاب يعتمد على الخوف.

وقد يكون الخوف فعالًا جدًا.

الإنسان عندما يخاف لا يفكر دائمًا بنفس الطريقة التي يفكر بها عندما يكون هادئًا.

الخوف يدفع إلى البحث عن الحماية.

والسياسي الذي يقدم نفسه باعتباره الحامي يستطيع أن يكسب دعمًا كبيرًا.

لكن السياسة التي تعتمد على التخويف المستمر تصبح خطيرة.

لأن المجتمع يحتاج إلى الأمل أكثر من حاجته إلى الرعب.

المواطن يحتاج إلى أن يعرف المخاطر، نعم.

لكن يحتاج أيضًا إلى معرفة الحلول.

الخطاب السياسي الناضج لا يخفي المشاكل، ولا يستعملها لتخويف الناس.

بل يشرحها ويقدم البدائل.

بين الإقناع والتلاعب

الإقناع جزء طبيعي من السياسة.

السياسي يريد أن يقنع الناس ببرنامجه.

الحزب يريد أن يقنع المواطنين بمشروعه.

المعارضة تريد أن تقنع المجتمع بأن الحكومة أخطأت.

الحكومة تريد أن تقنع الناس بأن سياساتها ضرورية.

كل هذا طبيعي.

لكن متى يصبح الإقناع تلاعبًا؟

يصبح تلاعبًا عندما يتم إخفاء الحقيقة عمدًا، أو استغلال ضعف الناس، أو اللعب على الخوف والكراهية، أو تقديم معلومات مضللة بهدف دفع الناس إلى قرار لا يتخذونه لو عرفوا الصورة كاملة.

وهنا يصبح الوعي السياسي خط دفاع.

المواطن الواعي لا يرفض كل خطاب.

ولا يصدق كل خطاب.

بل يسأل.

من قال؟

لماذا قال؟

ما الدليل؟

ما المصلحة؟

ما الذي لم يُذكر؟

ماذا سيحدث إذا تحقق الوعد؟

وماذا سيحدث إذا لم يتحقق؟

هذه الأسئلة البسيطة تجعل المواطن أقل قابلية للتلاعب.

السياسي يعرف نقاط ضعف المجتمع

كل مجتمع لديه قضاياه الحساسة.

هناك البطالة.

هناك الفقر.

هناك التعليم.

هناك الصحة.

هناك السكن.

هناك المناطق التي تشعر بالتهميش.

هناك الشباب الذين يبحثون عن المستقبل.

هناك الأسر التي تخاف على أبنائها.

وهناك أشخاص يشعرون بأنهم لم يحصلوا على فرص عادلة.

السياسي الذي يفهم المجتمع يعرف هذه الملفات.

وهذا أمر إيجابي إذا استخدم المعرفة لبناء حلول.

لكن يصبح الأمر خطيرًا إذا استخدم السياسي نقاط الألم فقط للوصول إلى السلطة.

من السهل أن تقول للمواطن:

أنا أشعر بمعاناتك.

لكن الأصعب أن تقدم حلًا حقيقيًا.

من السهل أن تقول:

سأغير الوضع.

لكن الأصعب أن تعرف كيف.

من السهل أن تنتقد.

لكن الأصعب أن تدير.

وهنا يظهر الفرق بين سياسي الخطاب وسياسي المسؤولية.

الانتخابات ليست موسمًا للوعود فقط

الانتخابات لحظة مهمة في حياة المجتمع السياسي.

لكنها ليست مجرد موسم.

الانتخابات يفترض أن تكون مناسبة لمقارنة البرامج والأفكار والأشخاص.

المواطن ينبغي أن يسأل:

ماذا يقترح هذا الحزب؟

كيف سيطبق اقتراحه؟

هل يملك الأدوات؟

هل يتوافق برنامجه مع الواقع؟

ما الذي حققه سابقًا؟

كيف تعامل مع المسؤولية عندما كانت لديه سلطة؟

لكن في الواقع، قد تدخل عوامل أخرى.

قد يتأثر المواطن بالعلاقات الاجتماعية.

قد يتأثر بالعائلة.

قد يتأثر بالانتماء المحلي.

قد يتأثر بالشخصية.

قد يتأثر بالإعلام.

قد يتأثر بما يسمعه من الآخرين.

وهذا طبيعي لأن الإنسان ليس آلة انتخابية.

لكن كلما زاد الوعي، أصبحت المقارنة أكثر عقلانية.

السياسة والعاطفة

السياسة لا يمكن فصلها عن العاطفة تمامًا.

السياسي إنسان.

والمواطن إنسان.

والقرارات السياسية تمس حياة البشر.

لكن المشكلة عندما تصبح العاطفة بديلًا عن العقل.

قد يحب المواطن سياسيًا لأنه يشعر أنه قريب منه.

وقد يكره آخر لأنه لا يرتاح لطريقته.

وقد يتعاطف مع شخص بسبب قصة شخصية.

لكن الدولة لا تُدار بالعاطفة وحدها.

القرار السياسي يحتاج إلى معلومات.

ويحتاج إلى دراسة.

ويحتاج إلى معرفة بالتكاليف والنتائج.

وقد يكون القرار الصحيح غير محبوب.

وهنا يحتاج السياسي إلى الشجاعة.

ليس السياسي الناجح هو الذي يجعل الناس يصفقون له دائمًا.

أحيانًا يكون السياسي الحقيقي هو الذي يقول الحقيقة التي لا يريد الناس سماعها.

لكن عليه في المقابل أن يشرحها ويحترم الناس.

في العصر الحديث، لم يعد السياسي يعتمد فقط على الخطابات في القاعات.

الصورة أصبحت جزءًا من السياسة.

الصورة مع المواطن.

الصورة في الشارع.

الصورة داخل المؤسسة.

الصورة في المناسبات.

الفيديو.

المقابلة.

المنشور.

التعليق.

كل شيء يمكن أن يصبح جزءًا من صناعة الصورة.

وهنا يمكن أن يصبح السياسي أمام مشكلة جديدة.

هل يعيش كما يظهر؟

أم أن هناك فرقًا بين الصورة والحقيقة؟

السياسة الحديثة تجعل الصورة مهمة.

لكن الصورة لا تستطيع أن تعوض غياب الإنجاز إلى الأبد.

قد يستطيع السياسي أن يصنع حضورًا إعلاميًا قويًا.

وقد يستطيع أن يظهر في كل مكان.

لكن المواطن في النهاية يريد نتيجة.

يريد خدمة.

يريد إدارة أفضل.

يريد مدرسة جيدة.

يريد مستشفى محترمًا.

يريد طريقًا آمنًا.

يريد فرصة.

يريد أن يشعر بأن صوته له معنى.

الصورة قد تجذب الانتباه.

لكن الإنجاز هو الذي يبني الثقة.

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسي الجديد

وسائل التواصل غيرت العلاقة بين السياسي والمواطن.

في الماضي كان المواطن ينتظر الخطاب أو الجريدة أو التلفزيون.

أما اليوم، يمكنه أن يرى السياسي ويتابعه ويعلق عليه وينتقده في لحظة.

وهذا جعل السياسي أقرب إلى المواطن من ناحية التواصل.

لكن في الوقت نفسه، خلق ضغطًا جديدًا.

السياسي أصبح مطالبًا بالحضور المستمر.

كل تصريح يمكن أن ينتشر.

كل خطأ يمكن أن يصبح موضوعًا للنقاش.

كل كلمة يمكن اقتطاعها من سياقها.

وهذا يجعل التواصل السياسي أكثر سرعة، لكنه لا يجعله بالضرورة أكثر عمقًا.

قد ينتشر منشور في ساعات.

لكن إصلاح مؤسسة يحتاج سنوات.

قد تحصل كلمة على آلاف الإعجابات.

لكن تنفيذ مشروع يحتاج تخطيطًا وميزانية ومؤسسات.

وهنا يجب ألا نخلط بين الانتشار والإنجاز.

ليس كل ما ينتشر مهمًا.

وليس كل ما لا ينتشر عديم القيمة.

السياسة الحقيقية أبطأ من وسائل التواصل.

السياسي الذي يعيش على الإعلام

هناك سياسي يصبح حضوره الإعلامي أكبر من حضوره العملي.

يتحدث كثيرًا.

يعلق على كل شيء.

يظهر في كل نقاش.

لكن عندما تبحث عن النتائج، تجد القليل.

هذه ظاهرة تستحق التأمل.

الإعلام يحب الشخص الذي يتحدث.

والسياسة تحتاج إلى الشخص الذي يعمل.

قد يكون الكلام ضروريًا لشرح العمل.

لكن الكلام لا يجب أن يصبح بديلًا عنه.

السياسي الذي يقضي كل وقته في الرد على خصومه قد لا يجد وقتًا لمعالجة الملفات.

والسياسي الذي يطارد كل انتقاد قد يصبح أسيرًا للإعلام.

السياسي يحتاج إلى أن يعرف متى يتحدث.

ومتى يصمت.

ومتى يعمل بعيدًا عن الكاميرات.

المواطن والسياسي بعد الانتخابات

بعد الانتخابات تبدأ المرحلة الأكثر أهمية.

مرحلة الحساب.

ليس بمعنى الانتقام.

بل بمعنى التقييم.

ماذا تحقق؟

ماذا لم يتحقق؟

لماذا؟

هل تغيرت الأولويات؟

هل ظهرت ظروف جديدة؟

هل تم الوفاء بالوعود؟

هل قدم السياسي تفسيرًا للفشل؟

هل اعترف بالأخطاء؟

المواطن الذي لا يحاسب سياسييه يجعل السياسة بلا ذاكرة.

والسياسي الذي لا يخاف من الحساب قد يصبح أقل اهتمامًا بالنتائج.

لهذا فإن الديمقراطية ليست يوم التصويت فقط.

إنها علاقة مستمرة.

المواطن يصوت.

ثم يتابع.

يسأل.

يناقش.

ينتقد.

يقترح.

والسياسي يمثل.

يشرح.

يستمع.

يعمل.

ويتحمل المسؤولية.

لماذا يفقد المواطن الثقة؟

فقدان الثقة لا يحدث فجأة دائمًا.

قد يبدأ بوعد لم يتحقق.

ثم بوعد آخر.

ثم غياب التواصل.

ثم فضيحة إعلامية أو خلاف سياسي.

ثم شعور بأن السياسيين يتحدثون عن أنفسهم أكثر مما يتحدثون عن المواطن.

وبمرور الوقت يصبح المواطن غير مهتم.

يقول:

كلهم مثل بعضهم.

لا شيء سيتغير.

لا فائدة من التصويت.

هذه الجملة خطيرة.

لأن أخطر ما يمكن أن يحدث للديمقراطية ليس فقط أن يختار المواطن خيارًا سيئًا.

بل أن يفقد الرغبة في الاختيار.

عندما ينسحب المواطن من السياسة، لا تختفي السياسة.

بل يستمر الآخرون في اتخاذ القرارات.

ولهذا فإن استعادة الثقة مسؤولية كبيرة.

ولا يمكن استعادتها بخطاب فقط.

الثقة تحتاج إلى وقت.

تحتاج إلى نتائج.

وتحتاج إلى صدق.

السياسي لا يتعامل مع مجتمع متجانس.

المجتمع فيه الفقير.

وفيه المتوسط.

وفيه الغني.

فيه الموظف.

وفيه العامل.

فيه التاجر.

فيه الطالب.

فيه الفلاح.

فيه الحرفي.

فيه صاحب المقاولة.

وفيه الباحث عن العمل.

كل فئة لديها مشاغلها.

السياسة الجادة لا تعني إرضاء فئة على حساب المجتمع كله.

بل محاولة إيجاد توازن بين المصالح المختلفة.

وهذا من أصعب أدوار السياسي.

لأن القرار الذي يفيد مجموعة قد يضر مجموعة أخرى.

رفع بعض الضرائب قد يساعد في تمويل خدمات عامة، لكنه قد يثير اعتراضات.

دعم قطاع معين قد يكون مفيدًا اقتصاديًا، لكنه قد يخلق نقاشًا حول العدالة.

زيادة الإنفاق على مجال قد تعني تقليص الإنفاق على مجال آخر.

السياسة ليست عالمًا بلا تكلفة.

كل قرار له ثمن.

والسياسي الجاد يشرح الثمن بدل أن يخفيه.

السياسي والطبقة الوسطى

الطبقة الوسطى لها أهمية خاصة في الاستقرار الاجتماعي.

هي غالبًا تحمل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد والاستهلاك والخدمات.

لكنها قد تشعر بالضغط عندما ترتفع تكاليف الحياة أو تتراجع قدرتها الشرائية أو تواجه صعوبات في السكن والتعليم والصحة.

السياسي الذي يريد فهم المجتمع لا يمكنه تجاهل هذه الفئة.

كما لا يمكنه تجاهل الفئات الأكثر هشاشة.

السياسة العادلة لا تعني الاهتمام بمن يملك الصوت الأعلى فقط.

بل الاهتمام بمن يحتاج إلى التمثيل.

الشباب والسياسة

الشباب من أكثر الفئات التي يمكن أن تغير المشهد السياسي.

لكن العلاقة بين الشباب والسياسة قد تكون معقدة.

بعض الشباب يشعر أن السياسة لا تشبهه.

يرى وجوهًا قديمة.

يرى خطابات متكررة.

يرى صراعات حزبية.

ويرى أحيانًا أن الوصول إلى مواقع القرار صعب.

فيبتعد.

لكن الابتعاد لا يحل المشكلة.

إذا لم يدخل الشباب السياسة، سيظل الآخرون يتحدثون باسمه.

وإذا دخل الشباب بدون تكوين، قد يصبح مجرد أداة في يد قيادات أخرى.

ولهذا يجب أن يكون للشباب حضور حقيقي.

ليس فقط في الصور.

ولا فقط في الحملات.

بل في التفكير وصناعة القرار.

الشاب السياسي يجب أن يكون شريكًا، لا مجرد متطوع انتخابي.

المرأة والسياسة

المجتمع الذي يريد سياسة متوازنة يحتاج إلى مشاركة سياسية واسعة للنساء.

لكن المشاركة ليست فقط في عدد المقاعد أو الحضور الشكلي.

المهم هو القدرة على التأثير وصناعة القرار.

المرأة التي تدخل السياسة تواجه أحيانًا تحديات مختلفة اجتماعيًا وإعلاميًا وتنظيميًا.

ولهذا فإن الأحزاب والمؤسسات مطالبة بتوفير بيئة عادلة تسمح بالكفاءة بالظهور.

المعيار يجب أن يكون القدرة والنزاهة والكفاءة والمسؤولية.

السياسة تحتاج إلى جميع الطاقات.

المال والانتخابات

المال حاضر في السياسة بدرجات مختلفة، ولذلك فإن تنظيمه وشفافيته مسألة أساسية.

الانتخابات تحتاج إلى موارد.

لكن المواطن لا ينبغي أن يشعر بأن السياسة أصبحت مرتبطة بمن يملك المال أكثر.

المال يمكن أن يساعد في التنظيم والحملة.

لكن لا ينبغي أن يصبح بديلًا عن الكفاءة.

وإذا تحول المال إلى الوسيلة الأساسية للتأثير، فإن السياسة قد تصبح غير عادلة.

لهذا فإن الشفافية في التمويل والإنفاق الانتخابي ليست مسألة تقنية فقط.

إنها جزء من الثقة.

العلاقة الشخصية بين السياسي والمواطن

في المجتمعات التي تكون فيها العلاقات الاجتماعية قوية، قد تكون العلاقة الشخصية مؤثرة في السياسة.

المواطن قد يعرف السياسي شخصيًا.

قد يعرف عائلته.

قد يكون بينهما تاريخ.

قد يكون السياسي قد ساعد شخصًا في موقف معين.

هذه العلاقات جزء من الواقع الاجتماعي.

لكنها قد تتحول إلى مشكلة عندما يصبح الوصول إلى الحقوق مرتبطًا بالمعرفة الشخصية.

المواطن لا ينبغي أن يحتاج إلى قريب أو صديق لكي يحصل على حقه.

الدولة الحديثة تقوم على المؤسسات.

إذا كانت الخدمة حقًا، فيجب أن يحصل عليها المواطن وفق القانون، لا وفق قربه من السياسي.

السياسي الذي يساعد في حل مشكلة عامة بطريقة قانونية يقوم بدوره.

أما إذا أصبحت الخدمات امتيازات شخصية تمنح لمن يعرف المسؤول، فإن مفهوم المواطنة يتضرر.

الواسطة والسياسة

الواسطة موضوع حساس في المجتمعات.

لأنها قد تبدأ بطلب بسيط وتنتهي بتحويل العلاقات إلى بديل عن المؤسسات.

عندما يقول المواطن:

أحتاج شخصًا أعرفه.

فهذا يعني أنه فقد الثقة في الطريق المؤسساتي.

وعندما يطلب السياسي الولاء مقابل الخدمة، فإنه يخلق علاقة غير صحية.

السياسي ليس مالكًا للحقوق.

هو ممثل داخل مؤسسة.

وهذا فرق مهم جدًا.

السياسي والخدمة العامة

السياسي الحقيقي يجب أن يفهم أنه ليس أعلى من المواطن.

المنصب لا يجعل الإنسان أفضل.

المنصب يمنحه مسؤولية أكبر.

وهذا المعنى إذا اختفى، يصبح السياسي أسيرًا للمظاهر.

الكرسي.

الحراسة.

السيارة.

الاجتماعات.

المكاتب.

الاستقبال.

كل هذه الأشياء يمكن أن تجعل الإنسان يشعر بأنه أصبح مهمًا.

لكن قيمة السياسي لا تقاس بمظاهر السلطة.

تقاس بما يتركه من أثر.

قد يكون مسؤولًا لا يعرفه الناس كثيرًا، لكنه ساهم في إصلاح مؤسسة.

وقد يكون سياسيًا مشهورًا جدًا، لكنه لم يترك أثرًا حقيقيًا.

التاريخ لا يحفظ دائمًا من كان الأعلى صوتًا.

يحفظ من صنع الفرق.

كيف يتعامل السياسي مع النقد؟

النقد جزء من الحياة السياسية.

لكن بعض السياسيين يتعاملون مع النقد باعتباره هجومًا شخصيًا.

وهنا تبدأ المشكلة.

إذا قال المواطن إن هناك خللًا، فليس بالضرورة أنه يكره السياسي.

قد يكون يريد تحسين الوضع.

السياسي الذي لا يستطيع تحمل النقد لا يستطيع تحمل المسؤولية.

لكن النقد أيضًا يجب أن يكون مسؤولًا.

ليس كل اتهام نقدًا.

وليس كل شائعة حقيقة.

وليس كل منشور دليلًا.

لهذا يجب أن يكون الحوار السياسي قائمًا على الحجج.

السياسي يحتاج إلى الدفاع عن نفسه عندما يكون الاتهام غير صحيح.

ويحتاج إلى الاعتراف عندما يكون الخطأ حقيقيًا.

الاعتراف بالخطأ ليس ضعفًا.

أحيانًا يكون أقوى من الإنكار.

الاعتذار السياسي

الاعتذار في السياسة له قيمة كبيرة.

عندما يخطئ المسؤول ويعتذر بصدق، فإنه يرسل رسالة بأن المنصب لا يجعله فوق الخطأ.

لكن الاعتذار لا يكفي دائمًا.

إذا كان الخطأ له آثار، يجب تصحيحها.

وإذا كان القرار فاشلًا، يجب تغييره.

الاعتذار الحقيقي يتبعه فعل.

وإلا تحول إلى كلام.

السياسي والخصم

من أخطر مظاهر السياسة عندما يتحول الخصم إلى عدو.

الخصم السياسي ليس بالضرورة عدوًا للوطن.

قد يختلف معك في الطريقة، أو الأولويات، أو البرامج.

وقد يكون على حق في جزء من انتقاده.

السياسة تحتاج إلى المعارضة.

لأن السلطة بدون نقد قد تفقد القدرة على رؤية أخطائها.

المعارضة الجادة ليست تدميرًا للدولة.

كما أن الحكومة الجادة ليست عدوًا للمعارضة.

كل طرف له دور.

وعندما يفهم السياسي هذه الحقيقة، تصبح السياسة أكثر نضجًا.

الكراهية السياسية

الكراهية يمكن أن تكون أداة قوية.

السياسي قد يحاول بناء صورته من خلال مهاجمة خصمه.

كلما زاد الهجوم، زاد تفاعل الجمهور.

لكن هذا قد يجعل المجتمع أكثر انقسامًا.

وعندما يصبح كل نقاش سياسي معركة كراهية، يصعب الوصول إلى التوافق.

السياسة تحتاج إلى خلاف.

لكنها لا تحتاج إلى كراهية.

وهذا فرق أساسي.

المواطن الذي يريد كل شيء

كما أن على السياسي مسؤولية، على المواطن أيضًا مسؤولية.

لا يمكن للمواطن أن يطلب من السياسي كل شيء في الوقت نفسه.

يريد ضرائب منخفضة جدًا.

وخدمات مجانية كثيرة.

وإنفاقًا عامًا كبيرًا.

وأجورًا مرتفعة.

وأسعارًا منخفضة.

ومشاريع ضخمة.

وهذا في بعض الحالات يصطدم بالواقع الاقتصادي.

لذلك فإن المواطن يحتاج إلى وعي بالتكاليف.

السياسة ليست أمنيات فقط.

هناك ميزانية.

هناك موارد.

هناك أولويات.

هناك قيود.

وهذا لا يعني قبول الفشل.

بل يعني فهم الواقع.

المواطن الذي يبيع صوته

من أخطر ما يمكن أن يحدث عندما تتحول المشاركة السياسية إلى تبادل للمنافع.

المواطن قد يقول:

ماذا سأستفيد؟

والسياسي قد يقول:

ماذا سأحصل عليه من أصوات؟

هنا تصبح العلاقة تجارية.

وهذا يضعف الديمقراطية.

لأن الانتخابات يجب أن تقوم على الاختيار، لا على البيع والشراء السياسي.

المواطن الذي يبيع قراره قد يحصل على منفعة مؤقتة.

لكن القرار السياسي الذي ينتج عن ذلك قد يؤثر على حياته سنوات.

ولهذا فإن الوعي أكبر من المصلحة اللحظية.

السياسي الذي يشتري الولاء

وكذلك السياسي الذي يبني شبكته على الهدايا والمنافع الشخصية لا يبني مواطنين.

يبني تابعين.

والفرق كبير.

المواطن ليس تابعًا للسياسي.

المواطن صاحب حق.

والسياسي موظف في المجال العام، مهما كان موقعه.

عندما تتحول العلاقة إلى ولاء شخصي، تصبح السياسة أقرب إلى الزبونية منها إلى العمل المؤسساتي.

بين الزبونية والمواطنة

الزبونية السياسية تقوم على فكرة بسيطة:

أنا أخدمك لأنك معي.

المواطنة تقوم على فكرة مختلفة:

أنت تستفيد لأن لك حقًا.

الفرق بينهما هو الفرق بين الدولة الحديثة والعلاقات الشخصية.

إذا كانت الحقوق تعتمد على الولاء، يصبح المواطن مضطرًا للبحث عن شخص يحميه.

أما إذا كانت الحقوق تحميها المؤسسات، يصبح المواطن أقوى.

وهذا هو الهدف الحقيقي من دولة القانون.

السياسي أمام إغراء الشعبية

الشعبية يمكن أن تكون نعمة ومشكلة في الوقت نفسه.

السياسي يحتاج إلى دعم الناس.

لكن إذا أصبح أسيرًا للشعبية، فقد يخاف من اتخاذ القرارات الضرورية.

قد يعرف أن قرارًا معينًا ضروري لكنه غير محبوب.

فيتراجع.

وقد يعرف أن هناك مشكلة تحتاج إلى حل صعب، لكنه يفضل تأجيلها.

وهنا تصبح الشعبية عائقًا أمام المسؤولية.

السياسي يحتاج إلى أن يسمع الناس، لكنه لا يجب أن يصبح عبدًا للتصفيق.

متى يصبح السياسي أسيرًا للجمهور؟

عندما يبدأ بقياس كل قرار بعدد الإعجابات.

عندما يخاف من كل انتقاد.

عندما يغير موقفه كل يوم حسب المزاج العام.

عندما يقول شيئًا اليوم ونقيضه غدًا فقط لأن الجمهور تغير.

السياسة تحتاج إلى المرونة، نعم.

لكنها تحتاج أيضًا إلى الثبات.

السياسي الذي لا يملك أي مبدأ ثابت يصبح مثل ورقة في مهب الريح.

الصراحة مع المواطن

السياسة تحتاج إلى لغة صادقة.

ليس من الضروري أن يقول السياسي كل شيء بطريقة قاسية.

لكن عليه أن يحترم عقل المواطن.

إذا كانت الموارد محدودة، يقول ذلك.

إذا كان المشروع يحتاج سنوات، يقول ذلك.

إذا كان الوعد صعبًا، يقول ذلك.

إذا فشل، يعترف.

إذا نجح، لا ينسب النجاح لنفسه وحده.

هذه الأشياء الصغيرة تصنع الثقة.

ماذا يريد المواطن من السياسي؟

قد تختلف الإجابات من شخص إلى آخر.

لكن هناك أشياء أساسية تتكرر.

يريد الاحترام.

يريد أن يسمع صوته.

يريد مؤسسات تعمل.

يريد عدالة في الفرص.

يريد خدمات عمومية جيدة.

يريد مسؤولًا يمكن الوصول إليه.

يريد أن يعرف أين تذهب الموارد.

يريد أن يشعر أن القانون يطبق.

ويريد مستقبلًا أفضل لأبنائه.

السياسة في النهاية ليست صراعًا على المناصب فقط.

هي محاولة لإدارة حياة مشتركة.

ولهذا يجب أن يبقى الإنسان في مركزها.

ماذا يريد السياسي من المواطن؟

السياسي يريد الثقة.

يريد الدعم.

يريد الأصوات.

يريد التفاعل.

ويريد أن يشعر بأن مشروعه مقبول.

لكن العلاقة الصحية تتجاوز ذلك.

السياسي يحتاج إلى مواطن واعٍ.

لأن المواطن الواعي يساعد على تحسين السياسة.

المواطن الذي يسأل السياسي يجعله أكثر مسؤولية.

المواطن الذي يطلب الدليل يدفعه إلى العمل.

المواطن الذي يرفض الكذب يرفع مستوى الخطاب.

لهذا فإن السياسي الجيد يحتاج إلى مجتمع واعٍ.

السياسي لا يستطيع إصلاح كل شيء

من الأخطاء الشائعة تصور أن السياسي يستطيع حل كل المشاكل وحده.

حتى لو كان صادقًا، فإن السلطة موزعة بين مؤسسات.

هناك قوانين.

هناك إدارة.

هناك ميزانيات.

هناك أجهزة.

هناك جماعات ومؤسسات مختلفة.

هناك عوامل اقتصادية.

هناك ظروف دولية.

هناك وقت.

السياسة ليست عصا سحرية.

والسياسي الذي يقول للمواطن إنه يستطيع حل كل شيء في وقت قصير إما أنه لا يفهم تعقيد الدولة، أو أنه يتحدث بطريقة انتخابية مبالغ فيها.

مسؤولية السياسي في شرح الواقع

السياسي ليس مطلوبًا منه فقط أن يطلب أصوات الناس.

هو أيضًا مطالب بتثقيفهم سياسيًا.

أن يشرح لهم كيف تعمل المؤسسات.

أن يوضح حدود صلاحياته.

أن يشرح لماذا اتخذ قرارًا معينًا.

أن يبين النتائج والتكاليف.

هذا يجعل المواطن شريكًا، وليس متلقيًا فقط.

العلاقة بين الصدق والقوة السياسية

قد يعتقد البعض أن السياسي الذي يقول الحقيقة دائمًا يخسر.

لكن التجربة السياسية الطويلة تثبت أن الثقة أكثر استقرارًا من الشعبية اللحظية.

قد تخسر بسبب قول الحقيقة اليوم.

لكن قد تكسب احترام الناس غدًا.

أما الكذب فقد يعطيك تصفيقًا سريعًا، لكنه يترك أثرًا طويلًا عندما ينكشف.

ولهذا فإن الصدق ليس فقط قيمة أخلاقية.

إنه أيضًا رأس مال سياسي.

عندما يكتشف المواطن الحقيقة

قد يستطيع السياسي إخفاء بعض الأشياء لفترة.

لكن المجتمع يتغير.

المعلومات تنتشر.

الناس تتحدث.

الوثائق تظهر.

النتائج تظهر.

وفي النهاية، المواطن يحكم على السياسي ليس فقط بما قاله، بل بما حدث.

لهذا فإن الزمن حليف الحقيقة.

السياسي الذي يعتمد على الصورة فقط يخاف من الزمن.

أما السياسي الذي يعتمد على الإنجاز، فإن الزمن يخدمه.

السياسة والذاكرة

المواطن قد ينسى بعض الخطابات.

لكن من الصعب أن ينسى تجربة أثرت في حياته.

قد لا يتذكر اسم المشروع، لكنه يتذكر أنه استفاد منه.

وقد لا يتذكر الخطاب، لكنه يتذكر أن المسؤول استمع إليه.

وقد لا يتذكر كل التفاصيل، لكنه يتذكر الشعور الذي تركته السياسة فيه.

لهذا فإن العلاقة السياسية لها ذاكرة.

والسياسي الذي يحترم هذه الذاكرة يفهم أن الناس لا يعيشون فقط داخل الأخبار.

هم يعيشون داخل النتائج.

هل السياسي يستطيع أن يكون محبوبًا من الجميع؟

لا.

وهذا أمر طبيعي.

السياسي الذي يريد إرضاء الجميع قد لا يرضي أحدًا.

هناك دائمًا من سيختلف.

هناك من يرى القرار صحيحًا.

ومن يراه خاطئًا.

هناك من يؤيد الحزب.

ومن يعارضه.

وهذا جزء من الديمقراطية.

المشكلة ليست أن يكرهك بعض الناس.

المشكلة أن تخسر احترامهم.

يمكن للسياسي أن يختلف معه المواطن، لكن إذا بقي محترمًا، يمكن أن تستمر العلاقة الديمقراطية.

أما إذا تحول الخلاف إلى إهانة أو تخوين، تصبح السياسة أكثر توترًا.

السياسي والمواطن بعد انتهاء المنصب

هنا يظهر معدن السياسي.

ماذا يفعل عندما يخرج من المنصب؟

هل يظل يخدم؟

هل يبقى قريبًا من الناس؟

هل يقبل أن يصبح مواطنًا مثل الآخرين؟

هل يعترف بأن المنصب كان مرحلة وليس ملكية؟

السياسي الذي لا يعرف كيف يغادر المنصب قد يصبح أسيرًا له.

وقد يبدأ في فعل كل شيء للبقاء.

أما السياسي الذي يعرف أن المناصب مؤقتة، فإنه يستطيع العمل بحرية أكبر.

المنصب ينتهي.

لكن السمعة تبقى.

والأثر يبقى.

والطريقة التي تعامل بها مع الناس تبقى.

المواطن هو صاحب السيادة في الاختيار

في النظام الديمقراطي، المواطن ليس جمهورًا في مسرح سياسي.

إنه طرف في العملية.

والانتخاب ليس تصفيقًا.

إنه تفويض.

والتفويض له شروط ضمنية.

أن تعمل.

أن تشرح.

أن تتحمل المسؤولية.

أن تقبل النقد.

أن تحترم القانون.

وأن تعرف أن الموقع ليس ملكًا لك.

السياسة بين الإنسان والصورة

قد يصنع السياسي صورة مثالية لنفسه.

لكن السياسة الطويلة تكشف الإنسان.

تكشف كيف يتصرف عندما يغضب.

كيف يتصرف عندما يخسر.

كيف يتصرف عندما يفوز.

كيف يتصرف عندما يواجه النقد.

كيف يتصرف عندما يملك السلطة.

وهذه اللحظات أكثر صدقًا من أي خطاب انتخابي.

الإنسان يستطيع أن يحفظ خطابًا.

لكنه لا يستطيع أن يمثل شخصيته طوال الوقت.

السلطة تكشف.

والأزمة تكشف.

والهزيمة تكشف.

والانتصار يكشف.

وهذا هو السبب في أن السياسة ليست فقط دراسة البرامج.

إنها دراسة الإنسان.

عندما يصبح المواطن واعيًا

المواطن الواعي لا يبحث عن السياسي الكامل.

لأنه يعرف أن الإنسان ليس كاملًا.

لكنه يبحث عن السياسي الصادق.

عن السياسي الذي يتعلم.

عن السياسي الذي يحترم المؤسسات.

عن السياسي الذي يستطيع أن يقول لا أعرف.

عن السياسي الذي يعترف بالخطأ.

عن السياسي الذي لا يعتبر نفسه فوق القانون.

وعندما يصبح المواطن بهذه العقلية، تتغير السياسة.

لأن السياسي يضطر إلى الارتقاء.

إذا عرف أن المواطن سيحاسبه على الأرقام والنتائج، لن يكفيه الخطاب.

إذا عرف أن المواطن يسأل عن مصدر المال، سيكون أكثر حذرًا.

إذا عرف أن المواطن يفرق بين الوعد والإنجاز، سيصبح أكثر واقعية.

إذن المواطن لا يتلقى السياسة فقط.

هو أيضًا يصنع مستواها.

السياسي والمواطن في معادلة واحدة

لا يمكن بناء سياسة جيدة من سياسيين جيدين وحدهم.

ولا من مواطنين واعين وحدهم.

المعادلة تحتاج الاثنين.

سياسي مسؤول.

ومواطن واعٍ.

مؤسسات قوية.

إعلام مهني.

أحزاب قادرة على التكوين.

قانون يحمي المنافسة.

انتخابات نزيهة وشفافة وفق القواعد والمؤسسات.

وحوار اجتماعي مستمر.

إذا اختل طرف من هذه الأطراف، تتأثر المنظومة كلها.

الحقيقة التي لا يحب السياسي سماعها

المواطن لا يدين للسياسي بشيء.

السياسي هو الذي يدين للمواطن بالمسؤولية.

هذه الحقيقة يجب أن تبقى واضحة.

السياسي عندما يصل إلى المنصب لا يصبح مالكًا للناس.

ولا يصبح فوقهم.

ولا يصبح صاحب فضل عليهم.

هو حصل على تفويض، وهذا التفويض قابل للتقييم.

المواطن يستطيع أن يمنحه الثقة.

ويستطيع أن يسحبها بالطريقة التي يتيحها النظام الديمقراطي.

ولهذا فإن التواضع السياسي ليس ضعفًا.

إنه فهم لطبيعة السلطة.

الحقيقة التي لا يحب المواطن سماعها

لكن هناك حقيقة أخرى.

المواطن أيضًا لا يستطيع أن يطلب من السياسي إصلاح كل شيء ثم يرفض المشاركة في أي مسؤولية اجتماعية أو مدنية.

الديمقراطية تحتاج إلى مشاركة.

تحتاج إلى احترام القانون.

تحتاج إلى دفع الحقوق والواجبات في إطارها.

تحتاج إلى متابعة الشأن العام.

تحتاج إلى قراءة البرامج.

تحتاج إلى محاسبة المسؤولين.

وتحتاج إلى رفض الأخبار الكاذبة.

المواطن ليس متفرجًا.

إنه جزء من السياسة.

الخلاصة

السياسة في جوهرها علاقة ثقة.

السياسي يحتاج إلى المواطن.

والمواطن يحتاج إلى مؤسسات وسياسيين يمثلونه.

لكن الثقة لا تُبنى بالكلام وحده.

تُبنى بالصدق.

بالعمل.

بالشفافية.

بالقدرة على الاعتراف بالأخطاء.

بالقدرة على احترام الخصم.

وبالقدرة على التعامل مع المواطن باعتباره إنسانًا كامل الحقوق، لا مجرد صوت انتخابي.

السياسي الذي يحترم المواطن حتى بعد الانتخابات، يختلف عن السياسي الذي لا يتذكر المواطن إلا قبل الانتخابات.

السياسي الذي يشرح حدود قدرته يختلف عن السياسي الذي يعد بكل شيء.

السياسي الذي يقبل النقد يختلف عن السياسي الذي يريد التصفيق فقط.

السياسي الذي يترك أثرًا يختلف عن السياسي الذي يترك صورًا.

والسياسي الذي يعرف أن المنصب مؤقت يختلف عن السياسي الذي يعتقد أن السلطة ملك شخصي.

وفي النهاية، لا يمكن أن تكون هناك سياسة صحية دون مواطن واعٍ.

ولا يمكن أن يكون هناك مواطن واعٍ دون مؤسسات تحترم عقله.

السياسة ليست مسرحًا يكون فيه السياسي ممثلًا والمواطن متفرجًا.

السياسة علاقة متبادلة.

المواطن يمنح الثقة.

والسياسي يحمل المسؤولية.

المواطن يراقب.

والسياسي يشرح.

المواطن ينتقد.

والسياسي يجيب.

المواطن يختار.

والسياسي يقبل النتيجة.

وهكذا تستقيم المعادلة.

لكن عندما يتحول المواطن إلى مجرد وسيلة، تتحول الانتخابات إلى موسم.

وعندما يتحول السياسي إلى مجرد طالب سلطة، يتحول الحزب إلى سلم.

وعندما يتحول الخطاب إلى تلاعب، تتحول الثقة إلى شك.

وعندما يتحول المال إلى وسيلة للنفوذ، تصبح المنافسة غير متكافئة.

وعندما تتحول الخصومة إلى كراهية، يصبح المجتمع هو الخاسر.

أما عندما تكون السياسة مبنية على المسؤولية والوعي والمؤسسات، فإن الخلاف يصبح طبيعيًا، والانتخابات تصبح وسيلة للتغيير، والسلطة تصبح مسؤولية، والمواطن يصبح شريكًا حقيقيًا.

وفي النهاية يبقى السؤال الأكبر:

هل السياسي هو الذي يصنع المواطن السياسي، أم أن المواطن الواعي هو الذي يجبر السياسي على أن يكون أفضل؟

ربما الحقيقة أن العلاقة تسير في الاتجاهين.

السياسي يؤثر في المجتمع.

والمجتمع يؤثر في السياسي.

لكن المواطن الذي يعرف قيمته لا يسمح لأحد أن يحوله إلى مجرد رقم.

والسياسي الذي يعرف قيمة منصبه لا يسمح لنفسه بأن يتحول إلى مجرد طالب أصوات.

بين الاثنين توجد السياسة.

وبين الاثنين توجد الثقة.

وبين الاثنين يتحدد مستقبل العمل العام.

فالسياسة في النهاية ليست فن الوصول إلى الكرسي فقط.

إنها فن الحفاظ على الإنسان بعد الوصول إليه.

والاختبار الحقيقي للسياسي ليس كيف يصل إلى السلطة.

بل ماذا يفعل بها عندما يصل.

وليس كيف يقنع الناس قبل الانتخابات.

بل كيف يحترمهم بعدها.

وليس كم عدد الذين صفقوا له.

بل كم عدد الذين استفادوا من عمله.

وهنا تبدأ السياسة الحقيقية.

الفصل السادس

المال والسياسة في المغرب: النفوذ والمصالح والانتخابات والبحث عن السلطة

لا يمكن الحديث عن السياسة في أي مجتمع حديث من دون الحديث عن المال. فالسياسة تحتاج إلى موارد، والانتخابات تحتاج إلى تنظيم، والأحزاب تحتاج إلى هياكل، والحملات الانتخابية تحتاج إلى وسائل للتواصل والوصول إلى المواطنين، والعمل السياسي يحتاج في كثير من الأحيان إلى إمكانيات مادية وبشرية ولوجستية.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول المال من وسيلة تساعد على ممارسة السياسة إلى قوة تحاول توجيه السياسة نفسها.

وهنا تظهر واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في الحياة السياسية المغربية: أين تنتهي العلاقة الطبيعية بين الاقتصاد والسياسة، وأين يبدأ النفوذ غير المشروع؟ ومتى يصبح رجل الأعمال فاعلًا سياسيًا طبيعيًا، ومتى يتحول رأس المال إلى وسيلة للتأثير في القرار؟ وهل يمكن فصل المصالح الاقتصادية عن المصالح السياسية بشكل كامل؟ ومن يتحمل مسؤولية حماية القرار السياسي من أن يصبح خاضعًا للقدرة المالية؟

هذه الأسئلة ليست سهلة، لأنها تتعلق بجوهر العلاقة بين السلطة والثروة والمجتمع.

فالسياسة في نهاية المطاف هي عملية توزيع للموارد والفرص والقرارات. والدولة تضع القوانين، وتحدد السياسات العمومية، وتطلق المشاريع، وتمنح التراخيص، وتضع الضرائب، وتحدد أولويات الاستثمار، وتدير جزءًا مهمًا من الاقتصاد الوطني.

ولهذا السبب يصبح الوصول إلى مواقع القرار السياسي أمرًا ذا قيمة كبيرة بالنسبة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لكن يجب الانتباه إلى نقطة أساسية: وجود رجال أعمال داخل الأحزاب أو المؤسسات المنتخبة لا يعني في حد ذاته وجود فساد أو شراء للنفوذ. كما أن امتلاك السياسي للثروة لا يعني تلقائيًا أنه يستخدمها بطريقة غير مشروعة.

المشكلة الحقيقية هي عندما تختفي الحدود بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

عندما يصبح القرار السياسي قابلًا للبيع أو الشراء، تفقد السياسة معناها.

وعندما يشعر المواطن أن صاحب المال يستطيع الوصول إلى المسؤول أسرع منه، وأن صاحب النفوذ يستطيع الحصول على ما لا يستطيع المواطن العادي الحصول عليه، تبدأ الثقة في المؤسسات بالتراجع.

وهنا لا تصبح القضية قضية أشخاص، وإنما قضية نظام سياسي وأخلاقي ومؤسساتي يحتاج إلى حماية مستمرة.

المال كعنصر من عناصر القوة السياسية

منذ القدم ارتبطت السلطة بالثروة. فالحاكم يحتاج إلى موارد، والجيوش تحتاج إلى التمويل، والإدارات تحتاج إلى ميزانيات، والمشاريع العامة تحتاج إلى استثمارات.

وفي الدولة الحديثة أصبحت العلاقة أكثر تعقيدًا.

لم يعد المال السياسي يعني فقط تقديم أموال مباشرة إلى سياسي. فقد يظهر النفوذ الاقتصادي في أشكال متعددة: تمويل الحملات، دعم الأحزاب، العلاقات الاقتصادية، الوصول إلى شبكات صنع القرار، الضغط عبر المصالح، العلاقات الشخصية، التحكم في بعض وسائل التأثير، أو القدرة على تعبئة مجموعات من الناخبين.

وهناك فرق كبير بين هذه الأشكال من التأثير.

فبعضها قانوني ومشروع، وبعضها قد يكون في منطقة رمادية، وبعضها قد يكون مخالفًا للقانون أو للأخلاق السياسية.

ولهذا فإن بناء ديمقراطية قوية لا يتطلب القضاء على العلاقة بين المال والسياسة، لأن ذلك مستحيل عمليًا، بل يتطلب تنظيم هذه العلاقة وجعلها شفافة وقابلة للمراقبة والمحاسبة.

فالسياسي يحتاج إلى موارد لكي يعمل، والحزب يحتاج إلى تمويل لكي يستمر، والحملة الانتخابية تحتاج إلى إمكانيات.

لكن السؤال هو: من يمول؟ ولماذا؟ وبأي حجم؟ وتحت أي شروط؟ وهل التمويل معلن؟ وهل توجد رقابة حقيقية؟ وهل يستطيع المواطن معرفة مصادر الأموال التي تدعم العمل السياسي؟

هذه الأسئلة هي التي تحدد ما إذا كان المال يخدم السياسة أم أن السياسة أصبحت تخدم المال.

رجال الأعمال ودخول عالم السياسة

دخول رجال الأعمال إلى السياسة ليس ظاهرة مغربية فقط، بل ظاهرة موجودة في عدد كبير من الديمقراطيات.

رجل الأعمال قد يقرر دخول السياسة لأنه يريد خدمة المجتمع، أو لأنه يعتقد أن خبرته الاقتصادية يمكن أن تساعد في إدارة الشأن العام، أو لأنه يريد الدفاع عن قطاع اقتصادي معين، أو لأنه يريد المشاركة في صياغة السياسات العمومية.

كل هذه الدوافع يمكن أن تكون مشروعة.

لكن وجود مصالح اقتصادية واسعة لدى السياسي يفرض مستوى أعلى من الشفافية.

فالسياسي الذي يمتلك شركات أو استثمارات أو علاقات تجارية قد يواجه مواقف تتعارض فيها مصلحته الخاصة مع المصلحة العامة.

وهنا تظهر أهمية قواعد تضارب المصالح.

ليس المطلوب أن يكون السياسي فقيرًا حتى يكون نزيهًا.

كما أن الفقر ليس دليلًا على النزاهة.

والثراء ليس دليلًا على الفساد.

المعيار الحقيقي هو: كيف يتصرف الإنسان عندما تصبح لديه سلطة؟

هل يستخدم منصبه لخدمة الجميع، أم يستخدمه لخدمة نفسه؟

هل يستطيع اتخاذ قرار ضد مصلحة اقتصادية تخصه عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك؟

هل يصرح بمصالحه؟

هل يقبل الرقابة؟

هل يخضع للقواعد نفسها التي يخضع لها المواطنون؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن تحكم تقييم السياسي.

من رجل الأعمال إلى السياسي

عندما ينتقل رجل الأعمال إلى السياسة، فإنه يحمل معه مجموعة من الخبرات والعلاقات والموارد.

قد تكون هذه الخبرات مفيدة للدولة.

فمن يعرف عالم الاستثمار يمكن أن يفهم صعوبات المقاولات. ومن لديه خبرة في التسيير قد يقدم أفكارًا في الإدارة. ومن عاش مشاكل القطاعات الاقتصادية يمكن أن يساعد في صياغة سياسات أكثر واقعية.

لكن الوجه الآخر لهذه المعادلة هو خطر تحول الخبرة الاقتصادية إلى نفوذ سياسي يخدم المصالح الخاصة.

وهنا تحتاج المؤسسات إلى قواعد واضحة.

فالسياسة ليست شركة.

والدولة ليست مشروعًا تجاريًا.

والمنصب السياسي ليس ملكية شخصية.

المسؤول السياسي يدير موارد ومصالح تتعلق بملايين المواطنين، ولذلك فإن أي خلط بين السلطة العامة والمصلحة الخاصة يمكن أن يؤدي إلى أضرار كبيرة.

المواطن العادي والمال السياسي

من أكثر الأشياء التي تجعل علاقة المال بالسياسة حساسة هو تفاوت الإمكانيات بين المواطنين.

المواطن الذي يريد دخول السياسة قد يمتلك الأفكار والكفاءة والطموح، لكنه لا يمتلك الموارد.

وفي المقابل قد يمتلك شخص آخر المال والشبكات والقدرة على الوصول إلى الناس، حتى لو كانت تجربته السياسية محدودة.

وهنا قد تتحول الانتخابات من منافسة بين البرامج إلى منافسة بين الإمكانيات.

وهذه مشكلة خطيرة.

لأن الديمقراطية تفترض أن قيمة الصوت السياسي لا تتحدد بحجم الثروة.

صوت المواطن الغني وصوت المواطن الفقير يجب أن تكون لهما القيمة الانتخابية نفسها.

لكن إذا أصبح المال قادرًا على التأثير الكبير في الناخبين أو شراء الولاءات أو التحكم في الحملة، فإن المبدأ الديمقراطي يبدأ في التعرض للضغط.

ولهذا فإن حماية الانتخابات لا تعني فقط حماية يوم الاقتراع.

بل تعني حماية المرحلة التي تسبق الاقتراع أيضًا.

من يملك وسائل الدعاية؟

من يستطيع الوصول إلى المواطنين؟

من يملك القدرة على تنظيم الاجتماعات؟

من يستطيع توظيف الخبراء والمستشارين؟

من يستطيع إنتاج المحتوى الإعلامي؟

من يملك شبكات اجتماعية واسعة؟

كل هذه الأسئلة أصبحت جزءًا من السياسة الحديثة.

الانتخابات بين البرنامج والمال

من المفترض أن تكون الانتخابات مناسبة لمقارنة البرامج والأفكار.

لكن الواقع السياسي أكثر تعقيدًا.

الناخب لا يختار دائمًا بناءً على البرنامج فقط.

هناك الانتماء المحلي، والعلاقات الاجتماعية، والثقة الشخصية، والسمعة، والخبرة السابقة، والانتماء الحزبي، والصورة الإعلامية، وأحيانًا المصالح المباشرة.

وهنا يمكن للمال أن يدخل إلى المعادلة.

قد يستخدم المال في تنظيم حملة قانونية ومعلنة، وهذا أمر طبيعي في حدود القانون.

لكن عندما يتحول إلى شراء الولاءات أو استغلال حاجات المواطنين، تصبح المسألة مختلفة تمامًا.

الفقر والانتخابات

الفقر يجعل بعض المجتمعات أكثر هشاشة أمام الاستغلال السياسي.

المواطن الذي يعاني من البطالة أو ضعف الدخل أو الحاجة إلى العلاج أو السكن قد يصبح أكثر عرضة لمن يعرض عليه منفعة شخصية مقابل دعم سياسي.

وهنا لا ينبغي تحميل المواطن المسؤولية وحده.

إذا كان شخص يعيش ظروفًا صعبة وقبل مساعدة يقدمها له سياسي أو مرشح، فإن المشكلة الأعمق تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت المواطن في موقف هش.

الديمقراطية القوية لا تبنى على جعل المواطن محتاجًا لمن يمنحه خدمة.

بل تبنى على دولة تقدم الحقوق والخدمات باعتبارها حقوقًا للمواطنين، لا هدايا يقدمها الأشخاص.

عندما يحصل المواطن على العلاج لأنه مواطن، وليس لأنه يعرف مسؤولًا، يصبح أكثر استقلالًا سياسيًا.

وعندما يحصل على فرصة العمل بناءً على الكفاءة، وليس على الولاء، يصبح أقل اعتمادًا على شبكات النفوذ.

وعندما يحصل على حقه الإداري دون وساطة، تصبح الدولة أقوى من الأشخاص.

وهذه نقطة مركزية في مكافحة المال السياسي.

الوساطة وشبكات النفوذ

الوساطة ليست دائمًا فسادًا بالمعنى القانوني.

قد يطلب شخص من قريب أو صديق مساعدته في فهم إجراء إداري، وهذا أمر طبيعي في العلاقات الاجتماعية.

لكن الوساطة تتحول إلى مشكلة عندما تصبح طريقًا للحصول على امتياز لا يحصل عليه الآخرون.

عندما يصبح السؤال ليس: هل لي حق؟

بل: من أعرف؟

هنا تبدأ الدولة في فقدان جزء من حيادها.

وتصبح شبكات العلاقات أهم من القانون.

وهذا النوع من النفوذ قد يكون أخطر من المال المباشر، لأنه غير مرئي في كثير من الأحيان.

قد لا توجد ورقة تثبت شيئًا.

قد لا توجد عملية مالية واضحة.

لكن توجد شبكة علاقات قادرة على فتح الأبواب لبعض الأشخاص وإغلاقها أمام آخرين.

ولهذا فإن إصلاح السياسة لا يقتصر على مراقبة الأموال.

بل يتطلب أيضًا بناء مؤسسات تجعل الحصول على الحقوق مرتبطًا بالقانون والإجراءات، وليس بقوة العلاقات الشخصية.

الانتخابات المحلية والبعد الاجتماعي

في الانتخابات المحلية، تصبح العلاقات الاجتماعية أكثر أهمية.

فالمرشح قد يعرف المواطنين شخصيًا، وقد يعرفونه منذ سنوات.

وهذا أمر طبيعي، بل قد يكون إيجابيًا لأن السياسة المحلية تحتاج إلى معرفة حقيقية بالمجتمع.

لكن القرب الاجتماعي قد يتحول إلى أداة للضغط أو بناء الولاءات إذا ارتبط بالخدمات الشخصية والمصالح الخاصة.

وهنا يظهر الفرق بين السياسي الذي يخدم منطق المؤسسة والسياسي الذي يبني شبكة شخصية.

الأول يقول للمواطن: هذا حقك، وسأساعدك في الوصول إليه عبر القانون.

أما الثاني فقد يقول ضمنيًا: سأساعدك لأنك من جماعتي أو لأنك ستساعدني سياسيًا.

الفرق بين الاثنين جوهري.

الأول يقوي الدولة.

والثاني يقوي شبكة الأشخاص.

المال والنفوذ في المدن والقرى

تختلف أشكال النفوذ السياسي حسب طبيعة المجتمع.

في بعض المناطق قد يكون النفوذ مرتبطًا بالثروة.

وفي مناطق أخرى قد يكون مرتبطًا بالعائلة أو المكانة الاجتماعية أو التاريخ السياسي أو العلاقات المحلية.

وفي مناطق أخرى قد يكون مرتبطًا بالقدرة على توفير الخدمات أو الوساطة.

لذلك لا يمكن اختزال النفوذ السياسي في المال وحده.

فالسلطة السياسية تتشكل من مجموعة عناصر.

المال واحد منها.

لكن هناك أيضًا المعرفة، والتنظيم، والثقة، والشبكات الاجتماعية، والإعلام، والحضور المحلي، والقدرة على الإقناع، والسمعة.

ولهذا قد يفشل مرشح يمتلك أموالًا كثيرة، بينما ينجح مرشح بإمكانيات مالية محدودة لكنه يمتلك ثقة الناس.

وهذا الجانب مهم جدًا لأنه يثبت أن المواطن ليس مجرد رقم يمكن شراؤه.

الناس قد يتأثرون بالمال، لكنهم أيضًا يتأثرون بالكرامة والانتماء والثقة والتجربة الشخصية.

الإعلام والمال والسياسة

في العصر الحديث، لم تعد السياسة تعتمد على التجمعات والخطب فقط.

أصبح الإعلام عنصرًا أساسيًا في صناعة الصورة السياسية.

القناة التلفزيونية، الصحافة، المواقع الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات مهمة في تشكيل الرأي العام.

وهنا تظهر علاقة أخرى بين المال والسياسة.

من يستطيع إنتاج محتوى سياسي احترافي؟

من يستطيع توظيف فريق للتواصل؟

من يستطيع إدارة الحملات الرقمية؟

من يستطيع شراء الإعلانات؟

من يستطيع الاستعانة بخبراء في الاتصال السياسي؟

كل هذه الإمكانيات قد تؤثر في قدرة السياسي على الوصول إلى الجمهور.

لكن التكنولوجيا أعادت توزيع بعض القوة.

فاليوم يستطيع شاب بإمكانيات محدودة أن يصنع محتوى يصل إلى آلاف أو ملايين الأشخاص.

وهذا يعني أن المال لم يعد العامل الوحيد.

الفكرة الجيدة يمكن أن تنتشر.

والخطاب الصادق يمكن أن يجد جمهوره.

والناخب أصبح قادرًا على مقارنة المعلومات بشكل أسرع من الماضي.

لكن في المقابل ظهرت تحديات جديدة، مثل الأخبار المضللة، والحسابات الوهمية، والتلاعب بالمعلومات، والحملات الرقمية المنظمة.

وهكذا انتقلت المعركة السياسية من الشارع إلى الهاتف أيضًا.

السياسي الذي يريد النجاح اليوم يحتاج إلى فهم المجتمع وفهم التكنولوجيا في الوقت نفسه.

المصالح الاقتصادية وصنع القرار

من الطبيعي أن تسعى القطاعات الاقتصادية إلى التأثير في السياسات التي تخصها.

الفلاحون يريدون سياسات تخدم الزراعة.

المقاولون يريدون بيئة أعمال مناسبة.

النقابات تريد حماية العمال.

المهنيون يريدون الدفاع عن مصالحهم.

وهذا جزء من الحياة الديمقراطية.

المشكلة ليست في وجود جماعات مصالح.

المشكلة هي عندما تصبح جماعة معينة قادرة على الوصول إلى القرار أكثر من غيرها بسبب امتلاكها موارد أكبر.

وهنا تظهر أهمية الشفافية.

يجب أن يعرف المجتمع من يضغط من أجل ماذا.

وما هي الحجج المستخدمة.

ومن يستفيد.

وهل القرار النهائي يخدم مصلحة عامة أم مصلحة فئة محددة.

الضغط السياسي ليس دائمًا فسادًا.

في الديمقراطية، الضغط المنظم والمعلن يمكن أن يكون جزءًا من النقاش العام.

لكن الضغط السري الذي يقوم على شراء النفوذ يختلف عن ذلك.

القرار السياسي بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

المسؤول السياسي يعيش دائمًا وسط تضارب محتمل بين مصالح متعددة.

هناك مصلحة المواطن.

وهناك مصلحة الدولة.

وهناك مصلحة الحزب.

وهناك مصالح اقتصادية.

وهناك مصالح انتخابية.

وهناك مصالح محلية.

وقد تتعارض هذه المصالح.

السياسي الحقيقي لا يقاس بعدم وجود تضارب المصالح في حياته، لأن ذلك قد يكون مستحيلًا، وإنما يقاس بقدرته على إدارة هذه التناقضات بطريقة شفافة وعادلة.

إذا كانت مصلحة البلاد تقتضي قرارًا لا يحظى بشعبية، فقد يضطر المسؤول إلى اتخاذه.

وإذا كانت مصلحة المواطنين تتعارض مع مصلحة جهة اقتصادية قوية، فعليه أن يختار المصلحة العامة.

وهنا يظهر معنى المسؤولية السياسية.

السلطة ليست امتيازًا فقط.

السلطة مسؤولية.

كل قرار له أثر.

كل توقيع يمكن أن يغير حياة شخص.

كل قانون قد يفتح فرصة لفئة ويضع قيودًا على فئة أخرى.

ولهذا فإن من يمتلك السلطة يجب أن يمتلك أيضًا القدرة على مقاومة الإغراءات.

ثقافة المال السياسي

لا يمكن معالجة مشكلة المال السياسي بالقوانين وحدها.

هناك أيضًا ثقافة سياسية.

إذا أصبح المجتمع ينظر إلى المرشح الذي ينفق أكثر باعتباره أقوى، فسوف يستمر سباق الإنفاق.

إذا أصبح المواطن ينتظر منفعة شخصية من السياسي، فسوف يجد السياسيون أنفسهم تحت ضغط لتقديم تلك المنافع.

إذا أصبحت السياسة طريقًا للثراء، فسوف يجذب النظام أشخاصًا يبحثون عن المال أكثر من أشخاص يبحثون عن الخدمة العامة.

لذلك فإن الإصلاح الحقيقي يبدأ أيضًا بتغيير النظرة إلى السياسة.

السياسة ليست مهنة للاغتناء.

وليست طريقًا للحصول على امتيازات.

وليست وسيلة للانتقام من الخصوم.

وليست منصة للاستعراض.

السياسة في معناها النبيل هي إدارة الاختلاف من أجل المصلحة العامة.

ومن يدخلها يجب أن يفهم أنه يدخل مجالًا للمسؤولية وليس مجالًا للامتياز.

لماذا يدخل الإنسان إلى السياسة؟

هذا السؤال يستحق أن يكون في قلب هذا الكتاب.

لماذا يريد شخص أن يصبح سياسيًا؟

قد يكون السبب الرغبة في خدمة المجتمع.

وقد يكون الرغبة في التغيير.

وقد يكون الدفاع عن قضية.

وقد يكون الطموح الشخصي.

وقد يكون البحث عن المكانة.

وقد يكون المال.

وقد يكون النفوذ.

وقد تكون مجموعة من هذه الدوافع في الوقت نفسه.

ولا يمكن أن نطلب من الإنسان أن يكون بلا طموح.

الطموح السياسي ليس عيبًا.

بل قد يكون ضروريًا.

لكن السؤال هو: إلى أين يتجه هذا الطموح؟

هناك شخص يريد السلطة لكي يحقق شيئًا.

وشخص يريد شيئًا لكي يحصل على السلطة.

الفرق بينهما كبير.

الأول يرى السلطة وسيلة.

والثاني يرى السلطة غاية.

عندما تصبح السلطة غاية، يصبح خطر استخدامها لمصلحة شخصية أكبر.

أما عندما تكون وسيلة لتحقيق مشروع عام، فإن المسؤول يصبح أكثر ارتباطًا بالنتائج.

الطموح السياسي الصحي

الطموح السياسي يمكن أن يكون إيجابيًا إذا ارتبط بالكفاءة والمسؤولية.

الشاب الذي يرى مشكلة في مدينته ويريد إصلاحها، ثم يقرر دخول السياسة، يمكن أن يكون أكثر فائدة من شخص لا يملك أي مشروع لكنه يريد منصبًا.

والشخص الذي يدخل السياسة لأنه يؤمن بفكرة معينة قد يكون مستعدًا لتحمل الصعوبات.

لكن الطموح وحده لا يكفي.

السياسة تحتاج إلى معرفة.

تحتاج إلى الصبر.

تحتاج إلى القدرة على الحوار.

تحتاج إلى فهم الاقتصاد.

تحتاج إلى معرفة القانون.

تحتاج إلى فهم الإدارة.

تحتاج إلى قراءة المجتمع.

وتحتاج قبل كل شيء إلى معرفة حدود السلطة.

السياسي الذي لا يعرف حدود سلطته قد يتحول إلى خطر.

والسياسي الذي يعتقد أن الفوز في الانتخابات يمنحه الحق في فعل كل شيء لم يفهم معنى الديمقراطية.

الفوز لا يعني امتلاك المجتمع.

الفائز في الانتخابات يحصل على تفويض محدد.

والتفويض ينتهي عند حدود القانون والمؤسسات.

رجال الأعمال والانتخابات

وجود رجال الأعمال في المنافسة الانتخابية يثير سؤالًا آخر: هل المال يعطي أفضلية سياسية؟

في كثير من الحالات يمكن أن يمنح المال قدرة أكبر على التنظيم والتواصل.

لكن المال لا يضمن النجاح.

فالناخب يمكن أن يرفض مرشحًا غنيًا.

وقد يختار شخصًا بسيطًا يثق به.

وهنا تكمن قوة السياسة الديمقراطية.

لكن لكي تكون المنافسة عادلة، يجب أن تكون هناك قواعد تمنع الاستخدام غير المشروع للموارد.

فالمنافسة السياسية يجب أن تكون بين الأفكار والكفاءة والقدرة على الإقناع، وليس فقط بين حجم الإنفاق.

الشفافية كحل أساسي

إذا كان المال موجودًا في السياسة، فإن الحل ليس إنكار وجوده.

الحل هو كشفه وتنظيمه.

الشفافية تجعل المواطن قادرًا على طرح الأسئلة.

من يمول الحملة؟

كم أنفق المرشح؟

ما هي مصادر التمويل؟

هل هناك سقف للإنفاق؟

كيف تتم مراقبة المصاريف؟

ما هي العقوبات عند مخالفة القواعد؟

كلما كانت المعلومات أوضح، أصبح من الصعب إخفاء التجاوزات.

لكن الشفافية وحدها لا تكفي.

يجب أن تكون هناك مؤسسات قادرة على المراقبة.

وأن تكون القواعد قابلة للتطبيق على الجميع.

وألا يشعر المواطن أن القانون قوي على الضعيف وضعيف أمام القوي.

استقلال القرار السياسي

استقلال القرار السياسي لا يعني أن السياسي يعيش في فراغ.

بل يعني أن القرار النهائي يجب أن يتخذ بناءً على المصلحة العامة والقانون.

يمكن للمسؤول أن يستمع إلى رجال الأعمال.

ويمكنه أن يجتمع مع النقابات.

ويمكنه أن يستمع إلى الخبراء.

ويمكنه أن يستقبل ممثلي المجتمع المدني.

لكن الاستماع لا يعني الخضوع.

الاستشارة ليست شراءً للقرار.

النقاش ليس فسادًا.

الفساد يبدأ عندما تتحول العلاقة إلى تبادل غير مشروع للمصالح.

ولهذا فإن الدولة القوية ليست الدولة التي تمنع الجميع من الحديث مع المسؤولين.

بل الدولة التي تسمح للجميع بالحديث، ثم تتخذ القرار وفق القانون والمصلحة العامة.

السياسة والاقتصاد: علاقة لا يمكن فصلها

من الخطأ تصور أن السياسة والاقتصاد عالمان منفصلان.

الاقتصاد يؤثر في السياسة.

والسياسة تؤثر في الاقتصاد.

القرارات الحكومية تؤثر في الاستثمار.

والاستثمارات تؤثر في فرص العمل.

والضرائب تؤثر في الشركات والأفراد.

والبنية التحتية تؤثر في التنمية.

والسياسات الاجتماعية تؤثر في الاستقرار.

ولهذا فإن رجال الاقتصاد والسياسة سيظلون يتفاعلون.

المطلوب ليس فصلًا كاملًا، وإنما توازن.

يجب أن يكون للاقتصاد صوت، لكن ليس له حق احتكار القرار.

ويجب أن يكون للسياسة دور في تنظيم الاقتصاد، لكن ليس لها حق تحويل الاقتصاد إلى أداة للزبونية.

الدولة الحديثة تحتاج إلى قطاع خاص قوي.

وتحتاج إلى مؤسسات عمومية قوية.

وتحتاج إلى منافسة عادلة.

وتحتاج إلى قوانين واضحة.

وتحتاج إلى قضاء ومراقبة ومحاسبة.

كل هذه العناصر تعمل معًا.

خطر تركيز الثروة والنفوذ

عندما تتركز الثروة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أيدي عدد محدود جدًا من الفاعلين، تظهر مشكلة أكبر من مجرد المال السياسي.

إنها مشكلة تركيز القوة.

فالمال يعطي قدرة.

والمنصب يعطي قدرة.

والإعلام يعطي قدرة.

والعلاقات تعطي قدرة.

وعندما تجتمع هذه القدرات في شبكة ضيقة، يمكن أن يصبح تأثيرها كبيرًا جدًا.

وهنا تصبح المنافسة السياسية أقل توازنًا.

ولهذا فإن العدالة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية والشفافية السياسية كلها مرتبطة ببعضها.

لا يمكن بناء ديمقراطية قوية في بيئة يشعر فيها المواطن أن الفرص موزعة بشكل غير عادل دائمًا.

المساواة السياسية تحتاج إلى حد أدنى من المساواة في الوصول إلى الفرص.

الشباب والسياسة والمال

من أكبر تحديات الحياة السياسية أن الشباب غالبًا ما يمتلك الطاقة والأفكار لكنه لا يمتلك الموارد.

وقد يشعر الشاب أن السياسة مغلقة أمامه.

وقد يرى أن الوصول إلى المواقع السياسية يحتاج إلى علاقات أو أموال أو تاريخ طويل داخل التنظيمات.

وهذا الإحساس يمكن أن يدفع بعض الشباب إلى الابتعاد عن السياسة.

لكن غياب الشباب عن السياسة لا يحل المشكلة.

بل يترك المجال للآخرين.

ولهذا تحتاج الأحزاب والمؤسسات إلى فتح المجال أمام الكفاءات الجديدة.

الشباب لا يحتاج فقط إلى أن يكون حاضرًا في الصور والأنشطة.

بل يحتاج إلى المشاركة الفعلية في صناعة القرار.

ويحتاج إلى التدريب.

ويحتاج إلى فرصة للترشح.

ويحتاج إلى إمكانية بناء مسار سياسي دون أن يكون المال شرطًا للدخول.

ماذا لو كانت السياسة بلا مال؟

سيكون من الصعب تصور سياسة بلا أي موارد.

الأحزاب تحتاج إلى مقرات.

والانتخابات تحتاج إلى تنظيم.

والمرشح يحتاج إلى التواصل.

والبرامج تحتاج إلى إعداد.

إذن المال سيظل حاضرًا.

لكن السؤال هو حجم الدور الذي يسمح له بلعبه.

هل المال يخدم العمل السياسي؟

أم أن العمل السياسي أصبح وسيلة للحصول على المال؟

إذا كانت الإجابة الثانية هي السائدة، فإن السياسة تفقد معناها.

أما إذا كان المال مجرد أداة منظمة وشفافة، فيمكن أن يكون جزءًا من الحياة السياسية الطبيعية.

المشكلة ليست في وجود المال.

المشكلة في السلطة التي يمنحها المال عندما لا توجد رقابة.

منطق الدولة أم منطق الشبكة؟

هناك فرق بين دولة تقوم على المؤسسات وشبكة تقوم على الأشخاص.

في الدولة المؤسساتية، يعرف المواطن إلى أين يذهب.

ويعرف القانون.

ويعرف شروط الحصول على الخدمة.

ويعرف الجهة المسؤولة.

ويستطيع الاعتراض.

أما في النظام القائم على الشبكات، يصبح الوصول إلى الأشخاص أهم من معرفة القانون.

وهنا تظهر الزبونية.

والزبونية تعني بناء علاقة سياسية أو اجتماعية تقوم على تبادل المنافع.

وقد تكون صغيرة في البداية.

خدمة مقابل دعم.

مساعدة مقابل ولاء.

تدخل مقابل منفعة.

ثم يمكن أن تتحول مع الوقت إلى شبكة سياسية واسعة.

وهذا النوع من العلاقات يضر بالمؤسسات لأنه يجعل المواطن مرتبطًا بالشخص أكثر من ارتباطه بالدولة.

مكافحة الفساد ليست حربًا على الأشخاص

من الأخطاء الشائعة اختزال مكافحة الفساد في مهاجمة أشخاص بعينهم.

الفساد ظاهرة مؤسساتية أيضًا.

إذا كان النظام ضعيفًا، فإن الأشخاص قد يستغلونه.

أما إذا كانت المؤسسات قوية، فإن قدرة أي شخص على استغلال السلطة تصبح محدودة.

لذلك فإن الإصلاح الحقيقي يجب أن يركز على القواعد.

تقوية الرقابة.

رفع مستوى الشفافية.

توضيح تضارب المصالح.

تتبع الإنفاق.

تقوية استقلالية المؤسسات المختصة.

تسهيل وصول المواطن إلى المعلومات.

حماية المبلغين وفق القانون.

تطبيق القواعد بشكل عادل.

هذه الإجراءات أهم من صناعة صورة سياسية تقوم على محاربة شخص أو مجموعة.

المؤسسات يجب أن تكون أقوى من الأشخاص.

الدرس السياسي الأهم

ربما يكون أهم درس يمكن استخلاصه من علاقة المال بالسياسة هو أن الديمقراطية لا تحمي نفسها بنفسها.

تحتاج الديمقراطية إلى ثقافة.

وتحتاج إلى قوانين.

وتحتاج إلى مؤسسات.

وتحتاج إلى مواطنين واعين.

وتحتاج إلى سياسيين يفهمون معنى المسؤولية.

وتحتاج إلى صحافة قادرة على السؤال.

وتحتاج إلى مجتمع مدني قادر على المراقبة.

وتحتاج إلى أحزاب لا تختزل السياسة في الانتخابات فقط.

فالانتخابات لحظة مهمة، لكنها ليست الديمقراطية كلها.

الديمقراطية تبدأ قبل الانتخابات وتستمر بعدها.

تبدأ عندما يستطيع المواطن أن يسأل.

وتستمر عندما يستطيع محاسبة المسؤول.

وتصبح قوية عندما لا يخاف المواطن من قول رأيه.

وتصبح حقيقية عندما تكون المؤسسات قادرة على تطبيق القانون على الجميع.

المال لا يجب أن يختفي من السياسة، لكنه يجب أن يخضع لها وللقانون.

والاقتصاد لا يجب أن يكون عدوًا للسياسة، بل يجب أن يعمل معها في إطار يخدم المجتمع.

ورجل الأعمال ليس عدوًا للدولة، والسياسي ليس عدوًا للاقتصاد.

لكن الخطر يبدأ عندما تختفي الحدود.

عندما يصبح السياسي رجل أعمال يستخدم السلطة لحماية مصالحه.

أو يصبح رجل الأعمال سياسيًا يستخدم الدولة لتوسيع نفوذه.

أو يصبح المواطن مجرد وسيلة في لعبة المصالح.

عندها تفقد السياسة جوهرها.

أما عندما تكون هناك مؤسسات قوية وقواعد واضحة وشفافية حقيقية ومواطن واعٍ، فإن العلاقة بين المال والسياسة يمكن أن تتحول من مصدر للخوف والشك إلى علاقة منظمة تخدم التنمية.

في النهاية، السؤال الحقيقي ليس: هل يوجد المال في السياسة؟

فالجواب هو نعم، وسيظل موجودًا.

السؤال الحقيقي هو: من يراقب المال؟ ومن يراقب السلطة؟ ومن يحاسب من يملك النفوذ؟

وهنا تظهر قوة الدولة.

الدولة القوية ليست الدولة التي لا يوجد فيها أصحاب نفوذ.

بل الدولة التي لا يستطيع فيها النفوذ أن يكون فوق القانون.

والديمقراطية القوية ليست الديمقراطية التي تمنع أصحاب المال من المشاركة.

بل الديمقراطية التي تمنع المال من شراء الحق السياسي.

أما السياسة النبيلة فهي التي تجعل الإنسان يدخلها لأنه يؤمن بأن المجتمع يمكن أن يكون أفضل، وليس لأنه يرى في السلطة طريقًا إلى الثروة أو المكانة.

ومن هنا يعود بنا هذا الفصل إلى السؤال الأساسي الذي يرافق الإنسان منذ لحظة التفكير في دخول السياسة:

لماذا أريد السلطة؟

إذا كان الجواب هو المال، فإن السياسة قد تصبح خطرًا على صاحبها وعلى المجتمع.

وإذا كان الجواب هو الشهرة، فقد يتحول المنصب إلى مسرح.

وإذا كان الجواب هو الانتقام، فقد تتحول السياسة إلى صراع.

أما إذا كان الجواب هو خدمة الناس، فذلك لا يعني أن الشخص أصبح صالحًا تلقائيًا، لكنه يعني أنه بدأ من السؤال الصحيح.

والسؤال الصحيح هو بداية الطريق.

فالسياسة ليست فقط الوصول إلى السلطة.

السياسة هي ماذا ستفعل عندما تصل إليها.

وليست القضية أن تصبح مسؤولًا.

القضية أن تعرف كيف تكون مسؤولًا.

وليست القيمة في عدد الأشخاص الذين يخافون منك.

بل في عدد الأشخاص الذين يستطيعون الوثوق بأن القانون سيحميهم حتى عندما لا يعرفون أحدًا.

وهنا تكمن المسافة بين السلطة والسياسة.

فالسلطة يمكن أن تُفرض.

أما الشرعية السياسية الحقيقية فتُبنى.

والمال يمكن أن يفتح بعض الأبواب.

لكن وحده لا يستطيع أن يصنع ثقة دائمة.

والنفوذ يمكن أن يحقق مكاسب مؤقتة.

لكن المؤسسات وحدها تستطيع بناء دولة تستمر.

ولهذا فإن مستقبل السياسة المغربية، مثل مستقبل أي تجربة ديمقراطية، لا يتوقف فقط على من يصل إلى السلطة، بل على طبيعة المؤسسات التي تحيط بالسلطة، وعلى وعي المواطن، وعلى قدرة المجتمع على الدفاع عن المصلحة العامة، وعلى استعداد السياسيين ورجال الأعمال والمجتمع المدني والإعلام وكل الفاعلين لقبول قاعدة واحدة:

المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، والقانون فوق الأشخاص، والدولة فوق شبكات النفوذ.

الفصل السابع

الأحزاب السياسية في المغرب: بين الفكرة والسلطة والتنظيم

عندما يدخل الإنسان عالم السياسة لأول مرة، فإن أول مؤسسة يجد نفسه أمامها غالبًا هي الحزب السياسي.

قد يسمع عن حزب معين في وسائل الإعلام، أو يرى مناضليه في الحملات الانتخابية، أو يقرأ بياناته ومواقفه، أو يلتقي بشباب ينتمون إليه، فيبدأ بتكوين صورة عنه.

لكن الحزب السياسي في حقيقته أكبر بكثير من الاسم والشعار واللون والرمز الانتخابي.

الحزب فكرة وتنظيم وذاكرة وأشخاص ومصالح وتاريخ وصراعات وتجارب وطموحات.

وهو في الوقت نفسه مدرسة سياسية يمكن أن يتعلم فيها الإنسان معنى العمل الجماعي، ويمكن أيضًا أن يتحول إلى فضاء للصراع الداخلي إذا غابت الديمقراطية التنظيمية.

ولهذا فإن فهم السياسة المغربية لا يمكن أن يكتمل دون فهم الأحزاب.

لماذا يوجد الحزب السياسي؟

الحزب السياسي في أبسط تعريفاته هو تنظيم يجمع مجموعة من الأشخاص حول أفكار ومبادئ وبرنامج سياسي، ويسعى إلى التأثير في الحياة العامة والمشاركة في تدبير الشأن السياسي والوصول إلى مواقع القرار بالوسائل المشروعة.

لكن خلف هذا التعريف البسيط توجد وظيفة أكبر.

الحزب يفترض أن يكون حلقة وصل بين المواطن والدولة.

المواطن لديه مطالب.

والدولة لديها مؤسسات.

والحزب يفترض أن يحول المطالب الاجتماعية إلى أفكار وسياسات وبرامج.

المواطن قد يقول: أريد فرص عمل.

الحزب يفترض أن يسأل: كيف يمكن خلق فرص العمل؟

وقد يقول المواطن: التعليم ضعيف.

فيجب على الحزب أن يحول هذا الغضب إلى برنامج لإصلاح التعليم.

وقد يقول المواطن: مدينتي تحتاج إلى مستشفى.

فيجب على الحزب أن يناقش السياسة الصحية والميزانية والاستثمار والتوزيع العادل للخدمات.

بهذا المعنى، الحزب ليس صندوقًا انتخابيًا فقط.

إنه مؤسسة لإنتاج الأفكار وتأطير المجتمع.

لكن عندما يتحول الحزب إلى آلة انتخابية فقط، فإنه يفقد جزءًا مهمًا من وظيفته.

من الفكرة إلى التنظيم

كل حزب يبدأ بفكرة أو مجموعة أفكار.

قد تكون الفكرة مرتبطة بالعدالة الاجتماعية.

وقد تكون مرتبطة بالحرية.

وقد تكون مرتبطة بالمحافظة على تقاليد معينة.

وقد تكون مرتبطة بالاقتصاد والسوق.

وقد تكون مرتبطة بالهوية أو التنمية أو الإصلاح أو الديمقراطية.

لكن الفكرة وحدها لا تصنع حزبًا.

تحتاج الفكرة إلى أشخاص.

والأشخاص يحتاجون إلى تنظيم.

والتنظيم يحتاج إلى قواعد.

والقواعد تحتاج إلى مؤسسات داخلية.

ومن هنا تبدأ رحلة الحزب.

في البداية قد يكون الحماس كبيرًا.

الأعضاء يشعرون أنهم ينتمون إلى مشروع جديد.

الجميع يريد التغيير.

لكن مع مرور الوقت تبدأ الأسئلة الأصعب.

من يتخذ القرار؟

من يختار المرشحين؟

من يحدد المواقف؟

كيف تتم محاسبة القيادة؟

كيف يصعد العضو داخل الحزب؟

هل الكفاءة هي المعيار؟

أم العلاقات؟

هل الولاء للفكرة؟

أم الولاء للأشخاص؟

هذه الأسئلة هي التي تكشف حقيقة أي تنظيم سياسي.

الحزب كمدرسة

من المفترض أن يكون الحزب مدرسة سياسية.

فالإنسان لا يولد سياسيًا.

يتعلم السياسة.

يتعلم كيف يتحدث أمام الناس.

كيف يقرأ القوانين.

كيف يفهم الميزانية.

كيف يناقش الخصوم.

كيف يحترم الرأي المختلف.

كيف يكتب برنامجًا.

كيف ينظم حملة.

كيف يدير اجتماعًا.

كيف يتحمل الهزيمة.

وكيف يتعامل مع الفوز.

الحزب الجيد لا يكتفي بإعطاء العضو شعارًا يرفعه.

بل يعطيه معرفة.

ولا يكتفي بإرساله إلى الانتخابات.

بل يعلمه لماذا يدخل الانتخابات.

ولا يطلب منه الدفاع عن القيادة فقط.

بل يعلمه كيف يسأل القيادة أيضًا.

وهنا تظهر أهمية التكوين السياسي.

فالسياسي الذي لا يتعلم يمكن أن يتحول إلى مجرد شخص يكرر الشعارات.

أما السياسي الذي يتعلم فيستطيع أن يفهم الواقع ويتعامل معه بواقعية.

المناضل الجديد

كل حزب يحتاج إلى أعضاء جدد.

لكن دخول شخص جديد إلى الحزب ليس مجرد إضافة اسم إلى لائحة الأعضاء.

إنه بداية علاقة طويلة.

العضو الجديد يدخل غالبًا بحماس كبير.

قد يكون لديه حلم.

قد يريد تغيير مدينته.

قد يريد الدفاع عن قضية اجتماعية.

وقد يكون متأثرًا بشخصية سياسية.

لكن عليه أن يعرف أن الحزب ليس مكانًا لتحقيق الطموح الشخصي فقط.

إنه مساحة للعمل الجماعي.

وهذا يعني أن العضو يجب أن يتعلم الاستماع قبل الكلام.

وأن يفهم أن رأيه ليس دائمًا صحيحًا.

وأن اختلافه مع الآخرين لا يعني أنهم أعداؤه.

وأن نجاحه الشخصي لا يجب أن يكون على حساب التنظيم.

لكن في المقابل، لا يجب أن يتحول احترام التنظيم إلى طاعة عمياء.

المناضل الحقيقي ليس الشخص الذي يقول نعم دائمًا.

بل الشخص الذي يستطيع أن يقول نعم عندما يكون مقتنعًا، ولا عندما يرى أن القرار خاطئ، ويشرح موقفه باحترام.

الولاء للحزب أم الولاء للأشخاص؟

هذه واحدة من أكثر القضايا حساسية داخل الأحزاب.

قد يبدأ الإنسان بالإيمان بمبادئ الحزب.

ثم يتعرف على القيادات.

ثم يصبح مرتبطًا بشخصيات معينة.

وبمرور الوقت يمكن أن يتحول الولاء للفكرة إلى ولاء للشخص.

وهنا يبدأ الخطر.

لأن الشخص السياسي مهما كان ناجحًا يبقى شخصًا.

يمكن أن يخطئ.

يمكن أن ينجح.

يمكن أن يتغير.

وقد تكون له حساباته الخاصة.

أما المبادئ فهي أكبر من الأشخاص.

الحزب الذي يرتبط بشخص واحد يصبح معرضًا للأزمة عندما يغادر ذلك الشخص.

أما الحزب الذي يرتبط بمؤسسات وأفكار وقواعد فيستطيع الاستمرار حتى مع تغير القيادة.

ولهذا فإن قوة الحزب لا تقاس فقط بقوة أمينه العام أو رئيسه.

بل تقاس بقدرته على الاستمرار بعد تغير القيادة.

القيادة داخل الحزب

القيادة السياسية ليست مجرد منصب.

القائد الحزبي يجب أن يمتلك القدرة على جمع المختلفين.

فالحزب لا يضم نسخًا متطابقة من الأشخاص.

هناك مناضل يريد موقفًا أكثر جرأة.

وآخر يريد التدرج.

هناك من يهتم بالاقتصاد.

وآخر يهتم بالقضايا الاجتماعية.

هناك من له خبرة طويلة.

وآخر شاب جديد.

القائد الحقيقي لا يحاول إلغاء هذه الاختلافات.

بل يحاول تحويلها إلى قوة.

أما القيادة التي ترى كل اختلاف تهديدًا، فإنها تنتج حزبًا ضعيفًا من الداخل.

لأن الأعضاء يبدأون بالصمت.

والصمت قد يبدو استقرارًا.

لكنه ليس دائمًا استقرارًا.

أحيانًا يكون الصمت مجرد خوف.

والحزب الذي يخاف أعضاؤه من التعبير عن آرائهم قد يكتشف مشاكله متأخرًا.

الديمقراطية داخل الحزب

لا يمكن لحزب أن يدافع عن الديمقراطية في الدولة بينما لا يمارسها داخله.

هذه قاعدة أخلاقية أساسية.

إذا كان الحزب يطالب بالديمقراطية، فيجب أن تكون له آليات داخلية تسمح بالنقاش والمشاركة والمحاسبة.

إذا كان يطالب بالشفافية، فيجب أن يكون قادرًا على شرح طريقة اتخاذ القرارات.

إذا كان يطالب بتكافؤ الفرص، فيجب أن يمنح أعضاءه فرصًا عادلة للتقدم.

الديمقراطية الحزبية ليست مجرد انتخابات القيادة.

إنها ثقافة كاملة.

كيف يتم اختيار المرشح؟

كيف يتم ترتيب اللوائح؟

كيف تتم مناقشة السياسات؟

كيف يتم التعامل مع الاعتراض؟

كيف تتم محاسبة المسؤول؟

كيف يتم تجديد القيادة؟

كل هذه التفاصيل تصنع ديمقراطية الحزب.

صراع الأجيال

كل حزب يعيش مشكلة طبيعية بين الأجيال.

الجيل القديم يرى أنه بنى الحزب وتحمل الصعوبات.

والجيل الجديد يرى أنه يريد مساحة أكبر.

الجيل القديم يمتلك الخبرة.

والجيل الجديد يمتلك طاقة وأفكارًا جديدة.

إذا تحول هذا الاختلاف إلى صراع، يخسر الجميع.

أما إذا أصبح تكاملًا، يصبح الحزب أقوى.

الخبرة دون تجديد يمكن أن تتحول إلى جمود.

والشباب دون خبرة يمكن أن يتحول إلى اندفاع.

الحل هو بناء علاقة بين الاثنين.

الشاب يحتاج إلى أن يتعلم من التجربة.

والقيادي القديم يحتاج إلى أن يقبل بأن الزمن يتغير.

الحزب الذي لا يجدد نفسه قد يصبح بعيدًا عن المجتمع.

والمجتمع الذي يتغير بسرعة لا ينتظر الأحزاب التي ترفض التغيير.

الشباب داخل الأحزاب

الشباب ليس مجرد قوة انتخابية.

هذه فكرة يجب أن تتغير.

في بعض الأحيان يتم استدعاء الشباب عندما تحتاج الأحزاب إلى النشاط في الحملات، ثم تختفي أدوارهم بعد انتهاء الانتخابات.

وهذا خطأ.

الشاب يجب أن يكون جزءًا من صناعة القرار.

يجب أن يشارك في صياغة البرامج.

ويجب أن يتعلم التنظيم.

ويجب أن يتحمل المسؤولية.

ويجب أن تكون أمامه إمكانية حقيقية للوصول إلى مواقع القيادة بناءً على الكفاءة والعمل.

لا يكفي أن نقول إن الشباب هم المستقبل.

الشباب يعيشون الحاضر أيضًا.

والحزب الذي يؤجل مشاركتهم دائمًا إلى المستقبل قد يكتشف أن المستقبل ذهب إلى مكان آخر.

المرأة والعمل الحزبي

مشاركة المرأة في الحياة السياسية ليست قضية رمزية فقط.

إنها قضية تتعلق بتمثيل المجتمع.

فالمرأة جزء أساسي من المجتمع، وبالتالي فإن غيابها عن مواقع القرار يخلق نقصًا في التمثيل.

لكن إدماج المرأة لا يجب أن يكون فقط عبر الأرقام.

المشاركة الحقيقية تعني القدرة على التأثير.

أن تكون المرأة حاضرة في الاجتماعات.

وفي صياغة البرامج.

وفي التنظيم.

وفي الانتخابات.

وفي القيادة.

وفي صناعة القرار.

والحزب الذي يضع النساء في الواجهة فقط لأسباب انتخابية دون إعطائهن سلطة حقيقية لا يكون قد حقق مشاركة سياسية كاملة.

الحزب والانتخابات

الانتخابات هي لحظة اختبار الحزب.

قبل الانتخابات يمكن للحزب أن يتحدث عن البرنامج.

لكن أثناء الانتخابات يجب أن يثبت قدرته على التنظيم.

من ينظم الحملة؟

من يختار المرشحين؟

كيف يتم التواصل مع المواطنين؟

كيف يتم احترام القانون؟

كيف يتم التعامل مع المنافسين؟

كيف يتعامل الحزب مع الهزيمة؟

ثم تأتي مرحلة أهم: ماذا يفعل الحزب بعد الفوز؟

لأن الفوز ليس نهاية العمل.

بل بدايته.

المرشح الذي يفوز بمقعد يصبح مسؤولًا أمام المواطنين.

والحزب الذي ينجح في الانتخابات يصبح مطالبًا بتحويل وعوده إلى سياسات.

البرنامج الانتخابي

البرنامج الانتخابي هو عقد سياسي وأخلاقي مع المواطن بالمعنى الواسع.

لكن المشكلة تظهر عندما تتحول البرامج إلى قوائم من الوعود.

وعد بالعمل.

وعد بالسكن.

وعد بالصحة.

وعد بالتعليم.

وعد بالنقل.

وعد بالبنية التحتية.

كل هذه القضايا مهمة.

لكن السؤال هو: كيف؟

من أين سيأتي التمويل؟

ما هي المدة؟

ما هي الأولويات؟

ما الذي يمكن تنفيذه على المستوى المحلي؟

وما الذي يحتاج إلى الحكومة أو البرلمان أو مؤسسات أخرى؟

السياسة الجادة تبدأ عندما يتعلم السياسي الفرق بين ما يتمنى تحقيقه وما يملك صلاحية تحقيقه.

ولهذا يجب أن تكون البرامج واقعية وقابلة للقياس.

الحزب بين المعارضة والحكومة

الحزب في المعارضة يملك وظيفة مهمة.

ليس دوره أن يرفض كل شيء.

كما أن دوره ليس أن يوافق على كل شيء.

دوره هو مراقبة الحكومة، وتقديم البدائل، وكشف الاختلالات، واقتراح الحلول.

أما الحزب في الحكومة، فعليه أن ينتقل من الخطاب إلى التنفيذ.

وهنا تظهر صعوبة المسؤولية.

في المعارضة يستطيع السياسي أن يقول: يجب أن نصلح هذا.

لكن في الحكومة يصبح السؤال: كيف؟

وكم سيكلف؟

ومن سينفذ؟

وما هي النتائج؟

وهنا تبدأ السياسة الواقعية.

الانتقال من المعارضة إلى الحكومة

الانتقال إلى السلطة يغير الكثير.

الشخص الذي كان ينتقد من الخارج يصبح جزءًا من عملية صنع القرار.

ويكتشف أن بعض المشاكل أكثر تعقيدًا مما كان يعتقد.

وقد يكتشف أن بعض الوعود تحتاج إلى سنوات.

وقد يواجه موارد محدودة.

وقد يواجه مقاومة مؤسساتية.

وقد يضطر إلى اتخاذ قرارات غير شعبية.

وهنا تظهر شخصية السياسي الحقيقية.

هل سيشرح للمواطنين الواقع؟

أم سيستمر في بيع الوعود؟

هل سيعترف بالأخطاء؟

أم سيبحث عن شخص آخر ليحمّله المسؤولية؟

الحكم يحتاج إلى الشجاعة مثلما تحتاجه المعارضة.

الحزب والبرلمان

البرلمان ليس مجرد مكان للخطابات.

إنه مؤسسة للتشريع والمراقبة.

والحزب الذي يدخل البرلمان يجب أن يعرف أن ممثليه لا يمثلون الحزب فقط.

إنهم يمثلون المواطنين أيضًا.

النائب أو المستشار لا يجب أن يتحول إلى مجرد صوت يكرر تعليمات القيادة.

بل يجب أن يفهم الملفات.

أن يقرأ مشاريع القوانين.

أن يسأل.

أن يقترح.

أن يراقب.

وأن يتواصل مع المواطنين.

العمل البرلماني يحتاج إلى معرفة قانونية واقتصادية واجتماعية.

ولهذا يجب أن تهتم الأحزاب بتكوين منتخبيها.

الحزب والمجتمع

من أكبر أخطاء الأحزاب أن تتذكر المجتمع فقط أثناء الانتخابات.

الحزب الذي يريد أن يكون قويًا يجب أن يكون حاضرًا طوال الوقت.

في النقاشات العامة.

في الأحياء.

في الجامعات.

في النقابات والمجتمع المدني وفق الأطر القانونية.

في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية.

في متابعة مشاكل المواطنين.

ليس من الضروري أن يقدم الحزب حلولًا لكل مشكلة فردية.

لكن يجب أن يكون حاضرًا لفهم المشكلات وتحويلها إلى قضايا وسياسات عامة.

السياسة ليست موسمًا انتخابيًا.

السياسة حياة يومية.

الثقة بين المواطن والحزب

هناك أزمة ثقة سياسية في كثير من المجتمعات، والمغرب ليس استثناءً من الحاجة إلى تقوية الثقة بين المواطن والمؤسسات.

المواطن قد يسأل:

ماذا فعل الحزب عندما كان في السلطة؟

ماذا فعل عندما كان في المعارضة؟

هل تغيرت مواقفه؟

هل يحترم وعوده؟

هل يسمع للمواطن؟

هل يحترم الكفاءات؟

هل يعطي الفرصة للشباب؟

هل يشرح مصادر تمويله؟

هذه الأسئلة ليست عداءً للأحزاب.

بل هي أسئلة طبيعية في الديمقراطية.

الحزب الذي يخاف من الأسئلة يخسر الثقة.

والحزب الذي يرحب بالأسئلة يمكنه أن يتطور.

الأحزاب والهوية

كل حزب يحتاج إلى هوية سياسية.

لكن الهوية لا تعني الجمود.

يمكن للحزب أن يحافظ على مبادئه الأساسية مع تطوير أدواته.

المجتمع يتغير.

الاقتصاد يتغير.

التكنولوجيا تتغير.

الشباب تتغير اهتماماتهم.

التحديات الدولية تتغير.

ولهذا فإن الحزب الذي لا يراجع أفكاره قد يصبح منفصلًا عن الواقع.

لكن مراجعة الأفكار لا تعني التخلي عن المبادئ.

بل تعني محاولة تطبيق المبادئ في واقع جديد.

الخلاف داخل الحزب

الخلاف ليس عيبًا.

بل قد يكون دليلًا على وجود حياة سياسية.

المشكلة ليست أن يختلف الأعضاء.

المشكلة هي كيف يختلفون.

هل يتحول الخلاف إلى نقاش؟

أم إلى تشهير؟

هل يستطيع العضو أن ينتقد دون إهانة؟

هل تستطيع القيادة الرد دون إقصاء؟

هل يستطيع الخاسر قبول النتيجة؟

هل يستطيع الفائز احترام الأقلية؟

هذه التفاصيل تحدد مستوى النضج السياسي.

الحزب الذي يعرف كيف يختلف داخليًا يمكنه غالبًا أن يتعامل بشكل أفضل مع اختلافات المجتمع.

أما الحزب الذي لا يتحمل اختلاف أعضائه، فكيف سيتعامل مع مجتمع كامل مليء بالاختلافات؟

الطموح الشخصي داخل الحزب

لا يمكن إنكار أن بعض الأشخاص يدخلون الأحزاب لأنهم يريدون الوصول إلى مناصب.

وهذا ليس بالضرورة أمرًا سيئًا.

الطموح يمكن أن يكون دافعًا للعمل.

لكن الطموح يصبح خطرًا عندما يتحول الحزب إلى مجرد سلم للصعود الشخصي.

عندها يبدأ العضو في البحث عن المواقع بدل البحث عن النتائج.

وقد يصبح همه هو كيف يحصل على التزكية.

كيف يصبح مسؤولًا.

كيف يقترب من القيادة.

كيف يحصل على منصب.

وهنا يصبح الحزب معرضًا للصراعات الداخلية.

الطموح الصحي يقول:

أريد أن أصل لأنني أريد أن أتحمل المسؤولية.

أما الطموح الأناني فيقول:

أريد أن أصل لأنني أريد أن أستفيد.

الفرق بين الاثنين قد لا يظهر في البداية.

لكنه يظهر عندما يحصل الشخص على السلطة.

السلطة تكشف الإنسان

يمكن أن يكون الإنسان متواضعًا قبل المنصب.

ثم يتغير بعده.

وقد يكون مستمعًا قبل المسؤولية.

ثم يصبح لا يسمع أحدًا.

وقد يكون ينتقد المحسوبية.

ثم يبدأ في استعمال العلاقات.

ولهذا فإن السلطة اختبار.

ليست كل شخصية تصلح لممارسة السلطة.

بعض الأشخاص يكونون أفضل كمناضلين من كونهم مسؤولين.

وبعضهم ينجحون في القيادة لأنهم يمتلكون قدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

ولهذا يجب ألا يكون معيار الترقية الحزبية هو الشعبية وحدها.

بل يجب أن تشمل المعايير الكفاءة والنزاهة والقدرة على الإدارة والتواصل وتحمل المسؤولية.

الحزب والمال

كما ناقشنا في الفصل السابق، المال جزء حساس من السياسة.

والأحزاب تحتاج إلى تمويل.

لكن تمويل الحزب يجب أن يكون واضحًا ومنظمًا وفق القواعد القانونية.

لأن المال غير الشفاف يمكن أن يخلق نفوذًا غير شفاف.

والعضو الذي يمول نشاطًا معينًا قد يتوقع نفوذًا مقابل ذلك.

وهنا تصبح الحاجة إلى الشفافية أكبر.

ليس المهم فقط كم يملك الحزب من المال.

بل كيف يحصل عليه وكيف ينفقه.

الحزب والمؤسسات

الحزب السياسي ليس دولة داخل الدولة.

إنه جزء من النظام السياسي.

ولهذا يجب أن يحترم المؤسسات.

قد يختلف مع الحكومة.

وقد ينتقد البرلمان.

وقد يعارض سياسة معينة.

لكن الاختلاف يجب أن يتم داخل الإطار المؤسسي والقانوني.

وهذا هو معنى العمل السياسي المسؤول.

الخصم السياسي ليس عدوًا

من أخطر الأمراض التي يمكن أن تصيب السياسة تحويل الخصومة السياسية إلى عداوة شخصية.

الحزب المنافس ليس عدوًا للوطن.

قد يكون لديه برنامج مختلف.

قد تكون له رؤية مختلفة.

وقد يخطئ.

وقد يصيب.

لكن وجوده جزء من التعددية.

السياسي الناضج يستطيع أن يقول:

أنا أختلف معك بشدة، لكنني أحترم حقك في الاختلاف.

هذه الجملة البسيطة هي أساس الديمقراطية.

لأن الديمقراطية ليست اتفاق الجميع.

بل إدارة اختلاف الجميع.

الانتقال من منطق الأشخاص إلى منطق البرامج

إذا أردنا سياسة أكثر نضجًا، يجب أن يصبح السؤال:

ماذا يقترح الحزب؟

بدل:

من يقود الحزب؟

من هو المرشح؟

من هو الأكثر شهرة؟

الشخصية مهمة، لكن البرنامج أهم.

قد يكون الشخص محبوبًا لكنه لا يمتلك خطة.

وقد يكون شخص آخر أقل شهرة لكنه يمتلك رؤية واضحة.

الديمقراطية التي تعتمد على الأشخاص فقط تصبح هشة.

أما الديمقراطية التي تعتمد على البرامج والمؤسسات فتكون أكثر استقرارًا.

الحزب في زمن الإنترنت

أصبح الحزب السياسي اليوم أمام تحدٍ جديد.

لم يعد بإمكانه التحكم وحده في الرسالة السياسية.

المواطن يستطيع نشر رأيه خلال ثوانٍ.

يمكن أن تنتشر صورة من اجتماع حزبي.

يمكن أن ينتشر تصريح سياسي.

يمكن أن ينتشر خطأ صغير بسرعة كبيرة.

ولهذا أصبحت الشفافية أكثر أهمية.

الحزب الذي يحاول إخفاء كل شيء قد يكتشف أن المجتمع يعرف أكثر مما يتوقع.

وفي الوقت نفسه، يجب على الأحزاب أن تتعلم استخدام التكنولوجيا بشكل إيجابي.

يمكنها تنظيم النقاشات الرقمية.

يمكنها نشر البرامج.

يمكنها استقبال مقترحات المواطنين.

يمكنها تكوين الشباب.

يمكنها شرح القوانين.

يمكنها محاربة المعلومات المضللة بالحقائق.

لكن التكنولوجيا يجب ألا تتحول إلى أداة للتلاعب.

السياسة الرقمية تحتاج إلى أخلاق مثل السياسة التقليدية.

الحزب الذي ينجح في المستقبل

الحزب الذي سيستمر في المستقبل ليس بالضرورة الحزب الذي يملك أكبر عدد من الشعارات.

بل الحزب الذي يستطيع أن يفهم المجتمع.

أن يجدد قياداته.

أن يعطي الشباب فرصة.

أن يحترم المرأة.

أن يستقطب الكفاءات.

أن يطور برامجه.

أن يتعامل مع التكنولوجيا.

أن يحافظ على هويته دون أن يتحول إلى تنظيم جامد.

وأن يجعل المواطن يشعر أن الحزب موجود لخدمته، وليس لاستخدامه فقط في الانتخابات.

المواطن ليس رقمًا

من أكبر الأخطاء السياسية النظر إلى المواطن باعتباره صوتًا انتخابيًا فقط.

المواطن أكثر من ذلك.

هو إنسان لديه أحلام.

لديه مشاكل.

لديه أسرة.

لديه طموحات.

لديه مخاوف.

ولديه كرامة.

عندما يزور السياسي المواطن فقط قبل الانتخابات، يشعر المواطن بذلك.

وعندما يستمر التواصل بعد الانتخابات، يشعر بالفرق.

السياسة الحقيقية تبني علاقة طويلة مع المجتمع.

ليست علاقة تبدأ بالحملة وتنتهي بإغلاق الصناديق.

مسؤولية الحزب تجاه الدولة

الحزب قد يختلف مع الحكومة، لكنه يجب أن يفهم أن استقرار الدولة ومؤسساتها مصلحة مشتركة.

المعارضة القوية لا تعني هدم المؤسسات.

والحكومة القوية لا تعني إسكات المعارضة.

بل تحتاج الدولة إلى الاثنين.

حكومة مسؤولة.

ومعارضة مسؤولة.

وصحافة مسؤولة.

ومجتمع مدني مسؤول.

ومواطن مسؤول.

عندها تصبح السياسة عملية توازن.

الحزب الذي يفهم هذه المعادلة يستطيع أن يكون جزءًا من بناء الدولة حتى عندما يكون في المعارضة.

الهزيمة السياسية

الهزيمة في الانتخابات ليست نهاية السياسي.

بل يمكن أن تكون مدرسة.

قد يخسر الحزب لأنه أخطأ في اختيار المرشحين.

أو لأنه لم يفهم المجتمع.

أو لأنه لم يقدم برنامجًا مقنعًا.

أو لأن المنافس كان أقوى.

أو لأسباب أخرى كثيرة.

لكن السؤال المهم هو: ماذا يفعل الحزب بعد الهزيمة؟

هل يلوم الجميع؟

أم يراجع نفسه؟

هل يعاقب المختلفين؟

أم يبحث عن أسباب الفشل؟

الحزب الناضج يحلل الهزيمة.

والسياسي الناضج يتعلم منها.

أما السياسي الذي يعتقد أنه لا يخسر إلا بسبب الآخرين، فسوف يكرر أخطاءه.

الفوز السياسي

حتى الفوز يحتاج إلى التواضع.

لأن الانتخابات لا تمنح السياسي حق الغرور.

الفوز يعني أن المواطنين منحوا ثقتهم.

والثقة يمكن أن تضيع.

ولهذا يجب أن يكون أول يوم بعد الفوز بداية للعمل، وليس بداية للاحتفال فقط.

المنتخب الذي يتذكر المواطنين بعد الفوز كما كان يتذكرهم قبل الفوز، يستطيع بناء مسار سياسي طويل.

أما من يختفي بعد الانتخابات، فقد يفوز مرة لكنه يخسر الثقة على المدى الطويل.

الحزب والمصلحة العامة

في النهاية، يجب أن يكون للحزب معيار أعلى من مصلحته الانتخابية.

قد توجد قضية تحقق للحزب شعبية إذا اتخذ موقفًا معينًا.

لكن المصلحة العامة قد تتطلب موقفًا آخر.

وهنا يظهر الفرق بين السياسي الذي يبحث عن التصفيق والسياسي الذي يبحث عن النتيجة.

السياسة ليست دائمًا قول ما يريد الناس سماعه.

أحيانًا السياسة هي شرح ما يجب أن يعرفه الناس حتى لو كان صعبًا.

المواطن يحتاج إلى الحقيقة.

والحقيقة السياسية قد تكون أحيانًا غير مريحة.

لكنها أكثر احترامًا للمواطن من الوعود السهلة.

إعادة بناء الأحزاب

إذا أرادت الأحزاب السياسية أن تستعيد ثقة المواطنين، فإن الطريق لا يمر عبر الحملات الانتخابية وحدها.

يحتاج الحزب إلى إعادة بناء نفسه من الداخل.

يحتاج إلى التكوين.

يحتاج إلى تجديد الخطاب.

يحتاج إلى فتح المجال للكفاءات.

يحتاج إلى تحسين التواصل.

يحتاج إلى ممارسة الديمقراطية الداخلية.

يحتاج إلى تقييم المسؤولين بناءً على النتائج.

ويحتاج إلى أن يشرح للمواطنين ما يستطيع فعله وما لا يستطيع فعله.

الحزب الذي يعترف بحدوده يصبح أكثر صدقًا.

والصدق السياسي، رغم أنه قد لا يحقق شعبية فورية، يمكن أن يبني ثقة طويلة الأمد.

مستقبل الأحزاب المغربية

مستقبل الأحزاب لن يتحدد فقط بعدد المقاعد التي تحصل عليها.

بل بقدرتها على الإجابة عن سؤال أكبر:

هل ما زالت قادرة على تمثيل المجتمع؟

المجتمع المغربي تغير كثيرًا.

هناك أجيال جديدة.

هناك مدن توسعت.

هناك طبقات اجتماعية مختلفة.

هناك اقتصاد متغير.

هناك عالم رقمي.

هناك قضايا جديدة.

وهناك مواطن أصبح أكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات.

لذلك فإن الأحزاب مطالبة بأن تتغير أيضًا.

ليس معنى ذلك أن تتخلى عن تاريخها.

بل أن تجعل تاريخها نقطة انطلاق نحو المستقبل.

الحزب الذي يعيش فقط على أمجاده السابقة قد يفقد قدرته على إقناع الجيل الجديد.

والحزب الذي يتخلى عن كل ماضيه قد يفقد هويته.

التحدي هو الجمع بين الذاكرة والتجديد.

الخلاصة

الحزب السياسي ليس مجرد شعار.

وليس مجرد مكتب.

وليس مجرد مجموعة من المرشحين.

إنه مدرسة ومؤسسة ومساحة للنقاش وصناعة الأفكار وتكوين القيادات وربط المجتمع بالدولة.

لكن الحزب يمكن أن يكون قويًا أو ضعيفًا حسب الطريقة التي يدير بها نفسه.

إذا كان داخله نقاش، أصبح قادرًا على التطور.

إذا كان داخله تكوين، أصبح قادرًا على إنتاج الكفاءات.

إذا كان داخله تداول للمسؤولية، أصبح قادرًا على الاستمرار.

إذا كان داخله احترام للرأي المختلف، أصبح أكثر قدرة على فهم المجتمع.

أما إذا تحول إلى صراع على المناصب، فإن الفكرة تختفي خلف الأشخاص.

وإذا تحول إلى ولاء للقيادة، تضعف المؤسسات.

وإذا تحول إلى آلة انتخابية، يختفي المجتمع بين الانتخابات.

وإذا تحول إلى وسيلة للمصالح الشخصية، يفقد المواطن ثقته.

ولهذا فإن السؤال الذي يجب أن يطرحه كل شخص يريد دخول حزب سياسي ليس فقط:

أي حزب أختار؟

بل:

لماذا أختار هذا الحزب؟

ماذا يمثل؟

ما مبادئه؟

هل أؤمن بأفكاره؟

هل أستطيع أن أختلف داخله؟

هل أستطيع أن أقول الحقيقة؟

هل سأتعلم؟

هل سأخدم الناس؟

وهل أستطيع أن أضع المصلحة العامة قبل طموحي الشخصي؟

ثم يأتي السؤال الأصعب:

إذا وصلت يومًا إلى موقع المسؤولية، هل سأبقى الشخص نفسه الذي دخل السياسة أول مرة؟

هذا السؤال هو الاختبار الحقيقي.

لأن السياسة قد تغير الإنسان.

وقد تجعله أكثر نضجًا، أو أكثر غرورًا.

قد تعلمه المسؤولية، أو تعلمه البحث عن النفوذ.

وقد تجعله أقرب إلى المواطن، أو تجعله يعيش بعيدًا عنه.

ولهذا فإن أعظم نجاح سياسي ليس أن يصل الإنسان إلى القيادة.

بل أن يصل إليها دون أن يفقد المبادئ التي جعلته يدخل السياسة من البداية.

فالمنصب ينتهي.

والانتخابات تنتهي.

والقيادة تتغير.

لكن الأثر الذي يتركه الإنسان في المجتمع يمكن أن يستمر طويلًا.

وفي النهاية، الحزب الذي يستحق أن يعيش ليس الحزب الذي ينجح فقط في الوصول إلى السلطة، بل الحزب الذي يستطيع أن يثبت أن السلطة يمكن أن تكون وسيلة لخدمة المجتمع، وأن الاختلاف يمكن أن يكون مصدر قوة، وأن السياسة يمكن أن تكون أخلاقًا ومسؤولية قبل أن تكون منصبًا ونفوذًا.

وهنا تبدأ المرحلة الأصعب في رحلة السياسي:

بعد أن يختار الحزب، وبعد أن يتعلم التنظيم، وبعد أن يدخل المنافسة، ماذا سيحدث عندما يصل إلى الانتخابات؟

كيف تُبنى الحملة؟

كيف يتم اختيار المرشح؟

كيف يفكر الناخب؟

كيف تتشكل الصورة السياسية؟

وكيف يتحول المرشح من شخص يريد الفوز إلى مسؤول مطالب بتبرير الثقة التي حصل عليها؟

هذه الأسئلة تقودنا إلى الفصل التالي، حيث ننتقل من داخل الحزب إلى قلب المعركة الانتخابية نفسها.

الفصل الثامن

الانتخابات في المغرب: من الحملة إلى صندوق الاقتراع وما بعد الفوز

الانتخابات هي اللحظة التي تخرج فيها السياسة من مكاتب الأحزاب إلى الشارع.

في الانتخابات تصبح البرامج أمام المواطن، وتصبح الوعود أمام الاختبار، ويصبح السياسي مطالبًا بأن يقنع الناس بأن مشروعه يستحق ثقتهم.

لكن الانتخابات ليست مجرد يوم يذهب فيه المواطن إلى صندوق الاقتراع.

إنها عملية طويلة تبدأ قبل ذلك بكثير.

تبدأ عندما يفكر شخص في الترشح.

ثم تبدأ مرحلة البحث عن الحزب أو التنظيم.

ثم اختيار الدائرة.

ثم بناء الفريق.

ثم إعداد البرنامج.

ثم التواصل مع المواطنين.

ثم خوض المنافسة.

ثم انتظار النتيجة.

لكن النتيجة نفسها ليست نهاية القصة.

فإذا فاز المرشح، تبدأ مرحلة أصعب.

وإذا خسر، تبدأ مرحلة أخرى من التعلم والمراجعة.

ولهذا فإن فهم الانتخابات يحتاج إلى النظر إليها باعتبارها دورة سياسية كاملة، وليس باعتبارها مجرد منافسة على المقاعد.

قرار الترشح

الترشح للانتخابات قرار كبير.

قد يبدو للناس بسيطًا: شخص قرر أن يترشح.

لكن وراء القرار توجد أسئلة كثيرة.

لماذا يريد الترشح؟

ما الذي يريد تغييره؟

هل لديه معرفة بالشأن العام؟

هل يستطيع تحمل المسؤولية؟

هل يستطيع تحمل النقد؟

هل لديه الوقت الكافي؟

هل يعرف حدود الصلاحيات التي يمنحها له المنصب الذي يسعى إليه؟

هل يدخل الانتخابات لخدمة الناس، أم للحصول على مكانة؟

هذه الأسئلة يجب أن يطرحها الإنسان على نفسه قبل أن يطرحها الآخرون عليه.

فالترشح ليس مجرد طموح.

إنه إعلان ضمني عن استعداد الشخص لتحمل مسؤولية عامة.

ومن يطلب ثقة المواطنين يجب أن يكون مستعدًا لأن يعيش تحت أعينهم.

اختيار الحزب

قد يترشح الشخص بشكل مستقل في بعض السياقات، وقد يختار الانضمام إلى حزب.

والانضمام إلى الحزب يضيف مسؤوليات أخرى.

فالمرشح لا يمثل نفسه فقط.

بل يصبح مرتبطًا باسم الحزب وبرنامجه وصورته.

ولهذا يجب على المرشح أن يسأل نفسه قبل قبول الترشح:

هل أؤمن فعلًا بمبادئ الحزب؟

هل أستطيع الدفاع عن برنامجه؟

هل أقبل بقراراته التنظيمية؟

هل أستطيع الاختلاف داخله بطريقة مسؤولة؟

وهل سأبقى وفيًا للمبادئ إذا تغيرت الظروف؟

الترشح باسم حزب فقط لأنه يمتلك حظوظًا انتخابية أكبر قد يحقق مكسبًا قصير الأجل، لكنه قد يخلق مشكلة على المدى الطويل.

فالسياسة ليست فقط حساب فرص الفوز.

إنها أيضًا بناء هوية سياسية.

اختيار المرشح داخل الحزب

اختيار المرشح من أكثر المراحل حساسية داخل الأحزاب.

فالحزب لديه عدد من الأعضاء، لكن المقاعد الانتخابية محدودة.

وهنا تظهر المنافسة الداخلية.

كل شخص يرى نفسه قادرًا على تمثيل الحزب.

وقد يكون أكثر من شخص مؤهلًا فعلًا.

المشكلة تبدأ عندما تصبح معايير الاختيار غير واضحة.

إذا كانت الكفاءة هي المعيار، يجب أن يعرف الجميع ذلك.

وإذا كانت الخبرة التنظيمية مهمة، يجب أن تكون القاعدة واضحة.

وإذا كانت القدرة على الفوز مهمة، يجب ألا تتحول إلى المعيار الوحيد.

فالمرشح الذي يستطيع الفوز ليس بالضرورة قادرًا على ممارسة المسؤولية بعد الفوز.

وقد يكون المرشح محبوبًا لكنه لا يمتلك معرفة كافية.

وقد يكون شخص آخر أقل شهرة لكنه يمتلك كفاءة كبيرة.

لذلك فإن اختيار المرشح يجب أن يكون عملية متوازنة بين القدرة على الفوز والقدرة على المسؤولية.

المرشح قبل الحملة

قبل أن تبدأ الحملة، يجب أن يعرف المرشح ماذا يريد أن يقول.

ليس من الحكمة أن يدخل الانتخابات بمجموعة عشوائية من الوعود.

يجب أن يكون لديه تصور واضح.

ما المشكلة؟

لماذا توجد؟

ما الحل؟

من المسؤول عن الحل؟

ما الموارد المطلوبة؟

كم يحتاج التنفيذ من الوقت؟

وما الذي يستطيع المنتخب فعله فعلًا؟

هذه الأسئلة تفرق بين البرنامج الحقيقي والخطاب الانتخابي.

البرنامج ليس قائمة أمنيات.

إنه محاولة لتحويل الطموح إلى خطوات عملية.

معرفة الدائرة الانتخابية

لا يمكن للمرشح أن يخوض الانتخابات وهو لا يعرف المنطقة التي يريد تمثيلها.

يجب أن يعرف طبيعة السكان.

ما هي المشاكل الأساسية؟

ما هي الفئات العمرية؟

ما هي الأنشطة الاقتصادية؟

ما وضع التعليم؟

ما وضع الصحة؟

كيف هي المواصلات؟

ما هي مشاكل الشباب؟

ما هي مشاكل النساء؟

ما هي مشاكل التجار؟

ما هي مشاكل الفلاحين أو المهنيين بحسب المنطقة؟

لكن معرفة المنطقة لا تعني جمع معلومات انتخابية فقط.

بل تعني فهم حياة الناس.

السياسي الذي لا يعرف كيف يعيش المواطن العادي قد يقدم برنامجًا لا علاقة له بالواقع.

الاستماع قبل الكلام

من الأخطاء الشائعة في الحملات أن يتحدث المرشح طوال الوقت.

يشرح.

يعد.

يهاجم.

يقدم نفسه.

لكن السياسة الجيدة تبدأ بالاستماع.

يجب على المرشح أن يسمع المواطن.

أن يعرف ماذا يريد.

أن يعرف ما الذي يزعجه.

أن يعرف ما الذي فقد الناس الثقة بسببه.

أن يسمع حتى من لا يؤيده.

وهذه نقطة مهمة جدًا.

من يؤيدك سيخبرك غالبًا بما تريد سماعه.

أما من يعارضك فقد يخبرك عن نقطة ضعفك.

لذلك فإن المرشح الذي لا يسمع إلا أنصاره يدخل الانتخابات بصورة غير واقعية عن نفسه.

الحملة الانتخابية

الحملة هي محاولة لإقناع المواطنين.

لكن الإقناع ليس مجرد تكرار اسم المرشح.

يجب أن تكون هناك رسالة.

من نحن؟

ماذا نريد؟

ما المشكلة التي نريد حلها؟

كيف سنعمل؟

ولماذا يجب أن يثق بنا المواطن؟

كل حملة ناجحة تحتاج إلى وضوح.

الناخب لديه وقت محدود.

وقد يتابع عشرات المرشحين والأحزاب.

إذا كان خطاب المرشح معقدًا جدًا، قد لا يصل.

وإذا كان سطحيًا جدًا، قد يفقد المصداقية.

ولهذا يجب أن تكون الرسالة بسيطة دون أن تكون فارغة.

الشعار السياسي

الشعار يمكن أن يكون مفيدًا لأنه يسهل تذكر الحملة.

لكن الشعار ليس برنامجًا.

يمكن أن يقول المرشح:

نريد التغيير.

لكن المواطن من حقه أن يسأل:

أي تغيير؟

كيف؟

وفي أي مجال؟

وبأي موارد؟

ومتى؟

كلما كان الشعار أكبر، كان السؤال عن التفاصيل أهم.

الوعود الانتخابية

الوعود جزء من الانتخابات.

لكن الوعود غير الواقعية يمكن أن تضر بالسياسة أكثر مما تفيد المرشح.

قد يكون من السهل أن يقول السياسي:

سأحل البطالة.

سأقضي على الفقر.

سأصلح كل الطرق.

سأوفر فرص العمل للجميع.

لكن هذه القضايا أكبر من صلاحيات فرد أو مجلس أو جماعة.

السياسي المسؤول يشرح للمواطن حدود سلطته.

فعضو المجلس المحلي لا يستطيع أن يقرر وحده سياسة الدولة الاقتصادية.

والنائب البرلماني لا يستطيع وحده بناء كل مستشفى.

والمنتخب المحلي لا يستطيع تغيير كل القوانين.

الصدق في تحديد الصلاحيات ليس ضعفًا.

بل قوة.

الناخب الذكي

من الخطأ النظر إلى الناخب باعتباره شخصًا يسهل خداعه.

الناخب قد يخطئ، لكنه يستطيع أيضًا أن يقارن.

قد يسأل.

وقد يتذكر.

وقد يغير رأيه.

وقد يرفض مرشحًا رغم قدرته على الإنفاق.

الناخب ليس مجرد مستقبل للدعاية.

إنه طرف في العملية السياسية.

وكلما ارتفع وعي المواطن، أصبحت المنافسة أكثر اعتمادًا على البرامج.

لكن المسؤولية لا تقع على المواطن وحده.

الأحزاب أيضًا مسؤولة عن رفع مستوى النقاش.

إذا قدمت الأحزاب برامج سطحية، فمن الصعب أن نتوقع نقاشًا سياسيًا عميقًا.

إذا قدمت برامج جادة، فإنها تجبر المنافسين على الرد عليها.

المنافسة بين البرامج

المنافسة السياسية الصحية هي أن يقول حزب:

هذه مشكلتنا.

وهذا تحليلنا.

وهذه خطتنا.

وهذا التمويل المتوقع.

وهذه المدة.

وهذه النتائج التي سنقيس بها نجاحنا.

ثم يأتي الحزب الآخر بخطة مختلفة.

ويشرح لماذا يعتقد أن خطته أفضل.

بهذا الشكل تتحول الانتخابات إلى نقاش حول المستقبل.

أما إذا تحولت المنافسة إلى إهانة الأشخاص والتشكيك في النوايا، فإن المواطن يخسر.

الخصم السياسي ليس عدوًا.

والمنافسة لا تحتاج إلى الكراهية.

الخطاب السياسي

الكلمات لها قوة كبيرة.

يمكن لكلمة أن تقنع.

ويمكن لكلمة أن تخلق خلافًا.

ويمكن لخطاب متوتر أن يقسم المجتمع.

لذلك يجب على السياسي أن ينتبه إلى لغته.

لا يجب أن يحرض على فئة.

ولا يجب أن يهين المنافسين.

ولا يجب أن ينشر معلومات غير موثوقة.

ولا يجب أن يستخدم الخوف والكراهية كأدوات انتخابية.

السياسي الذي يربح الانتخابات بخطاب سام قد يكتشف لاحقًا أنه خلق مجتمعًا أكثر انقسامًا.

أما السياسي الذي يحترم الناس، حتى عندما يختلف معهم، فإنه يبني صورة أكثر استقرارًا.

الحملة في الشارع

الشارع يبقى عنصرًا مهمًا في السياسة.

اللقاءات المباشرة تمنح المرشح فرصة لفهم الناس بطريقة لا تمنحها وسائل التواصل وحدها.

في الشارع يرى السياسي ردود الأفعال الحقيقية.

يسمع الأسئلة.

يرى المشاكل.

ويكتشف أحيانًا أن ما يعتقد أنه أهم قضية ليس هو ما يراه المواطن أهم شيء.

لكن النزول إلى الشارع يجب ألا يكون مجرد استعراض.

إذا زار السياسي حيًا قبل الانتخابات فقط ثم اختفى بعد ذلك، فإن المواطن سيتذكر.

الاستمرارية هي التي تبني الثقة.

المرشح ووسائل التواصل الاجتماعي

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الحملات الحديثة.

يمكن للمرشح أن يتحدث مباشرة إلى الجمهور.

يمكنه نشر برنامجه.

يمكنه شرح مواقفه.

يمكنه الرد على الأسئلة.

يمكنه عرض أنشطته.

لكن وسائل التواصل لها جانب آخر.

سرعة انتشار الأخطاء.

وسرعة انتشار الشائعات.

والاقتباسات المبتورة.

والصور القديمة.

والمعلومات المضللة.

لذلك يجب أن يتعامل الفريق الانتخابي مع الفضاء الرقمي بحذر ومسؤولية.

ليس كل ما يحقق المشاهدة مفيدًا سياسيًا.

قد يحقق مقطع مثير ملايين المشاهدات، لكنه يضر بسمعة المرشح.

السياسة ليست سباقًا في عدد المشاهدات.

إنها سباق في بناء الثقة.

الصورة السياسية

الصورة مهمة.

لكن الصورة وحدها لا تكفي.

يمكن للمرشح أن يظهر بمظهر بسيط.

أو يظهر وسط المواطنين.

أو يرتدي بطريقة معينة.

أو يتحدث بطريقة شعبية.

كل ذلك يمكن أن يساعد في التواصل.

لكن إذا كانت الصورة مختلفة تمامًا عن السلوك بعد الانتخابات، فإنها تصبح مجرد دعاية.

أفضل صورة سياسية هي أن تكون الصورة قريبة من الحقيقة.

إذا كان السياسي متواضعًا، فليظهر كما هو.

وإذا كان لديه خبرة، فليشرحها.

وإذا أخطأ، فليعترف.

المصداقية لا تُصنع بالكامل بواسطة فريق العلاقات العامة.

إنها نتيجة تراكم السلوك.

المال أثناء الحملة

كما تناولنا في الفصل السابق، تحتاج الحملات إلى المال.

لكن المال يجب أن يخضع للقانون والشفافية.

وهناك فرق بين إنفاق مشروع على الحملة وبين استخدام المال للتأثير غير المشروع في الناخبين.

الحملة تحتاج إلى مطبوعات.

وقد تحتاج إلى وسائل نقل.

وقد تحتاج إلى تنظيم لقاءات.

وقد تحتاج إلى أدوات تواصل.

هذه أمور مرتبطة بالنشاط الانتخابي.

لكن عندما يتحول المال إلى وسيلة لشراء الولاءات أو استغلال حاجة الناس، فإن جوهر المنافسة يتضرر.

وهنا تظهر أهمية الرقابة والقانون والوعي المواطن.

المرشح الذي يعتقد أن المال يمكن أن يشتري كل شيء قد يفوز، لكنه لا يشتري بالضرورة الاحترام.

المرشح والفئات الاجتماعية

الحملة لا يجب أن تتعامل مع المجتمع ككتلة واحدة.

هناك الشباب.

هناك كبار السن.

هناك النساء.

هناك العمال.

هناك المهنيون.

هناك التجار.

هناك الطلبة.

هناك الفلاحون.

هناك أصحاب المقاولات.

هناك أشخاص يبحثون عن العمل.

وهناك أشخاص لديهم مشاريعهم الخاصة.

كل فئة لديها قضايا مختلفة.

لكن السياسي يجب ألا يقع في فخ تقديم وعود متناقضة لكل فئة فقط للحصول على أصواتها.

السياسة الجادة تحتاج إلى رؤية شاملة.

قد تكون هناك مطالب خاصة لفئة معينة، لكن يجب أن تنسجم مع المصلحة العامة.

الحملة والهوية المحلية

في الانتخابات المحلية، تلعب هوية المنطقة دورًا مهمًا.

الناس يريدون شخصًا يعرف المنطقة.

لكن الانتماء المحلي يجب ألا يتحول إلى إقصاء للآخرين.

لا يجب أن تكون السياسة:

نحن ضدهم.

بل:

نحن نريد تطوير منطقتنا مع احترام الجميع.

المنتخب المحلي يجب أن يكون ممثلًا لجميع المواطنين، وليس فقط لمن صوتوا له.

يوم الاقتراع

يوم الاقتراع هو لحظة الاختبار.

بعد أسابيع أو أشهر من الخطابات واللقاءات، يصل الجميع إلى لحظة واحدة.

المواطن يدخل ويختار.

هنا يجب احترام العملية الانتخابية والقواعد المنظمة لها.

لا مكان للعنف.

ولا مكان للتهديد.

ولا مكان للضغط.

ولا مكان لمحاولة التأثير غير المشروع على إرادة الناخب.

الانتخابات تفقد معناها إذا لم يكن المواطن قادرًا على الاختيار بحرية.

احترام النتيجة

هذه من أهم علامات النضج السياسي.

إذا فاز المرشح، يجب أن يتواضع.

وإذا خسر، يجب أن يحترم النتيجة وفق المساطر القانونية.

قد يعتقد المرشح أن هناك أخطاء.

ومن حقه أن يعترض عبر الطرق القانونية.

لكن الفرق كبير بين الاعتراض القانوني ورفض العملية لمجرد أن النتيجة لم تعجبه.

الديمقراطية لا تعني الفوز دائمًا.

تعني قبول قواعد المنافسة.

السياسي الذي يعرف كيف يخسر يمكن أن يصبح أقوى سياسيًا في المستقبل.

ما بعد الفوز

وهنا تبدأ القصة الحقيقية.

الناس غالبًا يهتمون بالحملة.

لكن المواطن يحتاج إلى السياسي أكثر بعد الانتخابات.

المنتخب أصبح مسؤولًا.

والناس الذين صوتوا له ينتظرون النتائج.

والذين لم يصوتوا له أيضًا أصبحوا تحت مسؤوليته.

وهنا يجب أن تتغير عقلية المرشح.

لم يعد يقول:

أنا أريد أن أفوز.

بل:

أنا مسؤول الآن.

المسؤولية بعد الانتخابات

بعد الفوز، تظهر حدود السلطة.

قد يكتشف المنتخب أن بعض المشاكل ليست من اختصاصه.

وقد يكتشف أن الميزانية محدودة.

وقد يكتشف أن المشروع يحتاج إلى تنسيق مع مؤسسات أخرى.

وقد يكتشف أن بعض الوعود تحتاج إلى وقت طويل.

وهنا يجب أن يكون صادقًا.

لا يستطيع المنتخب أن يفعل كل شيء.

لكن يستطيع أن يفعل شيئًا مهمًا:

أن يعمل بجد.

أن يشرح.

أن يتابع.

أن يراقب.

أن يقترح.

أن ينسق.

وأن يقول للمواطن بوضوح ما يمكن وما لا يمكن.

المواطن بعد الانتخابات

المواطن أيضًا لديه دور بعد الانتخابات.

لا يجب أن ينتظر أربع أو خمس سنوات حتى يتذكر السياسة.

يجب أن يتابع المنتخب.

أن يسأل عن الوعود.

أن يقرأ القرارات.

أن يشارك في النقاش العام.

أن يستخدم الوسائل القانونية المتاحة له.

الرقابة الشعبية لا تعني الفوضى.

بل تعني مواطنًا واعيًا يسأل ويحترم المؤسسات.

الوعود التي لم تتحقق

ليس كل وعد لم يتحقق دليلًا على أن السياسي كاذب.

قد تتغير الظروف.

وقد تتغير الميزانية.

وقد تظهر أزمة.

وقد تتغير الأولويات.

لكن السياسي المسؤول يجب أن يشرح.

ما الذي تحقق؟

ما الذي تأخر؟

لماذا؟

ما البديل؟

الصمت هو المشكلة.

عندما لا يشرح السياسي شيئًا، يبدأ المواطن في تفسير الأمور بنفسه.

وقد يكون تفسيره سلبيًا.

الاعتراف بالفشل

من أصعب الأشياء على السياسي أن يقول:

لقد أخطأت.

لكن هذه الجملة يمكن أن تكون علامة قوة.

السياسي الذي يعترف بخطئه يستطيع تصحيحه.

أما الذي ينكر كل شيء، فقد يستمر في الخطأ.

المجتمع لا يحتاج إلى سياسيين يدعون الكمال.

بل يحتاج إلى سياسيين يعرفون كيف يتعلمون.

المحاسبة

المحاسبة ليست انتقامًا.

إنها جزء من المسؤولية.

إذا تولى الإنسان منصبًا عامًا، فمن الطبيعي أن يُسأل:

ماذا فعلت؟

كيف اتخذت القرار؟

ما النتائج؟

ما الأموال التي أنفقت؟

هل احترمت القانون؟

هذه الأسئلة لا يجب أن تُفهم كعداء.

بل هي أساس الثقة.

المنتخب الذي يقبل المحاسبة يثبت أنه يفهم معنى المنصب.

الانتخابات والتداول

الديمقراطية تحتاج إلى إمكانية التداول.

لا ينبغي أن يصبح المنصب ملكًا دائمًا لشخص.

التغيير السياسي طبيعي.

قد يأتي حزب جديد.

وقد يظهر مرشح جديد.

وقد يخسر سياسي كان قويًا.

هذه ليست كارثة.

بل هي جزء من الحياة الديمقراطية.

السياسي الذي يعرف أن منصبه مؤقت يتعامل معه بطريقة مختلفة.

لا يعتبره ملكًا.

بل أمانة.

المنتخب والمواطن الذي لم يصوت له

من أهم الاختبارات أن يتعامل السياسي مع من لم يصوت له.

إذا فاز شخص في الانتخابات، فهو لا يصبح مسؤولًا عن أنصاره فقط.

بل عن الجميع.

المدرسة العامة للجميع.

الطريق للجميع.

المرفق العمومي للجميع.

القانون للجميع.

وهذا هو الفرق بين رجل الحملة ورجل الدولة.

رجل الحملة يبحث عن الأصوات.

رجل الدولة يبحث عن المصلحة العامة.

الانتخابات كمدرسة للمجتمع

الانتخابات ليست فقط وسيلة لاختيار المسؤولين.

إنها أيضًا مدرسة للمجتمع.

يتعلم المواطن فيها المقارنة.

ويتحدث عن البرامج.

ويتعرف على المرشحين.

ويناقش مستقبل منطقته.

لكن الانتخابات يمكن أن تصبح أيضًا مصدرًا للانقسام إذا تحول التنافس إلى عداوة.

ولهذا يجب أن نتعلم أن الانتخابات تنتهي.

بعد انتهاء التصويت، يبقى المجتمع.

ويبقى الجار جارًا.

ويبقى المواطن مواطنًا.

ويبقى الوطن للجميع.

السياسة التي تفسد العلاقات الاجتماعية بسبب الانتخابات تحتاج إلى مراجعة نفسها.

المنافسة مؤقتة.

أما المجتمع فهو مستمر.

الانتخابات والمستقبل

كل انتخابات تغير شيئًا.

قد تغير المسؤولين.

وقد تغير موازين القوى.

وقد تكشف نقاط قوة وضعف الأحزاب.

وقد تظهر وجوه جديدة.

وقد تكشف أن المجتمع تغير.

ولهذا يجب على الأحزاب أن تقرأ الانتخابات ليس فقط من خلال عدد المقاعد.

بل من خلال الرسائل التي يرسلها المواطنون.

لماذا نجح هذا الحزب؟

لماذا تراجع ذاك؟

لماذا ارتفع التصويت في منطقة؟

لماذا انخفض في أخرى؟

لماذا لم يشارك بعض الناس؟

هذه الأسئلة أهم من الاحتفال بالنتيجة.

الديمقراطية بعد الصندوق

صندوق الاقتراع مهم جدًا.

لكنه ليس الديمقراطية كلها.

الديمقراطية هي أيضًا ما يحدث بعد الصندوق.

هل يحترم المسؤول القانون؟

هل يحترم المعارضة؟

هل يحترم المواطن؟

هل يشرح قراراته؟

هل يقبل النقد؟

هل توجد رقابة؟

هل يستطيع الصحفي أن يسأل؟

هل يستطيع المواطن أن يعترض؟

هل يستطيع المجتمع المدني أن يراقب؟

هذه الأسئلة تحدد جودة الديمقراطية أكثر مما تحدده لحظة التصويت وحدها.

السياسي الذي يفهم الانتخابات بهذه الطريقة لن يرى الناخب كصوت فقط.

سيراه مواطنًا.

وسيحترم المواطن قبل الانتخابات وبعدها.

الخسارة كجزء من المسار

قد يخسر الإنسان الانتخابات.

وقد يشعر بالإحباط.

لكن الهزيمة لا تعني أن تجربته انتهت.

يمكن أن تكون بداية التعلم.

ربما لم يكن البرنامج واضحًا.

ربما كان التواصل ضعيفًا.

ربما اختير التوقيت بشكل سيئ.

ربما لم يفهم المرشح حاجات المنطقة.

ربما كان الحزب نفسه يعاني من مشكلة.

المهم هو تحليل النتيجة بصدق.

ليس كل فشل مؤامرة.

وليس كل نجاح عبقرية.

السياسة أكثر تعقيدًا.

ولهذا يحتاج السياسي إلى القدرة على مراجعة نفسه.

المرشح الذي يريد أن يصبح سياسيًا حقيقيًا

إذا أراد الإنسان دخول الانتخابات، فعليه أن يسأل نفسه أسئلة كثيرة قبل أن يطبع أول ملصق وقبل أن ينظم أول لقاء.

هل أنا مستعد للنقد؟

هل أنا مستعد للخسارة؟

هل أستطيع احترام المنافس؟

هل أستطيع رفض استعمال وسائل غير مشروعة حتى لو استعملها غيري؟

هل أستطيع أن أقول للمواطن الحقيقة عندما تكون غير مريحة؟

هل أستطيع أن أفي بوعدي؟

وإذا لم أستطع، هل أستطيع أن أشرح السبب؟

هل أستطيع أن أتعامل مع السلطة باعتبارها مسؤولية؟

إذا كانت الإجابة نعم، فقد بدأ الطريق الصحيح.

أما إذا كان الهدف هو الشهرة والمال والانتقام والمكانة فقط، فقد يكون من الأفضل إعادة التفكير في القرار قبل الدخول إلى السياسة.

الانتخابات ليست لعبة

قد يتعامل بعض الناس مع الانتخابات وكأنها لعبة للفوز والخسارة.

لكن خلف كل مقعد هناك مواطنون.

وخلف كل قرار هناك مصالح.

وخلف كل قانون توجد حياة أشخاص.

وخلف كل ميزانية توجد أموال عامة.

لذلك فإن الانتخابات ليست لعبة.

هي وسيلة لاختيار من سيتحمل جزءًا من مسؤولية المجتمع.

ومن هنا يجب أن يكون التعامل معها جادًا.

الخلاصة

الانتخابات لحظة عظيمة في الحياة السياسية لأنها تمنح المواطن فرصة للتعبير عن إرادته واختيار من يراه مناسبًا لتمثيله ضمن القواعد القانونية والمؤسساتية.

لكن الانتخابات لا تبدأ يوم الاقتراع.

تبدأ عندما يفكر الإنسان في الترشح.

وتبدأ عندما يختار الحزب مرشحه.

وتبدأ عندما يصوغ البرنامج.

وتبدأ عندما ينزل السياسي إلى الشارع ويستمع.

وتستمر أثناء الحملة.

وتبلغ ذروتها في صندوق الاقتراع.

لكنها لا تنتهي هناك.

فالنتيجة تفتح مرحلة جديدة.

إذا فاز المرشح، تبدأ المسؤولية.

وإذا خسر، تبدأ المراجعة.

وفي الحالتين يجب أن يبقى المواطن في مركز العملية السياسية.

السياسي الجيد ليس من يعرف كيف يطلب صوت المواطن فقط.

بل من يعرف كيف يحترم المواطن بعد أن يحصل على صوته.

وليس السياسي القوي من يستطيع الوصول إلى المنصب فقط.

بل من يستطيع استخدام المنصب دون أن يتحول المنصب إلى ملكية شخصية.

وليست قيمة الانتخابات في عدد الملصقات ولا في حجم التجمعات ولا في قوة الشعارات.

قيمتها في أن المواطن يشعر أن صوته له معنى.

وأن المرشح يعرف أن الثقة ليست شيكًا على بياض.

وأن الفائز يعرف أن المنصب مؤقت.

وأن الخاسر يعرف أن الهزيمة ليست نهاية الطريق.

وأن الجميع يقبلون في النهاية أن السياسة يجب أن تبقى داخل إطار القانون والمؤسسات.

وهنا نصل إلى سؤال جديد أكثر عمقًا:

ماذا يحدث للسياسي بعد أن يصل إلى السلطة؟

كيف يتغير الإنسان عندما يصبح مسؤولًا؟

كيف يتعامل مع المواطنين؟

كيف يتخذ القرار؟

كيف يواجه الإغراءات؟

كيف يتعامل مع المعارضة؟

كيف يحافظ على مبادئه؟

وهل يستطيع أن يبقى قريبًا من الإنسان الذي كان عليه قبل أن يصبح صاحب سلطة؟

لأن الوصول إلى السلطة قد يكون صعبًا.

لكن الأصعب هو أن تصل إليها، ثم تعرف كيف تبقى إنسانًا وأنت تمارسها.

وهذه ستكون نقطة الانطلاق للفصل القادم: السياسي والسلطة، من حلم التغيير إلى امتحان المسؤولية.

الفصل التاسع

السياسي والمواطن: الثقة، التمثيل، والبحث عن المصلحة العامة

في قلب كل حياة سياسية يوجد شخصان لا يمكن الفصل بينهما: السياسي والمواطن.

السياسي يريد أن يمثل.

والمواطن يريد أن يجد من يمثله.

السياسي يحتاج إلى ثقة الناس.

والمواطن يحتاج إلى مسؤول يثق به.

وبين الاثنين توجد الانتخابات، والأحزاب، والبرامج، والمؤسسات، والقوانين، والحملات، والخطابات.

لكن وراء كل هذه المؤسسات توجد علاقة إنسانية وسياسية أعمق.

علاقة الثقة.

فالسياسة في نهايتها ليست فقط قوانين وأرقامًا ومقاعد برلمانية.

إنها أيضًا ثقة.

وإذا فقد المواطن ثقته في السياسي، يصبح الخطاب السياسي مهما كان جميلًا أقل تأثيرًا.

وإذا فقد السياسي ثقته في المواطن، قد يبدأ بالنظر إليه فقط باعتباره رقمًا انتخابيًا.

ومن هنا تبدأ المشكلة.

المواطن ليس رقمًا.

والسياسي ليس مجرد مرشح.

كلاهما جزء من علاقة تقوم على المسؤولية المتبادلة.

من هو المواطن في الحياة السياسية؟

المواطن ليس مجرد شخص يذهب إلى صندوق الاقتراع مرة كل عدة سنوات.

هذه نظرة ضيقة جدًا.

المواطن هو صاحب الحق في السؤال والمراقبة والمناقشة والمشاركة والتعبير والاختلاف.

وهو في الوقت نفسه صاحب مسؤولية.

فكما أن السياسي مطالب باحترام القانون، المواطن أيضًا مطالب باحترام المؤسسات والقواعد الديمقراطية.

الديمقراطية لا تقوم على أن السياسي يقدم كل شيء للمواطن، ولا على أن المواطن يطلب كل شيء من السياسي.

بل تقوم على علاقة أكثر نضجًا.

المواطن يختار.

والسياسي يتعهد.

المؤسسات تنفذ.

والقانون ينظم.

والمجتمع يراقب.

وعندما يحدث خلل في هذه الحلقة، تبدأ أزمة الثقة.

لماذا يفقد المواطن ثقته؟

قد يفقد المواطن الثقة لأسباب كثيرة.

ربما سمع وعودًا لم تتحقق.

ربما شعر أن السياسي لا يظهر إلا في فترة الانتخابات.

ربما لم يفهم لماذا اتخذت الحكومة قرارًا معينًا.

ربما شاهد صراعات سياسية لا علاقة لها بمشاكله اليومية.

ربما رأى مسؤولين يتغيرون بينما تبقى مشاكله نفسها.

وقد يشعر أحيانًا أن السياسيين يتحدثون بلغة مختلفة عن لغة المواطن.

المواطن يتحدث عن البطالة.

والسياسي يتحدث عن المؤشرات.

المواطن يتحدث عن ارتفاع الأسعار.

والسياسي يتحدث عن التوازنات الاقتصادية.

المواطن يتحدث عن المستشفى القريب منه.

والسياسي يتحدث عن إصلاح المنظومة الصحية.

كل هذه الكلمات قد تكون صحيحة، لكن المشكلة تبدأ عندما لا يستطيع المواطن رؤية العلاقة بين الخطاب السياسي وحياته اليومية.

السياسة التي لا تصل إلى حياة المواطن تبقى مجرد خطاب.

الوعود الانتخابية

الوعد الانتخابي جزء طبيعي من المنافسة السياسية.

كل مرشح يريد أن يقدم شيئًا للمواطن.

لكن هناك فرق بين الوعد وبين بيع الوهم.

السياسي الجاد يعرف حدود صلاحياته.

يعرف ميزانية الجماعة.

ويعرف صلاحيات البرلمان.

ويعرف اختصاصات الحكومة.

ويعرف ما يمكن أن يقرره المنتخب وما يحتاج إلى مؤسسات أخرى.

أما السياسي الذي يعد المواطن بكل شيء، فهو غالبًا لا يحترم ذكاء المواطن.

قد يقول للناس إنه سيحل مشكلة تحتاج إلى قرارات وطنية وهو لا يملك صلاحية ذلك.

وقد يعد بخلق آلاف الوظائف دون أن تكون لديه أدوات اقتصادية لتحقيق ذلك.

وقد يعد بمشاريع ضخمة دون توضيح مصادر التمويل.

وهنا يتحول الخطاب من برنامج إلى حلم انتخابي.

المواطن لا يحتاج إلى سياسي يعده بكل شيء.

يحتاج إلى سياسي يقول له بصدق:

هذا ما أستطيع فعله.

وهذا ما لا أستطيع فعله.

وهذه هي المدة.

وهذه هي التكلفة.

وهذه هي الصعوبات.

هذه اللغة قد تكون أقل إثارة من الشعارات، لكنها أكثر احترامًا للمواطن.

المواطن يريد النتيجة

السياسي قد يهتم بالتصريحات والمواقف.

لكن المواطن في النهاية ينظر إلى النتيجة.

هل تحسنت الطريق؟

هل أصبح الوصول إلى الإدارة أسهل؟

هل تحسن النقل؟

هل أصبحت الخدمات الصحية أفضل؟

هل تحسن التعليم؟

هل ظهرت فرص اقتصادية؟

هل أصبحت المدينة أو القرية أكثر تنظيمًا؟

هذه الأسئلة هي التي تحدد تقييم المواطن.

ولهذا يجب على السياسي أن يفهم أن الصورة الإعلامية لا تستطيع أن تعوض إلى الأبد عن غياب النتائج.

قد ينجح السياسي في حملة إعلامية.

وقد يحصل على انتشار كبير.

لكن إذا لم يشعر المواطن بأي تغيير حقيقي، فإن الصورة ستبدأ في التراجع.

الفرق بين الخدمة والزبونية

من أكثر القضايا حساسية في العلاقة بين السياسي والمواطن مسألة الخدمات.

المواطن قد يطلب مساعدة من منتخب أو مسؤول.

وقد تكون المساعدة مشروعة.

لكن يجب أن يبقى الفرق واضحًا بين مساعدة المواطن في الوصول إلى حقه وبين منح المواطن امتيازًا لأنه مؤيد سياسي.

إذا كان للمواطن حق قانوني، يجب أن يحصل عليه سواء صوت للسياسي أم لم يصوت له.

هذه قاعدة أساسية.

الخدمة العامة ليست هدية من المنتخب.

إنها حق للمواطن.

عندما يفهم المواطن هذه الحقيقة، يصبح أكثر استقلالًا سياسيًا.

وعندما يفهم السياسي هذه الحقيقة، يصبح أكثر التزامًا بالمؤسسة.

السياسي الذي يقول للمواطن: "أنا أعطيتك هذا "قد يكون يحول الحق العام إلى فضل شخصي.

أما السياسي الذي يقول: "هذا حقك وسأساعدك في الوصول إليه عبر القانون"، فهو يقوي الدولة.

الوساطة

الوساطة جزء معقد من الحياة الاجتماعية.

في بعض الأحيان يحتاج المواطن إلى شخص يشرح له الإجراءات أو يساعده على فهم الإدارة.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح القانون غير كافٍ دون معرفة شخص معين.

عندها يشعر المواطن أن الدولة لا تعمل إلا عبر العلاقات.

وهذا يخلق نوعًا من عدم المساواة.

الشخص الذي لديه شبكة علاقات يستطيع الوصول.

والشخص الذي لا يعرف أحدًا ينتظر.

ولهذا فإن بناء دولة المؤسسات يعني تقليل الحاجة إلى الوساطة.

يجب أن تكون الإجراءات واضحة.

ويجب أن تكون المعلومة متاحة.

ويجب أن يعرف المواطن حقوقه.

ويجب أن يستطيع متابعة ملفه دون الحاجة إلى الاتصال بشخص نافذ.

كلما أصبحت الإدارة أكثر وضوحًا ورقمنة وتنظيمًا، قلت مساحة الوساطة غير الضرورية.

السياسي الذي يسمع

من أهم صفات السياسي الناجح القدرة على الاستماع.

الكلام سهل.

لكن الاستماع صعب.

لأن الاستماع يعني أن تقبل احتمال أن يكون المواطن على حق.

ويعني أن تسمع شخصًا غاضبًا دون أن تعتبر غضبه إهانة.

ويعني أن تسمع انتقادًا دون أن تعتبره مؤامرة.

ويعني أن تعترف بأنك لا تعرف كل شيء.

السياسي الذي لا يسمع المواطنين يعيش داخل دائرة مغلقة.

يسمع مستشاريه.

يسمع أعضاء حزبه.

يسمع المقربين منه.

ثم يعتقد أنه يعرف المجتمع.

لكن المجتمع أكبر من محيطه.

ولهذا يحتاج السياسي إلى النزول إلى الواقع.

زيارة الأحياء.

الاستماع إلى الشباب.

الحديث مع المهنيين.

الاقتراب من الأسر.

فهم مشاكل المناطق المختلفة.

لكن يجب أن يكون هذا التواصل مستمرًا، وليس مجرد صورة انتخابية.

الانتخابات لا تصنع العلاقة

الانتخابات تختبر العلاقة، لكنها لا تصنعها وحدها.

السياسي الذي يبدأ التواصل مع الناس قبل الانتخابات بأشهر قد يستطيع الحصول على الأصوات.

لكن السياسي الذي يريد بناء ثقة حقيقية يحتاج إلى سنوات.

الثقة السياسية مثل السمعة.

تحتاج وقتًا لبنائها.

ويمكن أن تنهار بسرعة.

كلمة واحدة قد تسيء إلى صورة سياسي.

قرار واحد قد يغير نظرة الناس إليه.

فضيحة أو تضارب مصالح أو كذب واضح يمكن أن يهدم سنوات من العمل.

ولهذا فإن السياسي يجب أن يفكر في المدى الطويل.

لا يسأل فقط:

كيف أفوز في الانتخابات القادمة؟

بل يسأل:

كيف أظل جديرًا بالثقة بعد عشر سنوات؟

الفرق بين الشعبية والثقة

قد يكون السياسي مشهورًا دون أن يكون موثوقًا.

وقد يكون محبوبًا بسبب خطابه، لكن المواطن لا يثق بأنه يستطيع إدارة المسؤولية.

الشعبية تتغير بسرعة.

أما الثقة فتحتاج إلى تاريخ.

قد يصبح شخص مشهورًا بسبب مقطع على وسائل التواصل الاجتماعي.

لكن هذا لا يعني أنه مستعد لإدارة مؤسسة.

السياسة تحتاج إلى أكثر من الشعبية.

تحتاج إلى كفاءة.

وتحتاج إلى تجربة.

وتحتاج إلى أخلاق.

وتحتاج إلى قدرة على اتخاذ القرارات.

ولهذا يجب ألا نخلط بين الشخص الذي يعرف كيف يحصل على الانتباه والشخص الذي يعرف كيف يتحمل المسؤولية.

المواطن والاختيار السياسي

عندما يذهب المواطن للتصويت، فإنه لا يختار شخصًا فقط.

إنه يختار اتجاهًا.

قد يختار حزبًا.

أو برنامجًا.

أو مرشحًا.

أو يعاقب أداءً سابقًا.

أو يختار بناءً على تجربة شخصية.

وهذا يجعل العملية الانتخابية معقدة.

ليس من الصحيح دائمًا القول إن المواطن صوت لأنه اقتنع بكل تفاصيل البرنامج.

كما أنه ليس صحيحًا دائمًا القول إن المواطن لا يفهم السياسة.

المواطن لديه طرقه الخاصة في تقييم السياسيين.

قد يقول:

أعرف هذا الشخص منذ سنوات.

وقد يقول:

لم أفهم برنامجه، لكنني أثق فيه.

وقد يقول:

أعطيته فرصة ولم يفعل شيئًا، لذلك سأختار غيره.

هذه كلها أشكال من التقييم السياسي.

دور الوعي السياسي

لكن المشاركة الديمقراطية تصبح أقوى عندما يمتلك المواطن قدرًا أكبر من المعرفة.

معرفة البرامج.

معرفة الصلاحيات.

معرفة المؤسسات.

معرفة كيفية التحقق من المعلومات.

معرفة الفرق بين الخبر والرأي.

معرفة الفرق بين الوعد الانتخابي والقرار القانوني.

معرفة أن بعض المشكلات لا يستطيع منتخب محلي حلها وحده.

كلما كان المواطن أكثر وعيًا، أصبح من الصعب خداعه بالشعارات.

ولهذا فإن التعليم السياسي ليس مهمة الأحزاب وحدها.

إنه مسؤولية المجتمع والإعلام والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني وكل الفاعلين.

الخطاب السياسي

لغة السياسي مهمة جدًا.

هناك سياسي يتحدث مع المواطن وكأنه أعلى منه.

وهناك سياسي يتحدث معه وكأنه واحد منه.

الفرق واضح.

المواطن لا يحتاج إلى أن يشعر بأن السياسي يتفضل عليه.

يحتاج إلى أن يشعر بأنه شريك.

لغة التعالي تخلق المسافة.

أما لغة الاحترام فتخلق القرب.

لكن القرب لا يعني الكذب.

ولا يعني أن يقول السياسي كل ما يريد المواطن سماعه.

بل يعني أن يقول الحقيقة بطريقة مفهومة ومحترمة.

السياسة تحتاج إلى لغة يستطيع المواطن فهمها.

إذا كانت المشكلة اقتصادية، يجب شرحها.

إذا كان القرار صعبًا، يجب تفسيره.

إذا كانت هناك قيود، يجب توضيحها.

المواطن يستطيع تقبل الأخبار السيئة أحيانًا إذا شعر أن المسؤول صادق معه.

أما إذا اكتشف أن المسؤول كان يخفي الحقيقة، فإن فقدان الثقة يكون أكبر.

الاعتراف بالخطأ

من أصعب الأشياء على السياسي الاعتراف بالخطأ.

لأن السياسي يخشى أن يبدو ضعيفًا.

لكن العكس قد يكون صحيحًا.

الاعتراف بالخطأ يمكن أن يكون دليل قوة.

الإنسان الذي يقول:

أخطأت.

هذا القرار لم يكن موفقًا.

سأحاول إصلاحه.

يظهر أكثر مسؤولية من شخص يقضي وقته في تبرير كل شيء.

لا يوجد سياسي لا يخطئ.

ولا توجد حكومة لا تخطئ.

ولا يوجد حزب لا يخطئ.

لكن الفرق بين مؤسسة ناضجة ومؤسسة ضعيفة هو طريقة التعامل مع الخطأ.

هل يتم إخفاؤه؟

أم الاعتراف به؟

هل يتم تحميل المسؤولية للآخرين؟

أم يتم البحث عن الحل؟

المواطن يراقب هذه التفاصيل.

المعارضة والمواطن

المعارضة أيضًا يجب أن تفهم علاقتها بالمواطن.

ليس كل انتقاد مفيدًا.

إذا رفضت المعارضة كل شيء، تصبح غير مقنعة.

وإذا وافقت على كل شيء، تفقد دورها.

المعارضة القوية هي التي تقول:

هذا القرار خاطئ، والسبب هو كذا، والبديل هو كذا.

أما الاكتفاء بقول:

الحكومة فاشلة.

فلا يقدم للمواطن شيئًا.

المواطن لا يحتاج فقط إلى من يغضب نيابة عنه.

يحتاج إلى من يقدم بديلًا.

الحكومة والمواطن

الحكومة بدورها يجب ألا تنظر إلى المواطن فقط من خلال الإحصائيات.

الإحصائيات مهمة.

لكن خلف كل رقم يوجد إنسان.

رقم البطالة يمثل شخصًا يبحث عن عمل.

رقم الفقر يمثل أسرة تواجه صعوبات.

رقم الانقطاع عن الدراسة يمثل طفلًا قد يفقد فرصة في المستقبل.

الاقتصاد في النهاية ليس أرقامًا فقط.

إنه حياة الناس.

ولهذا فإن نجاح السياسة العمومية لا يجب أن يقاس فقط بما تقوله التقارير، بل بما يشعر به المواطن أيضًا.

المنتخب المحلي

المنتخب المحلي يعيش أقرب علاقة مباشرة مع المواطن.

المواطن قد لا يرى الوزير.

وقد لا يتحدث مع البرلماني.

لكن يمكنه رؤية رئيس الجماعة أو المستشار أو المنتخب المحلي.

ولهذا فإن المنتخب المحلي يحمل مسؤولية كبيرة.

الناس قد يتصلون به بسبب الطريق.

أو الإنارة.

أو النظافة.

أو النقل.

أو مشاكل إدارية.

وقد يطلبون منه أشياء ليست من اختصاصه.

وهنا يجب على المنتخب أن يشرح للمواطن حدود صلاحياته بدل تقديم وعود غير واقعية.

المنتخب الجيد لا يدعي القدرة على كل شيء.

بل يوجه المواطن إلى الجهة الصحيحة.

المواطن والدولة

هناك خطأ آخر يتمثل في اختزال الدولة في السياسي.

الدولة أكبر من الحكومة والحزب والمنتخب.

الدولة مؤسسات وإدارة وقانون ومجتمع ومصالح عامة.

الحكومة تتغير.

الأحزاب تتغير.

البرلمانات تتغير.

لكن الدولة تستمر.

ولهذا فإن السياسي المسؤول لا يجب أن يتعامل مع الدولة وكأنها ملك حزبه.

عندما يفوز حزب في الانتخابات، لا تصبح مؤسسات الدولة ملكًا له.

إنه يتولى مسؤولية داخلها.

وهذه نقطة جوهرية.

الحزب يأتي ويذهب.

أما الدولة فتبقى.

المصلحة العامة

المصلحة العامة ليست دائمًا سهلة التعريف.

ما يفيد مجموعة قد يضر مجموعة أخرى.

قرار اقتصادي قد يساعد الاستثمار لكنه يفرض تكلفة اجتماعية.

قرار اجتماعي قد يساعد فئة لكنه يحتاج إلى تمويل.

مشروع في مدينة قد يعني تأجيل مشروع في مدينة أخرى.

وهنا تظهر صعوبة السياسة.

السياسي مطالب بالموازنة بين المصالح.

لكن عليه أن يشرح لماذا اختار قرارًا معينًا.

الشفافية لا تعني أن الجميع سيوافق.

بل تعني أن الجميع يستطيع فهم سبب القرار.

السياسي لا يستطيع إرضاء الجميع.

لكنه يستطيع احترام الجميع.

وهذا فرق مهم.

المواطن ليس خصمًا

عندما ينتقد المواطن السياسي، لا يجب أن يعتبره السياسي خصمًا.

الانتقاد جزء من الديمقراطية.

قد يكون الانتقاد خاطئًا.

وقد يكون مبالغًا فيه.

لكن وجوده طبيعي.

السياسي الذي يريد أن يسمع المديح فقط يعيش في عالم وهمي.

المجتمع يحتاج إلى صحافة تسأل.

ومواطن يسأل.

ومعارضة تسأل.

ومؤسسات تراقب.

هذا لا يعني أن كل اتهام صحيح.

بل يعني أن السؤال حق.

والجواب مسؤولية.

الاحترام المتبادل

كما أن السياسي يجب أن يحترم المواطن، فإن المواطن مطالب باحترام السياسي كإنسان.

الاختلاف لا يعطي الحق في الإهانة.

والغضب لا يبرر التشهير.

والنقد لا يحتاج إلى الكراهية.

إذا أردنا حياة سياسية صحية، يجب أن نعيد الاعتبار لفكرة الاختلاف المحترم.

يمكن أن نختلف بشدة دون أن نكره بعضنا.

ويمكن أن ننتقد قرارًا دون أن نهاجم عائلة الشخص.

ويمكن أن نعارض حزبًا دون أن نعتبر كل أعضائه سيئين.

هذا النوع من الثقافة السياسية مهم جدًا للمجتمع.

المواطن الذي يدخل السياسة

إذا أراد المواطن أن يصبح سياسيًا، يجب أن يبدأ من فهم مختلف للمسؤولية.

لا يدخل السياسة فقط لأنه غاضب.

ولا فقط لأنه يريد الشهرة.

ولا فقط لأنه يريد منصبًا.

بل يجب أن يسأل نفسه:

هل أستطيع تحمل النقد؟

هل أستطيع العمل مع أشخاص مختلفين؟

هل أستطيع أن أخسر؟

هل أستطيع أن أغير رأيي عندما تظهر معلومات جديدة؟

هل أستطيع أن أضع المصلحة العامة قبل مصلحتي؟

هل أستطيع أن أقول الحقيقة حتى عندما تكون غير شعبية؟

هل أستطيع أن أرفض منفعة شخصية عندما تتعارض مع مسؤوليتي؟

هذه الأسئلة أصعب من سؤال:

هل أستطيع الفوز؟

لأن الفوز قد يكون ممكنًا.

لكن البقاء نزيهًا بعد الفوز هو التحدي الأكبر.

السياسي والمغريات

كلما ارتفعت المسؤولية، زادت المغريات.

هناك المال.

وهناك النفوذ.

وهناك العلاقات.

وهناك الشهرة.

وهناك القدرة على التأثير.

وهناك فرص قد لا تكون متاحة للمواطن العادي.

ولهذا يحتاج السياسي إلى حدود أخلاقية واضحة.

ليس القانون وحده ما يجب أن يوقفه.

بل يجب أن تكون لديه قناعة داخلية بأن السلطة أمانة.

لأن القانون لا يستطيع مراقبة كل شيء.

قد تكون هناك منطقة رمادية لا تغطيها النصوص.

وهنا يظهر الضمير.

السياسي الذي يحتاج دائمًا إلى شخص يراقبه قد يلتزم بالقانون خوفًا من العقوبة.

أما السياسي الذي يراقب نفسه، فإنه يلتزم لأن لديه قناعة.

والفرق بين الاثنين كبير.

السياسة كخدمة عامة

عندما تصبح السياسة خدمة عامة، يتغير معنى المنصب.

المكتب لا يعود رمزًا للمكانة.

والسيارة لا تصبح رمزًا للقوة.

والحماية لا تصبح مصدرًا للغرور.

واللقاءات لا تصبح وسيلة للاستعراض.

المنصب يصبح مسؤولية.

كل يوم في المنصب هو فرصة لحل مشكلة.

وكل قرار فرصة لتحسين حياة شخص.

وكل خطأ يمكن أن يؤثر في مجموعة من الناس.

هذه النظرة تجعل السياسي أكثر تواضعًا.

السياسي الذي يفهم حجم المسؤولية لا يبحث عن التصفيق فقط.

بل يبحث عن النتائج.

ماذا سيبقى بعد انتهاء ولايتي؟

هذا السؤال يجب أن يكون حاضرًا دائمًا.

قد تنتهي ولاية المنتخب.

وقد يخسر الانتخابات.

وقد يخرج من الحكومة.

لكن ماذا ترك؟

هل ترك مؤسسة أفضل؟

هل ترك مشروعًا مفيدًا؟

هل ترك ثقافة سياسية أفضل؟

هل ترك شبابًا تعلموا منه؟

هل ترك سمعة جيدة؟

هذه هي الثروة الحقيقية للسياسي.

الثقة بعد مغادرة المنصب

يمكن أن تعرف السياسي الحقيقي بعد خروجه من المنصب.

لأن بعض الناس يكونون متواضعين ما داموا في المعارضة.

ثم يصبحون مختلفين عندما يصلون إلى السلطة.

وبعضهم يصبحون أكثر احترامًا للناس بعد انتهاء مسؤوليتهم.

وهنا يظهر معدن الإنسان.

هل يستطيع العودة إلى حياته الطبيعية؟

هل يقبل أن شخصًا آخر أصبح في موقعه؟

هل يستطيع الاعتراف بنجاح خلفه؟

هل يستطيع أن ينصح دون أن يفرض نفسه؟

السياسة الصحية تحتاج إلى تداول المسؤولية.

لا يوجد شخص لا غنى عنه.

الدولة يجب أن تستمر دون أي فرد.

الحزب يجب أن يستمر دون أي قائد.

والمؤسسة يجب أن تستمر دون أي مسؤول.

هذه هي قوة المؤسسات.

ماذا يريد المواطن من السياسي؟

في النهاية، المواطن لا يريد المستحيل.

يريد الاحترام.

يريد أن يسمع الحقيقة.

يريد خدمات جيدة.

يريد فرصًا عادلة.

يريد إدارة تحترم وقته وكرامته.

يريد أمنًا واستقرارًا.

يريد تعليمًا جيدًا.

يريد صحة جيدة.

يريد فرصًا اقتصادية.

ويريد أن يشعر أن صوته له معنى.

لكن المواطن أيضًا يجب أن يفهم أن كل شيء يحتاج إلى وقت وموارد.

لا يمكن تحقيق كل شيء في يوم واحد.

ولا يستطيع السياسي وحده تغيير المجتمع.

ولهذا فإن العلاقة الناضجة بين المواطن والسياسي تقوم على الصراحة.

السياسي لا يعد بالمستحيل.

والمواطن لا يطلب المستحيل.

كلاهما يعمل داخل الواقع.

الثقة لا تبنى بالكلام

يمكن للسياسي أن يخطب لساعات.

لكن الثقة لا تبنى بالخطب.

تبنى بالأفعال.

إذا قال السياسي إنه يؤمن بالشفافية، فعليه أن يمارسها.

إذا قال إنه يؤمن بالشباب، فعليه أن يعطيهم فرصة.

إذا قال إنه ضد المحسوبية، فعليه أن يرفضها عندما تكون في مصلحته.

إذا قال إنه يؤمن بالديمقراطية، فعليه أن يقبل نتائجها.

إذا قال إنه مع القانون، فعليه أن يحترمه حتى عندما يكون ضده.

هنا تتحول المبادئ من شعارات إلى سلوك.

وهذا هو الفرق بين السياسة ككلام والسياسة كممارسة.

الخلاصة

العلاقة بين السياسي والمواطن هي قلب الحياة الديمقراطية.

إذا كانت العلاقة مبنية على الخوف، تصبح السياسة سلطة.

إذا كانت مبنية على المال، تصبح السياسة صفقة.

إذا كانت مبنية على المصالح الشخصية، تصبح السياسة شبكة.

أما إذا كانت مبنية على الثقة والحقوق والمسؤولية، فإن السياسة تصبح خدمة عامة.

السياسي يحتاج إلى المواطن، لكن المواطن لا يجب أن يتحول إلى تابع للسياسي.

والسياسي يحتاج إلى الأصوات، لكن الأصوات ليست ملكًا له.

والمنتخب يحصل على التفويض، لكنه لا يحصل على ملكية الناس.

الحزب يفوز في الانتخابات، لكنه لا يفوز بامتلاك المجتمع.

الحكومة تتولى السلطة، لكنها لا تملك الدولة.

هذه الحدود هي التي تحافظ على التوازن.

وفي النهاية، المواطن هو الذي يمنح الشرعية الانتخابية، لكن المؤسسات والقانون هما اللذان يحددان كيفية ممارسة السلطة.

ومن هنا نصل إلى حقيقة أساسية:

لا يمكن بناء سياسة قوية دون مواطن قوي.

ولا يمكن بناء مواطن قوي دون مؤسسات تحترم حقوقه.

ولا يمكن بناء مؤسسات قوية دون سياسيين يفهمون أن السلطة مسؤولية وليست امتيازًا.

ولهذا فإن إصلاح السياسة لا يبدأ دائمًا من البرلمان أو الحكومة.

أحيانًا يبدأ من سؤال بسيط داخل الإنسان:

ماذا أريد من السياسة؟

هل أريد شخصًا يخدمني؟

أم أريد دولة تحمي حقي؟

هل أريد سياسيًا يعطيني منفعة شخصية؟

أم أريد مؤسسة تضمن لي حقي دون وساطة؟

هل أريد من ينتصر على خصومه؟

أم أريد من ينجح في حل مشكلات المجتمع؟

عندما يتغير هذا السؤال، تتغير السياسة.

لأن المجتمع الذي يبحث فقط عن الشخص الذي يعطيه شيئًا سيصنع سياسيين يبحثون عن توزيع المنافع.

أما المجتمع الذي يبحث عن المؤسسات والحقوق والبرامج والنتائج، فسوف يدفع الأحزاب والسياسيين إلى التنافس على ما هو أهم.

الكفاءة.

النزاهة.

العمل.

النتائج.

والثقة.

وفي نهاية المطاف، قد يخسر السياسي الانتخابات، وقد يخسر الحزب مقعدًا، وقد تتغير الحكومة، وقد تتبدل التحالفات.

لكن إذا بقيت الثقة في المؤسسات، فإن الديمقراطية تستمر.

أما إذا فقد المواطن ثقته في كل شيء، فإن الخطر لا يكون على حزب واحد أو سياسي واحد.

بل على الحياة السياسية كلها.

ولهذا فإن بناء الثقة ليس مهمة السياسي وحده.

إنها مسؤولية الجميع.

السياسي.

المواطن.

الحزب.

الإعلام.

المجتمع المدني.

والمؤسسات.

وكل شخص يؤمن بأن مستقبل المغرب لا يصنعه السياسيون وحدهم، وإنما يصنعه أيضًا مستوى وعي المواطنين وقدرتهم على المشاركة والمساءلة والاختيار.

ومن هنا يبدأ سؤال الفصل القادم:

إذا كان المواطن يمنح صوته، والسياسي يحصل على السلطة، فماذا يحدث بعد ذلك؟

كيف تتم ممارسة السلطة داخل الدولة؟

كيف تتحول الوعود إلى قرارات؟

كيف تعمل الحكومة والإدارة والبرلمان؟

ومن يراقب من؟

وأين تنتهي صلاحيات السياسي وتبدأ مسؤولية المؤسسة؟

لأن الوصول إلى السلطة ليس نهاية السياسة.

السياسي والسلطة: عندما يتحول الحلم إلى مسؤولية

هناك لحظة في حياة كل سياسي يطمح إلى الوصول إلى السلطة يتغير فيها كل شيء.

قبل الوصول إلى المنصب، يكون الإنسان قادرًا على الكلام بحرية أكبر.

يستطيع أن ينتقد.

ويستطيع أن يعد.

ويستطيع أن يقدم نفسه باعتباره الشخص القادر على الإصلاح.

لكن عندما يصل إلى موقع المسؤولية، يكتشف أن السلطة ليست كما كان يتصور.

يكتشف أن القرار يحتاج إلى دراسة.

وأن المال العام محدود.

وأن الإدارة لها قوانين وإجراءات.

وأن المجتمع مليء بالمصالح المتعارضة.

وأن كل قرار له نتائج.

وأن الخطأ الذي كان يمكن أن يكون مجرد تصريح عندما كان في المعارضة قد يتحول إلى مشكلة حقيقية عندما يصبح مسؤولًا.

وهنا يبدأ الامتحان.

السياسة قبل السلطة شيء.

والسياسة داخل السلطة شيء آخر.

من يريد السلطة يجب أن يعرف أنه لا يحصل معها فقط على النفوذ.

بل يحصل معها على المسؤولية.

السلطة ليست امتيازًا

من أخطر الأفكار التي يمكن أن يحملها الإنسان معه إلى السياسة أن المنصب يمنحه امتيازًا فوق الآخرين.

هذا الفهم يغير طريقة التعامل مع المواطنين.

يبدأ المسؤول في رؤية نفسه أعلى من الناس.

يصبح الوصول إليه أصعب.

يبدأ في الاعتماد على المقربين.

وقد تتحول الحماية والبروتوكول واللقاءات الرسمية إلى جدار يفصله عن المجتمع.

لكن المسؤول مهما ارتفع منصبه يبقى موظفًا في خدمة المصلحة العامة، ضمن حدود القانون والمؤسسات.

المنصب مؤقت.

والسلطة مؤقتة.

أما الدولة فهي مستمرة.

ولهذا يجب ألا يخلط الإنسان بين شخصه وبين المنصب الذي يشغله.

قد يكون اليوم وزيرًا.

وغدًا يعود مواطنًا عاديًا.

وقد يكون اليوم منتخبًا.

وبعد سنوات يصبح شخصًا آخر هو الذي يشغل مكانه.

وهذه الحقيقة وحدها يجب أن تجعل السياسي أكثر تواضعًا.

لحظة الوصول

الوصول إلى السلطة يمكن أن يكون لحظة فرح كبيرة.

الحزب يفوز.

والمرشح ينجح.

والناس تحتفل.

والإعلام يتحدث.

والأنصار يهنئون.

لكن بعد الاحتفال تبدأ الأسئلة.

ماذا الآن؟

من أين أبدأ؟

ما الأولوية؟

من هم الأشخاص الذين سأعمل معهم؟

كيف أتعامل مع الإدارة؟

كيف أترجم برنامجي إلى قرارات؟

كيف أتعامل مع المعارضة؟

كيف أتعامل مع الإعلام؟

كيف أشرح للمواطن ما أستطيع فعله وما لا أستطيع؟

هذه المرحلة تكشف الفرق بين السياسي الذي لديه مشروع والسياسي الذي لديه رغبة فقط في المنصب.

السياسي صاحب المشروع يبدأ بالعمل.

أما السياسي الذي كان هدفه الوصول فقط فقد يبدأ بالبحث عن المزيد من النفوذ.

الحلم والواقع

قبل الانتخابات يمكن أن تبدو الأمور بسيطة.

نقول:

سنصلح التعليم.

سنحسن الصحة.

سنخلق فرص العمل.

سنطور المدن.

سنقوي الاقتصاد.

لكن داخل السلطة تظهر التفاصيل.

إصلاح التعليم يحتاج إلى ميزانية.

وإصلاح الصحة يحتاج إلى موارد بشرية وتجهيزات وتنظيم.

وخلق فرص العمل يحتاج إلى اقتصاد قادر على إنتاج النشاط والاستثمار.

وتطوير المدن يحتاج إلى تخطيط وتمويل وتنسيق.

هنا يكتشف السياسي أن النية وحدها لا تكفي.

السلطة تحتاج إلى معرفة.

والحماس يحتاج إلى خطة.

والشعارات تحتاج إلى أدوات.

ولهذا فإن السياسي الذي يصل إلى السلطة يجب أن يتعلم بسرعة.

القرار السياسي

القرار السياسي ليس مجرد فكرة.

إنه سلسلة من الخطوات.

تحديد المشكلة.

جمع المعلومات.

دراسة البدائل.

معرفة التكلفة.

معرفة الآثار.

الاستماع إلى المعنيين.

مراجعة القانون.

اختيار البديل.

ثم التنفيذ.

ثم التقييم.

إذا اختصر المسؤول هذه العملية كلها في رأيه الشخصي، فقد يقع في الخطأ.

لذلك فإن الدولة الحديثة تحتاج إلى المؤسسات والخبراء والإدارة.

السياسي يحدد الاتجاه العام، لكن التنفيذ يحتاج إلى مؤسسات قادرة.

أهمية الخبراء

السياسي لا يستطيع أن يعرف كل شيء.

وهذا ليس عيبًا.

بل العيب أن يعتقد أنه يعرف كل شيء.

الدولة تحتاج إلى الاقتصادي.

والقانوني.

والمهندس.

والطبيب.

والخبير في الإدارة.

والخبير في التعليم.

والخبير في التكنولوجيا.

وغيرهم.

لكن السياسي يجب ألا يتحول إلى أسير للخبراء.

وظيفته أن يستمع إليهم ثم يتخذ القرار السياسي ضمن صلاحياته.

الخبراء يقدمون المعطيات.

والسياسي يتحمل المسؤولية عن الاختيار.

وهذه علاقة دقيقة.

إذا تجاهل السياسي الخبراء، يصبح القرار عشوائيًا.

وإذا ترك السياسي كل شيء للخبراء، فقد يفقد القرار بُعده السياسي والاجتماعي.

الحكومة كفريق

لا يمكن للحكومة أن تعمل إذا كان كل وزير أو مسؤول يعمل كجزيرة منفصلة.

السياسات مترابطة.

التعليم مرتبط بالاقتصاد.

الصحة مرتبطة بالمالية.

النقل مرتبط بالتخطيط.

السكن مرتبط بالاقتصاد والاجتماع.

الشغل مرتبط بالتعليم والاستثمار.

ولهذا فإن العمل الحكومي يحتاج إلى التنسيق.

النجاح ليس أن ينجح قطاع واحد فقط.

بل أن تتحرك القطاعات في اتجاه متكامل.

الاختلاف داخل الحكومة

وجود اختلاف داخل الحكومة ليس بالضرورة علامة ضعف.

الوزراء والمسؤولون قد تكون لهم وجهات نظر مختلفة.

المهم أن توجد آلية لاتخاذ القرار.

بعد اتخاذ القرار، يجب أن تتحمل الحكومة المسؤولية الجماعية وفق النظام السياسي والقانوني المعمول به.

أما إذا خرج كل مسؤول ليعارض الحكومة من داخلها باستمرار، فقد تصبح الرسالة مربكة للمواطن.

القرار يحتاج إلى وضوح.

المسؤولية تحتاج إلى وضوح.

من يتحمل المسؤولية؟

هذه واحدة من أهم الأسئلة.

إذا حدث فشل، من المسؤول؟

قد يكون القرار جماعيًا.

وقد يكون الخطأ إداريًا.

وقد تكون المشكلة في التنفيذ.

وقد تكون الموارد غير كافية.

ولهذا يجب عدم تحويل المحاسبة إلى لعبة لإلقاء اللوم على شخص واحد دائمًا.

لكن في الوقت نفسه، لا يجب أن تختفي المسؤولية وسط التعقيدات.

المسؤول الذي اتخذ القرار يجب أن يستطيع شرحه.

والمؤسسة التي نفذته يجب أن تكون قادرة على تفسير كيفية التنفيذ.

والنتيجة يجب أن تخضع للتقييم.

الإدارة والسياسي

العلاقة بين السياسي والإدارة من أكثر العلاقات حساسية.

السياسي يأتي من الانتخابات أو من آليات التعيين السياسي حسب موقعه.

أما الإدارة فتضم موظفين ومسؤولين يعملون وفق قواعد مهنية وقانونية.

السياسي يريد تنفيذ برنامجه.

والإدارة تحتاج إلى احترام القانون والإجراءات.

هذه العلاقة يمكن أن تكون ناجحة عندما يكون هناك احترام متبادل.

السياسي لا يجب أن يتعامل مع الإدارة كأنها ملك لحزبه.

والإدارة لا يجب أن تتحول إلى قوة سياسية تنافس الحكومة.

كل طرف له دوره.

السياسي يحدد السياسات العامة ضمن صلاحياته.

والإدارة تنفذ وفق القانون.

المشكلة تبدأ عندما تختلط الأدوار.

الحزب والدولة

عندما يصل حزب إلى الحكومة، قد يقع في إغراء اعتبار مؤسسات الدولة امتدادًا للحزب.

وهذا خطأ خطير.

الدولة ليست حزبًا.

والإدارة ليست مقرًا حزبيًا.

والوظيفة العمومية ليست مكافأة سياسية.

إذا بدأ الحزب في التعامل مع مؤسسات الدولة كأنها ملك له، فإن الحدود بين السياسي والمؤسسات تصبح ضعيفة.

الحكومة تتغير.

الحزب يتغير.

لكن الإدارة تستمر.

ولهذا يجب حماية استمرارية الدولة.

السلطة والموظف العمومي

الموظف العمومي لا يعمل لخدمة حزب.

بل لخدمة المرفق العام والقانون.

السياسي المسؤول يجب أن يحترم ذلك.

إذا كان لديه برنامج يريد تنفيذه، فعليه أن يعمل عبر القنوات القانونية والمؤسساتية.

لا يجوز أن يتحول الموظف إلى تابع سياسي.

لأن ذلك يضر بالإدارة وبالدولة وبالمواطن في النهاية.

الضغط

المسؤول السياسي يتعرض لضغوط كثيرة.

هناك ضغط المواطنين.

وهناك ضغط الحزب.

وهناك ضغط الإعلام.

وهناك ضغط المصالح الاقتصادية.

وهناك ضغط المقربين.

وهناك ضغط الشارع.

وهناك ضغط النتائج.

السياسي الذي لا يعرف كيف يتعامل مع الضغط قد يصبح أسيرًا له.

لكن المسؤولية تتطلب القدرة على التمييز.

ليس كل ضغط يجب أن يؤدي إلى تغيير القرار.

وليس كل احتجاج يعني أن القرار خاطئ.

وليس كل انتقاد يعني أن المنتقد محق.

لكن كل هذه الأصوات يجب أن تُسمع وتُدرس.

السياسي لا يعيش في فراغ.

لكنه أيضًا لا يجب أن يكون أسيرًا لأعلى صوت.

القرار غير الشعبي

أحيانًا يكون القرار الصحيح غير شعبي.

قد تحتاج الدولة إلى إصلاح اقتصادي صعب.

أو تغيير في نظام معين.

أو إعادة توزيع الموارد.

أو اتخاذ إجراءات لا ترضي الجميع.

هنا تظهر شجاعة السياسي.

هل سيشرح القرار؟

هل سيعترف بتكلفته؟

هل سيقدم إجراءات لحماية الفئات المتضررة؟

أم سيهرب من القرار لأنه يخشى انخفاض شعبيته؟

السياسة ليست مسابقة شعبية مستمرة.

لكن هذا لا يعني أن السياسي يستطيع تجاهل الناس.

بل يجب أن يشرح لهم لماذا اتخذ القرار.

الشرح جزء من المسؤولية.

الإعلام والسلطة

عندما يصل السياسي إلى السلطة، يصبح الإعلام أكثر أهمية.

لأن الإعلام يستطيع أن يسأل.

وقد يكشف مشكلة.

وقد يشرح قرارًا.

وقد ينتقد الحكومة.

المسؤول الذي يعتبر كل انتقاد عداءً لن يستطيع العمل في بيئة ديمقراطية.

الصحافة ليست دائمًا على حق.

لكن وجودها الرقابي مهم.

والسياسي يستطيع الرد.

ويستطيع تقديم المعلومات.

ويستطيع تصحيح الأخطاء.

لكن الرد يجب ألا يتحول إلى تخويف أو تشهير.

الحوار أقوى من الهجوم.

وسائل التواصل والسلطة

السياسي اليوم يعيش في عالم سريع.

تصريح قد ينتشر خلال دقائق.

قرار يمكن أن يتحول إلى موضوع نقاش واسع.

خطأ صغير قد يصبح أزمة.

ولهذا يجب أن يكون المسؤول أكثر حذرًا.

لكن الحذر لا يعني الصمت.

المواطن يريد أن يسمع.

ولهذا يجب على المسؤول أن يتواصل بانتظام.

أن يشرح.

أن يصحح.

أن يعترف.

أن يعطي معلومات.

المشكلة ليست أن المسؤول يتحدث كثيرًا.

المشكلة أن يتحدث دون معرفة.

السلطة والحقيقة

كلما ارتفع منصب الإنسان، زادت أهمية أن يسمع الحقيقة.

لكن المشكلة أن بعض المسؤولين يبدأون مع الوقت في سماع ما يريدون سماعه فقط.

المقربون يمدحون.

الموظفون يخافون من النقد.

الحزب يبرر.

والأنصار يدافعون.

فيعيش المسؤول داخل دائرة مغلقة.

وهذه من أخطر مراحل السلطة.

لأن المسؤول يحتاج إلى أشخاص يقولون له:

هذا القرار خاطئ.

هذا المشروع لا يعمل.

هذه الفكرة غير واقعية.

المواطن غاضب.

الناس لا يثقون.

إذا لم يسمع هذه الأصوات، فقد يستمر في الطريق الخطأ.

ولهذا يجب على السياسي أن يبني حوله بيئة تسمح بالنقد.

ليس كل من يعارضك يريد إسقاطك.

بعض المعارضين قد يكونون أكثر فائدة لك من الذين يمدحونك.

تضارب المصالح

عندما يصبح الإنسان مسؤولًا، قد يجد نفسه في مواقف تتداخل فيها مصالحه الخاصة مع مسؤولياته العامة.

قد تكون لديه أعمال سابقة.

أو استثمارات.

أو علاقات.

أو أقارب لديهم مصالح اقتصادية.

هنا تظهر أهمية قواعد تضارب المصالح والشفافية.

المسؤول الجيد لا ينتظر أن تظهر المشكلة.

بل يحاول منعها.

إذا كان القرار يتعلق بمصلحة شخصية مباشرة، يجب أن تكون هناك آليات واضحة للتعامل مع الوضع وفق القانون.

المشكلة ليست في أن المسؤول كان له حياة اقتصادية قبل السياسة.

المشكلة هي كيف يتصرف عندما تتقاطع المصلحة الخاصة مع القرار العام.

السلطة والمال

السلطة تمنح القدرة على التأثير.

والمال يمنح القدرة على التأثير.

وعندما يجتمع الاثنان، تصبح الحاجة إلى الرقابة أكبر.

المسؤول الذي يستطيع الوصول إلى المال والقرار في الوقت نفسه يجب أن يخضع لقواعد صارمة للشفافية.

ليس لأن كل مسؤول فاسد.

بل لأن النظام الجيد لا يبني نفسه على حسن النوايا فقط.

القواعد تحمي المسؤول النزيه كما تحمي المواطن.

الرقابة

الرقابة ليست عدوًا للسلطة.

إنها وسيلة لحماية السلطة من الانحراف.

هناك رقابة برلمانية.

وهناك رقابة مؤسساتية.

وهناك رقابة مالية.

وهناك رقابة إعلامية.

وهناك رقابة مجتمعية.

كل واحدة لها وظيفة.

المسؤول الذي يرى الرقابة إزعاجًا قد يسيء فهم الديمقراطية.

المساءلة تعني أن السلطة ليست مطلقة.

وهذا جيد.

المسؤول يحتاج إلى من يسأله.

لأن السؤال يجعله أكثر حذرًا.

المحاسبة بعد القرار

المسؤولية لا تنتهي عند توقيع القرار.

بل تبدأ بعده.

هل نجح؟

هل فشل؟

كم كلف؟

من استفاد؟

هل ظهرت نتائج غير متوقعة؟

هل يحتاج إلى تعديل؟

السياسة الحديثة تحتاج إلى تقييم مستمر.

لا يكفي أن تقول الحكومة:

أطلقنا المشروع.

يجب أن تسأل:

ماذا حقق المشروع؟

هل وصل إلى المواطنين؟

هل كان فعالًا؟

هل يمكن تحسينه؟

السلطة والتواضع

من أصعب الأشياء الحفاظ على التواضع بعد الوصول إلى السلطة.

الناس يبدأون بالوقوف عند دخول المسؤول.

قد يصبح محاطًا بالحراسة.

وقد يصبح الوصول إليه صعبًا.

وقد يتلقى المديح باستمرار.

وهنا يجب أن يتذكر شيئًا:

كل هذه الأشياء مرتبطة بالمنصب.

وليست دليلًا على قيمة الإنسان الشخصية.

عندما ينتهي المنصب، قد تختفي كلها.

أما أخلاق الإنسان فتبقى.

ولهذا يجب ألا يسمح السياسي للمنصب بأن يغير شخصيته الأساسية.

السلطة تكشف الإنسان

قبل السلطة، من السهل أن يقول الإنسان:

سأكون مختلفًا.

لكن الاختبار الحقيقي يبدأ عندما يستطيع أن يفعل ما كان ينتقده.

هنا يظهر الإنسان الحقيقي.

إذا كان ينتقد المحسوبية، هل سيرفضها عندما يستفيد منها؟

إذا كان ينتقد احتكار القرار، هل سيستمع للآخرين عندما يصبح قائدًا؟

إذا كان ينتقد الغرور، هل سيبقى متواضعًا؟

إذا كان يتحدث عن الشفافية، هل سيكون شفافًا عندما تكون المعلومات ضده؟

هذه هي الأسئلة التي تكشف المبادئ الحقيقية.

المبادئ ليست ما تقوله قبل السلطة.

المبادئ هي ما تفعله عندما تكون قادرًا على مخالفتها دون أن يمنعك أحد.

السلطة والخوف

قد يبدأ بعض المسؤولين في استخدام الخوف بدل الثقة.

الموظف يخاف.

والحزب يخاف.

والناس يخافون من النقد.

فيصبح المسؤول قويًا ظاهريًا.

لكن هذه ليست قوة حقيقية.

القوة الحقيقية هي أن يستطيع المسؤول أن يحكم ويحصل على الاحترام دون أن يجعل الجميع خائفين منه.

الخوف ينتج الصمت.

والصمت قد يخفي المشاكل.

أما الثقة فتسمح للناس بالكلام.

والكلام يكشف الأخطاء مبكرًا.

السياسي الذي يسمح للناس بالحديث يستطيع أن يصلح قبل أن تتضخم المشكلة.

السياسي والمقربون

كل مسؤول يحتاج إلى فريق.

لكن الفريق يمكن أن يصبح مشكلة إذا تحول إلى دائرة مغلقة.

المقرب الذي يقول للمسؤول دائمًا:

أنت على حق.

قد يكون أخطر من الخصم.

لذلك يحتاج المسؤول إلى أشخاص قادرين على قول الحقيقة.

المستشار الجيد ليس من يرضي المسؤول.

بل من يساعده على اتخاذ القرار الأفضل.

وقد تكون أفضل نصيحة أحيانًا هي:

لا تفعل هذا.

السياسي الذي لا يحتمل هذه الجملة يحتاج إلى مراجعة نفسه.

العلاقات الشخصية داخل السلطة

عندما يصبح الإنسان مسؤولًا، قد تتغير علاقاته.

بعض الناس يقتربون منه لأنه أصبح صاحب منصب.

آخرون يبتعدون.

وقد يظهر أشخاص لم يكن يعرفهم من قبل.

ولهذا يجب أن يكون السياسي حذرًا.

ليس كل من يمدحك صديقًا.

وليس كل من ينتقدك عدوًا.

السياسة تحتاج إلى معرفة الناس، لكن تحتاج أيضًا إلى حدود.

المصلحة العامة لا يمكن أن تعتمد على الصداقة الشخصية.

القانون يجب أن يكون أقوى من العلاقة.

السياسي وعائلته

السلطة لا تؤثر على السياسي وحده.

قد تؤثر أيضًا على محيطه.

وهنا يجب أن تكون هناك حدود واضحة.

العائلة ليست جزءًا من الدولة.

ولا يجب أن تتحول العلاقات العائلية إلى طريق للامتيازات.

المسؤول الذي يحمي هذه الحدود يحمي نفسه وعائلته والمؤسسة التي يعمل فيها.

السياسة تحتاج إلى الفصل بين الحياة الخاصة والمسؤولية العامة.

النجاح السياسي

كيف نعرف أن السياسي نجح؟

ليس بعدد الصور.

ولا بعدد التصريحات.

ولا بعدد المتابعين.

ولا بعدد الحفلات.

النجاح يقاس بالنتائج.

هل تحسنت المؤسسة؟

هل تحسنت الخدمات؟

هل تم تنفيذ المشاريع؟

هل تحسن الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي ضمن نطاق المسؤولية؟

هل أصبحت الإدارة أكثر كفاءة؟

هل زادت ثقة المواطن؟

هذه هي الأسئلة الحقيقية.

إرث السياسي

كل سياسي يترك إرثًا.

قد يكون إرثه مشروعًا.

أو مؤسسة قوية.

أو إصلاحًا.

أو تجربة ناجحة.

وقد يكون إرثه أيضًا أزمة أو انقسامًا أو ضعفًا في مؤسسة.

ولهذا يجب أن يسأل السياسي نفسه:

ماذا سيقول الناس عني بعد انتهاء مسؤوليتي؟

لكن الأهم:

ماذا سيجدون بعدي؟

هل سيجدون مؤسسة أقوى؟

أم مؤسسة تعتمد على الشخص الذي رحل؟

إذا كانت المؤسسة لا تستطيع الاستمرار بدونه، فربما لم يبنِ مؤسسة، بل بنى نفوذًا شخصيًا.

الرحيل عن السلطة

الرحيل جزء من السياسة.

لا أحد يجب أن يبقى إلى الأبد.

قد ينتهي التفويض.

وقد يخسر الحزب.

وقد تأتي انتخابات جديدة.

وقد تتغير الظروف.

السياسي الناضج يعرف كيف يرحل.

لا يحاول تعطيل المؤسسة.

لا يحول الخلاف إلى انتقام.

لا يعتبر خروجَه نهاية الدولة.

بل يترك المجال لغيره.

والأجمل أن يستطيع بعد خروجه من المنصب أن يدعم نجاح من جاء بعده إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة.

هذه هي ثقافة الدولة.

الخلاصة

الوصول إلى السلطة ليس نهاية الحلم السياسي.

بل هو بداية الامتحان الحقيقي.

قبل السلطة يستطيع الإنسان أن يقول:

سأغير.

لكن بعد السلطة يجب أن يجيب:

كيف؟

قبل السلطة يستطيع أن يقول:

سأحارب الفساد.

لكن بعد السلطة يجب أن يثبت أنه لا يستفيد منه.

قبل السلطة يستطيع أن يقول:

سأحترم المواطن.

لكن بعد السلطة يجب أن يظل بابه مفتوحًا للنقد والمساءلة.

قبل السلطة يستطيع أن يقول:

سأكون مختلفًا.

لكن بعد السلطة يجب أن تثبت أفعاله ذلك.

وهنا تتضح الحقيقة الكبرى:

السياسة ليست اختبارًا لقدرة الإنسان على الوصول إلى السلطة فقط.

إنها اختبار لقدرته على ممارسة السلطة دون أن تفقده السلطة نفسه.

فمن السهل أن تتغير عندما يصبح لديك مكتب أكبر.

ومن السهل أن تنسى الناس عندما تصبح محاطًا بالمقربين.

ومن السهل أن تعتقد أنك دائمًا على حق عندما تسمع المديح باستمرار.

لكن السياسي الحقيقي هو الذي يحتفظ بداخله بصوت المواطن الذي كانه قبل أن يصبح مسؤولًا.

يتذكر طوابير الإدارة.

يتذكر مشاكل الناس.

يتذكر الأسئلة التي كان يطرحها.

ويتذكر أنه في يوم من الأيام كان ينتظر من السياسيين أن يسمعوه.

فإذا استطاع أن يتذكر ذلك، فربما يستطيع أن يستخدم السلطة بطريقة مختلفة.

أما إذا نسي، فقد يصبح المنصب أكبر من الإنسان.

وعندما يصبح المنصب أكبر من الإنسان، تبدأ السياسة في فقدان معناها.

السياسي الناجح ليس الذي يجعل الناس يحتاجون إليه.

بل الذي يساعد على بناء مؤسسات تجعل الناس لا يحتاجون إلى شخص بعينه.

وليس السياسي القوي من يملك أكبر قدر من النفوذ.

بل من يستطيع استخدام النفوذ ثم يتركه عندما تنتهي مسؤوليته.

وليس السياسي الذي لا يخطئ.

بل الذي يعترف بالخطأ ويصححه.

وليس السياسي الذي لا يعارضه أحد.

بل الذي يستطيع أن يستمع إلى المعارضة دون خوف.

وهنا تصبح السلطة مسؤولية حقيقية.

مسؤولية أمام القانون.

ومسؤولية أمام المواطنين.

ومسؤولية أمام التاريخ.

لأن المناصب تتغير، والحكومات تتغير، والأحزاب تتغير، لكن آثار القرارات يمكن أن تبقى لسنوات طويلة.

ولهذا فإن الإنسان الذي يريد دخول السياسة يجب أن يفكر في النهاية، لا في البداية فقط.

لا يسأل:

كيف أصل؟

بل يسأل:

ماذا سأفعل إذا وصلت؟

ولا يسأل:

كيف أربح؟

بل يسأل:

كيف أستحق الثقة التي جعلتني أفوز؟

ولا يسأل:

كيف أحافظ على منصبي؟

بل يسأل:

كيف أحافظ على مبادئي وأنا في منصبي؟

وهذه الأسئلة هي التي تصنع الفرق بين من يبحث عن السلطة ومن يستعد لتحملها.

ومن هنا ينتقل الكتاب إلى سؤال أكثر حساسية:

كيف تتعامل السياسة مع المعارضة والاختلاف والصراع؟

متى يكون الخلاف طبيعيًا وصحيًا؟

ومتى يتحول إلى صراع على النفوذ؟

كيف تعمل الأغلبية والمعارضة؟

كيف يمكن للسياسي أن يختلف دون أن يهدم؟

وكيف يمكن للمعارضة أن تراقب دون أن تتحول إلى تعطيل؟

لأن الديمقراطية لا تختبر فقط في لحظة الفوز.

بل تختبر أكثر عندما يكون هناك من يقول لك: لا.

الفصل التاسع

المعارضة والاختلاف السياسي في المغرب: حين يصبح الخلاف جزءًا من بناء الدولة

السياسة لا تعني أن يتفق الجميع.

ولو كان الاتفاق دائمًا هو القاعدة، لما احتجنا إلى انتخابات، ولا إلى أحزاب، ولا إلى برلمان، ولا إلى نقاش عمومي.

السياسة في جوهرها هي إدارة الاختلاف.

هناك مواطن يرى أن الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح.

ومواطن آخر يرى العكس.

هناك حزب يؤمن بأن حل مشكلة معينة يحتاج إلى تدخل الدولة.

وحزب آخر يرى أن الحل يكمن في توسيع دور القطاع الخاص.

هناك من يرى أن الأولوية هي الاقتصاد.

وآخر يرى أن الأولوية هي التعليم.

وثالث يرى أن الصحة هي القضية الأكثر استعجالًا.

كل هؤلاء يمكن أن يختلفوا، ومع ذلك يبقون جزءًا من المجتمع نفسه.

وهنا تظهر أهمية المعارضة.

المعارضة ليست مجرد كلمة تعني رفض الحكومة.

وليست مجرد مجموعة من السياسيين ينتظرون سقوط الأغلبية.

المعارضة في النظام الديمقراطي لها وظيفة أكبر.

إنها تراقب.

وتسأل.

وتنتقد.

وتقترح.

وتكشف مواطن الضعف.

وتقدم بدائل.

وقد تصل يومًا إلى السلطة.

ولهذا فإن المعارضة ليست خارج النظام السياسي.

بل هي جزء منه.

معنى المعارضة

عندما يفوز حزب أو مجموعة أحزاب في الانتخابات وتتشكل أغلبية حاكمة، تصبح هناك أطراف أخرى لا تشارك في الحكم بالطريقة نفسها.

هذه الأطراف يمكن أن تشكل المعارضة.

لكن المعارضة ليست موقفًا واحدًا.

يمكن أن تكون هناك أحزاب معارضة مختلفة فيما بينها.

وقد تتفق مع الحكومة في قضية وتختلف معها في قضية أخرى.

وهذا طبيعي.

ليس مطلوبًا من المعارضة أن ترفض كل شيء.

كما ليس مطلوبًا منها أن توافق على كل شيء.

المعارضة الجادة تسأل عن المضمون.

هل القرار جيد؟

هل يخدم المصلحة العامة؟

هل تكلفته معقولة؟

هل تنفيذه ممكن؟

هل توجد بدائل؟

وهنا يصبح النقاش السياسي أكثر نضجًا.

المعارضة ليست عدوًا

من أخطر الأخطاء أن ينظر الحزب الحاكم إلى المعارضة باعتبارها عدوًا للدولة.

المعارضة قد تكون خصمًا سياسيًا.

لكن الخصم السياسي ليس بالضرورة خصمًا للوطن.

يمكن أن تختلف مع حزب في البرنامج، وفي الأولويات، وفي طريقة إدارة الاقتصاد، وفي القوانين والسياسات، دون أن تعتقد أن الطرف الآخر يريد تدمير الدولة.

هذه الفكرة مهمة جدًا.

لأن الخلط بين المعارضة والوطنية يؤدي إلى إفساد النقاش.

إذا قال السياسي:

من يعارضني يعارض الوطن.

فهو يجعل نفسه مساويًا للوطن.

وهذا خطأ.

الحزب ليس الدولة.

والحكومة ليست الدولة.

والوزير ليس الدولة.

والبرلمان ليس الدولة وحده.

الدولة أكبر من كل هؤلاء.

ولهذا يمكن أن تتغير الحكومة وتبقى الدولة.

ويمكن أن تخسر الأحزاب وتستمر المؤسسات.

ويمكن أن تنتقل المعارضة إلى الأغلبية دون أن تتغير هوية المجتمع.

الاختلاف لا يعني الخيانة

في المجتمعات السياسية الناضجة، الاختلاف أمر طبيعي.

لكن في بعض الأحيان يصبح الاختلاف شخصيًا.

بدل أن يقول السياسي:

برنامجك الاقتصادي غير واقعي.

يقول:

أنت لا تفهم شيئًا.

وبدل أن يقول:

هذا القانون يحتاج إلى تعديل.

يقول:

أنتم تريدون الإضرار بالناس.

وبدل مناقشة الأرقام، تبدأ المعركة حول الأشخاص.

وهنا يخسر الجميع.

لأن المواطن لم يعد يعرف ما هو موضوع الخلاف الحقيقي.

السياسة يجب أن تناقش الأفكار قبل الأشخاص.

يمكن مهاجمة فكرة بقوة.

لكن لا يجب تحويل كل خلاف إلى كراهية.

الخصومة السياسية

الخصومة السياسية طبيعية.

لكن يجب أن تكون هناك حدود.

الخصم السياسي ليس شخصًا يجب تدميره.

إنه شخص تريد أن تقنع المواطنين بأن مشروعك أفضل من مشروعه.

وهذا فرق جوهري.

إذا كنت تعتقد أن برنامجك أفضل، اشرح لماذا.

إذا كنت ترى أن قرار الحكومة خاطئ، قدم الأدلة.

إذا كنت ترى أن ميزانية معينة غير مناسبة، قدم بديلًا.

إذا كنت ترى أن قانونًا يحتاج إلى تعديل، اقترح التعديل.

هنا تصبح المعارضة مفيدة.

أما إذا أصبح الهدف هو إسقاط الخصم بأي طريقة، فإن السياسة تتحول إلى صراع شخصي.

الأغلبية والمعارضة

الأغلبية تمتلك قدرة أكبر على تمرير سياساتها وفق القواعد الدستورية والقانونية.

لكن الأغلبية ليست فوق القانون.

والمعارضة ليست بلا قيمة.

الأغلبية تحتاج إلى المعارضة لأنها تمنحها فرصة لاختبار أفكارها.

والمعارضة تحتاج إلى الأغلبية لأنها تمنحها فرصة لإثبات أنها قادرة على إدارة المسؤولية عندما تصل إليها.

بهذا المعنى، الطرفان يحتاجان إلى بعضهما.

الأغلبية تحتاج إلى النقد.

والمعارضة تحتاج إلى بديل.

المواطن يحتاج إلى الاثنين.

البرلمان

البرلمان ليس مجرد مكان للتصويت.

إنه مساحة للنقاش العام والمؤسساتي.

فيه تناقش القوانين.

وتطرح الأسئلة.

وتناقش السياسات.

وتظهر الاختلافات.

لكن قيمة البرلمان لا تقاس فقط بعدد الجلسات.

بل بجودة النقاش.

هل يناقش النواب النصوص؟

هل يدرسون آثارها؟

هل يقدمون تعديلات؟

هل يسألون الحكومة أسئلة دقيقة؟

هل يراقبون التنفيذ؟

هل يستمعون إلى مشاكل المواطنين؟

هذه هي الأسئلة التي تحدد قوة العمل البرلماني.

النائب ليس مجرد صوت داخل القاعة.

بل هو ممثل للمواطن ومسؤول عن ممارسة اختصاصاته وفق القانون.

السؤال البرلماني

السؤال البرلماني يمكن أن يكون أداة قوية.

لكن السؤال القوي ليس بالضرورة السؤال الطويل.

السؤال القوي هو الذي يطلب معلومة واضحة.

لماذا تأخر المشروع؟

ما هي الميزانية؟

ما عدد المستفيدين؟

ما نسبة الإنجاز؟

ما الخطة؟

متى سيتم التنفيذ؟

هذه الأسئلة تجبر الحكومة على تقديم المعلومات.

أما السؤال الذي يتحول إلى خطاب انتخابي طويل، فقد يفقد جزءًا من قيمته الرقابية.

المعارضة والبديل

من السهل أن تقول:

الحكومة فاشلة.

لكن المواطن سيطرح سؤالًا:

وماذا ستفعل أنت؟

وهنا تظهر قيمة المعارضة الحقيقية.

المعارضة القوية لا تكتفي بإظهار المشكلة.

بل تقدم تصورًا للحل.

إذا كانت الحكومة تقترح زيادة الإنفاق، تقول المعارضة:

نحن نقترح إعادة توجيه الإنفاق.

إذا كانت الحكومة تقترح قانونًا معينًا، تقول المعارضة:

نحن نقترح تعديلات محددة.

إذا كانت الحكومة تضع سياسة اقتصادية، تقدم المعارضة تصورًا مختلفًا.

بهذا يصبح المواطن أمام خيارات.

والانتخابات تصبح منافسة بين مشاريع.

وهذا هو جوهر السياسة.

المعارضة داخل الحزب

الاختلاف لا يوجد فقط بين الأحزاب.

بل يوجد داخل الحزب نفسه.

وهذا طبيعي.

قد يختلف أعضاء الحزب حول القيادة.

أو حول البرنامج.

أو حول التحالفات.

أو حول الانتخابات.

لكن الحزب الذي لا يسمح بأي نقاش داخلي قد يصبح ضعيفًا من الداخل حتى لو كان قويًا خارجيًا.

الحزب الجيد يحتاج إلى مساحة للنقاش.

يحتاج إلى مؤسسات داخلية.

ويحتاج إلى انتخابات وتنظيم واضح وفق قوانينه.

ويحتاج إلى أن يتعلم أعضاؤه كيف يختلفون دون أن يتحول الاختلاف إلى تدمير.

الديمقراطية تبدأ داخل الأحزاب أيضًا.

القائد السياسي

القائد السياسي ليس الشخص الذي يجعل الجميع يوافقون عليه.

بل الشخص الذي يستطيع إدارة الاختلاف.

القائد الذي يخاف من الاختلاف قد يحاول إسكات الجميع.

لكن الصمت ليس اتفاقًا.

أحيانًا يكون الصمت خوفًا.

وأحيانًا يكون عدم اهتمام.

وأحيانًا يكون فقدانًا للأمل.

القائد الحقيقي يريد أن يعرف رأي المختلفين معه.

لأنه يعرف أن القرار الأفضل لا يأتي دائمًا من الشخص الذي يوافقه.

إدارة الخلاف

الخلاف يحتاج إلى قواعد.

إذا كان النقاش داخل البرلمان، توجد قواعد.

إذا كان داخل الحزب، توجد قوانين داخلية.

إذا كان في الإعلام، توجد قواعد مهنية وقانونية.

وإذا كان بين المواطنين، توجد حدود الاحترام والقانون.

المشكلة ليست في وجود الخلاف.

المشكلة في غياب قواعد لإدارته.

عندما توجد القواعد، يستطيع الناس أن يختلفوا دون أن يتحول الخلاف إلى فوضى.

عندما تغيب القواعد، يصبح الأقوى صوتًا أو الأكثر قدرة على الضغط هو الذي يفرض نفسه.

وهذا يضر بالديمقراطية.

السياسة والصراع

السياسة في جزء منها صراع.

لكن كلمة صراع لا تعني العنف.

إنها تعني وجود مصالح وأفكار مختلفة.

هناك صراع حول الأولويات.

صراع حول الميزانية.

صراع حول القوانين.

صراع حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا الصراع يمكن أن يكون صحيًا.

المشكلة تبدأ عندما يتحول الصراع السياسي إلى صراع شخصي.

عندما يصبح الهدف:

إسقاط الشخص.

إذلال الشخص.

تدمير سمعته.

منعه من العمل.

عندها لا تعود السياسة منافسة.

بل تتحول إلى انتقام.

الانتقام السياسي

الانتقام السياسي من أخطر الأمور التي يمكن أن تصيب الحياة العامة.

إذا جاء حزب جديد إلى السلطة وبدأ في التعامل مع خصومه على أساس الانتقام، فقد تبدأ دائرة لا تنتهي.

كل حكومة جديدة تريد الانتقام من الحكومة السابقة.

ثم تأتي حكومة أخرى وتنتقم من سابقتها.

وفي النهاية تصبح الدولة أسيرة للصراع السياسي.

المؤسسات يجب أن تكون أقوى من هذا المنطق.

إذا ارتكب شخص مخالفة أو جريمة، توجد إجراءات قانونية.

لكن الخلاف السياسي وحده ليس جريمة.

المنافسة يجب أن تبقى داخل القانون.

السياسي والاختلاف

السياسي الذي يريد النجاح يجب أن يتعلم كيف يسمع كلمة:

لا.

هذه الكلمة سترافقه طوال حياته السياسية.

سيقول له مواطن:

لا أوافقك.

وسيقول له حزبه:

لا نتفق معك.

وسيقول له البرلمان:

نحتاج إلى تعديل.

وسيقول له الخبير:

هذه الفكرة غير واقعية.

وسيقول له الإعلام:

هناك مشكلة في هذا القرار.

إذا كان السياسي لا يحتمل هذه الكلمة، فلن يستطيع ممارسة السلطة بطريقة صحية.

القوة الحقيقية ليست في جعل الجميع يقولون نعم.

بل في القدرة على سماع لا ثم دراسة السبب.

التحالفات السياسية

السياسة لا تقوم دائمًا على حزب واحد.

قد تحتاج الأحزاب إلى التحالف.

وهنا تظهر مهارة التفاوض.

كل حزب لديه برنامجه.

لكن التحالف يحتاج إلى نقاط مشتركة.

قد يضطر الحزب إلى قبول حل وسط.

لكن الحل الوسط لا يعني التخلي عن المبادئ الأساسية.

السياسي الناجح يعرف ما يمكن التفاوض عليه وما لا يمكن.

ويعرف أن السياسة ليست تحقيق كل شيء دفعة واحدة.

أحيانًا تحقق جزءًا من برنامجك الآن.

وتؤجل جزءًا آخر.

وتتنازل عن نقطة معينة مقابل الحصول على نقطة أخرى.

هذا ليس بالضرورة ضعفًا.

قد يكون فن إدارة الاختلاف.

لكن التفاوض يجب أن يبقى واضحًا للمواطن.

إذا وعد الحزب بشيء ثم تراجع عنه، يجب أن يشرح السبب.

التحالف والمبادئ

هناك سؤال دائم:

هل التحالف السياسي يمكن أن يغير المبادئ؟

الإجابة تعتمد على طبيعة المبدأ.

هناك أمور يمكن التفاوض حول تفاصيلها.

لكن هناك مبادئ أساسية لا ينبغي التخلي عنها لمجرد الحصول على منصب.

السياسي الذي يغير كل شيء من أجل السلطة قد يربح منصبًا، لكنه يخسر ثقة الناس.

وهنا تظهر قيمة الثبات.

ليس المطلوب أن يكون السياسي جامدًا.

بل أن يعرف الفرق بين المرونة والانتهازية.

المرونة تعني تغيير الوسيلة للوصول إلى الهدف.

أما الانتهازية فقد تعني تغيير الهدف نفسه من أجل المصلحة.

الإعلام والمعارضة

المعارضة تحتاج إلى الإعلام لكي تصل أفكارها إلى الناس.

لكن الإعلام لا يجب أن يتحول إلى أداة حزبية.

الإعلام المهني يجب أن يعطي المجال للمعلومات والآراء المختلفة وفق قواعده المهنية.

السياسي بدوره يجب ألا يتوقع من الإعلام أن يمدحه.

الإعلام قد ينتقده.

وقد يطرح أسئلة محرجة.

وقد يكشف تناقضًا في مواقفه.

وهذا جزء من الحياة العامة.

إذا أراد السياسي الظهور في الإعلام عندما يكون مدحًا فقط، فهو لا يبحث عن إعلام.

بل يبحث عن دعاية.

الخطاب السياسي في الإنترنت

الإنترنت غيّر قواعد اللعبة.

أصبح المواطن قادرًا على الرد مباشرة.

وأصبح السياسي قادرًا على التواصل مباشرة.

لكن أصبحت الشائعات أيضًا أسرع.

قد تنتشر معلومة غير صحيحة خلال دقائق.

وقد تصبح صورة قديمة دليلًا مزعومًا على حدث جديد.

وقد ينتشر مقطع خارج سياقه.

وهنا يجب أن يكون السياسي مسؤولًا عن ما ينشر.

لا يجب أن يشارك معلومة فقط لأنها تخدمه.

الصدق أهم من المكسب اللحظي.

والخطأ الذي ينشره السياسي قد يراه ملايين الناس.

المعارضة ووسائل التواصل

المعارضة أيضًا قد تقع في فخ البحث عن الانتشار.

فتتحول كل قضية إلى فيديو.

وكل مشكلة إلى منشور.

وكل تصريح إلى معركة.

لكن السياسة ليست مجرد صناعة محتوى.

المحتوى يجب أن يخدم الفكرة.

إذا أصبحت السياسة تبحث فقط عن التفاعل، فقد تبدأ الأحزاب في اختيار القضايا التي تحقق المشاهدات بدل القضايا التي تحتاج فعلًا إلى الحل.

الشباب والاختلاف السياسي

الشباب عنصر أساسي في مستقبل السياسة.

لكن الشباب لا يجب أن يكون مجرد جمهور انتخابي.

يجب أن يكون جزءًا من صناعة القرار.

يجب أن يتعلم الحوار.

ويجب أن يختلف.

ويجب أن يسأل.

ويجب أن يشارك.

لكن الأهم أن يتعلم أن الاختلاف لا يحتاج إلى العنف.

يمكن أن تكون شديدًا في موقفك، لكن محترمًا في أسلوبك.

يمكن أن تنتقد حزبًا، لكن لا تكره أتباعه.

يمكن أن ترفض قرارًا، لكن لا تعادي كل من دعمه.

هذه ثقافة سياسية يحتاجها المجتمع.

متى يصبح الاختلاف خطرًا؟

الاختلاف يصبح خطرًا عندما يتحول إلى نزع الشرعية عن كل طرف آخر.

عندما يقول كل طرف:

أنا وحدي أمثل الشعب.

أنا وحدي وطني.

أنا وحدي أملك الحقيقة.

عندها يصبح الحوار مستحيلًا.

المجتمع متنوع.

ولا يمكن لحزب واحد أن يحتكر تعريف الوطن.

ولا يمكن لشخص واحد أن يحتكر الحقيقة.

وهذه نقطة يجب أن يفهمها كل سياسي.

الوطن أكبر من الحزب.

الدولة أكبر من الحكومة.

والمجتمع أكبر من الأغلبية.

والمواطن أكبر من صوته الانتخابي.

المعارضة والحكومة في الدولة الواحدة

الحكومة والمعارضة يمكن أن يختلفا في كل شيء تقريبًا.

لكن يجب أن يتفقا على شيء أساسي:

هناك دولة واحدة.

هناك قانون.

هناك مؤسسات.

وهناك مواطنون.

ولهذا يجب أن تكون المنافسة داخل إطار يحمي الاستقرار السياسي والمؤسساتي.

المعارضة تريد الوصول إلى الحكم.

وهذا حق سياسي.

الحكومة تريد الاستمرار في تنفيذ برنامجها.

وهذا أيضًا حق سياسي ما دامت تحظى بالشرعية اللازمة.

المواطن هو الحكم في الانتخابات.

وليس الشارع وحده.

وليست وسائل التواصل وحدها.

وليست استطلاعات الرأي وحدها.

الانتخابات المنظمة وفق القانون هي إحدى أهم وسائل التعبير عن الاختيار السياسي.

من المعارضة إلى الحكومة

قد يأتي يوم يصبح فيه المعارض وزيرًا.

وقد يصبح البرلماني المعارض مسؤولًا.

وقد يصبح الحزب الذي كان ينتقد الحكومة هو الحكومة.

وهنا تظهر المفارقة.

قد يكتشف السياسي أن بعض الأمور التي كان يراها سهلة من المعارضة أصبحت معقدة من داخل السلطة.

وهذا درس مهم.

من السهل أن تنتقد القرار.

لكن من الصعب أحيانًا اتخاذ القرار.

ولهذا يجب أن تكون المعارضة مسؤولة في انتقادها.

ليس من الحكمة أن تعد الناس بحلول مستحيلة فقط لأنك لست في السلطة.

لأنك قد تصل إليها يومًا.

وستواجه الواقع نفسه.

السياسة والذاكرة

المواطن يتذكر.

قد ينسى التفاصيل.

لكنه يتذكر المواقف.

يتذكر من كان صادقًا.

ومن كان يهاجم الجميع.

ومن كان يغير موقفه باستمرار.

ومن اعترف بخطئه.

ومن حافظ على كلمته.

السياسة ليست فقط ما يحدث اليوم.

إنها تراكم.

ولهذا يجب على السياسي أن يعرف أن كل موقف يترك أثرًا.

قد يربح معركة إعلامية اليوم.

لكن الناس قد يتذكرون سلوكه بعد سنوات.

القيمة الحقيقية للسياسي

قيمة السياسي لا تقاس بعدد خصومه.

ولا بعدد أنصاره فقط.

بل بقدرته على تحويل الاختلاف إلى عمل.

السياسي القوي يستطيع أن يقول:

أنا أختلف معك، لكن يمكننا العمل معًا في هذه النقطة.

وهذه الجملة ليست ضعفًا.

إنها نضج.

قد تختلف مع شخص في عشر قضايا، لكن تتعاون معه في قضية واحدة تخدم المواطنين.

هذا هو معنى السياسة الواقعية.

ليست كل معركة ضرورية.

وليست كل نقطة خلاف تستحق حربًا.

السياسي الحكيم يعرف متى يواجه.

ومتى يتفاوض.

ومتى يصمت.

ومتى يغير موقفه.

ومتى يتمسك بموقفه.

وهذه الحكمة لا تأتي من الكتب فقط.

تأتي من التجربة.

الخلاصة

المعارضة ليست عدوًا.

والأغلبية ليست مالكة للحقيقة.

والاختلاف ليس فشلًا.

والتفاوض ليس خيانة.

والتراجع عن فكرة خاطئة ليس ضعفًا.

والاعتراف بنجاح الخصم ليس هزيمة.

هذه كلها علامات على نضج الحياة السياسية.

الديمقراطية الحقيقية لا تحتاج إلى مجتمع متفق على كل شيء.

بل تحتاج إلى مجتمع يستطيع الاختلاف دون أن يتحول إلى عداوة.

وتحتاج إلى حكومة تعرف أن المعارضة ستراقبها.

ومعارضة تعرف أنها قد تصل إلى الحكم يومًا.

وتحتاج إلى مواطن يعرف أن السياسيين يتغيرون، لكن المؤسسات يجب أن تبقى.

السياسة ليست حربًا بين أبناء الوطن.

إنها منافسة بين مشاريع مختلفة حول كيفية إدارة الشأن العام.

وقد يكون أحد المشاريع أفضل في مرحلة معينة.

وقد يتغير ذلك بعد سنوات.

ولهذا يجب أن تكون أبواب السياسة مفتوحة للتغيير.

لكن التغيير يجب أن يكون عبر المؤسسات والقانون والمشاركة السياسية.

فالذي يريد أن يصل إلى السلطة يجب أن يقنع الناس.

والذي يريد أن ينتقد يجب أن يقدم حجته.

والذي يريد أن يحكم يجب أن يقبل المحاسبة.

والذي يخسر يجب أن يعرف كيف يعارض بطريقة مسؤولة.

والذي يفوز يجب أن يعرف أن انتصاره ليس دائمًا.

وفي النهاية، لا تكون قوة الدولة في غياب المعارضة.

بل في قدرتها على تحمل المعارضة.

ولا تكون قوة السياسي في إسكات خصومه.

بل في قدرته على إقناع المواطنين.

ولا تكون قوة الحزب في امتلاك كل شيء.

بل في قدرته على تقديم مشروع يستطيع المجتمع أن يثق به.

ولهذا فإن السؤال الذي يفتح لنا الباب أمام المرحلة القادمة من الكتاب هو:

إذا كانت السياسة تقوم على الاختلاف والمنافسة، فكيف تُبنى الأحزاب السياسية نفسها؟

كيف يبدأ الإنسان داخل الحزب؟

كيف يصعد من عضو بسيط إلى مسؤول؟

كيف تُصنع القيادات؟

كيف تعمل الهياكل التنظيمية؟

وماذا يحدث عندما تتحول الأحزاب من مدارس لتكوين السياسيين إلى مؤسسات تبحث فقط عن الانتخابات والمناصب؟

هنا ندخل إلى عالم آخر من السياسة المغربية:

عالم الأحزاب من الداخل، وصناعة القيادات، والصراعات التنظيمية، ومستقبل العمل الحزبي.

الفصل التاسع

الانتخابات المغربية من الداخل

الحملة، الناخب، المرشح، التنظيم، الخطاب، المال، النتائج، وما بعد الفوز

الانتخابات ليست يوم الاقتراع فقط.

الانتخابات تبدأ قبل ذلك بكثير.

تبدأ عندما يفكر الإنسان في الترشح.

وتبدأ عندما يجتمع الحزب لاختيار مرشحيه.

وتبدأ عندما يبدأ المواطن في السؤال:

من هذا الشخص؟

ماذا فعل من قبل؟

ماذا يريد؟

هل سيبقى قريبًا مني بعد الانتخابات؟

هل يستطيع أن يمثلني؟

هل يستطيع أن يحل مشكلتي؟

هل يتحدث بصدق؟

وهل يستحق صوتي؟

ثم تبدأ الحملة.

تتحرك السيارات.

تنتشر الملصقات.

تفتح المقرات.

تعقد الاجتماعات.

يتحرك أعضاء الأحزاب والأنصار.

تنتشر الصور والشعارات.

ويبدأ السياسي في محاولة الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

لكن خلف هذه الصورة الظاهرة توجد قصة أخرى أكثر تعقيدًا.

قصة الإنسان الذي يريد أن يصبح منتخبًا.

وقصة المواطن الذي يريد أن يصدق من جديد.

وقصة الفقير الذي قد يجد نفسه أمام خيار قاسٍ بين مبدأ سياسي وحاجة يومية.

وقصة المال الذي يمكن أن يدخل إلى الانتخابات بطرق مختلفة.

وقصة الوعود التي تبدأ كبيرة ثم تصطدم بالواقع بعد إعلان النتائج.

وهنا تبدأ الأسئلة الحقيقية.

ماذا يحدث داخل الانتخابات المغربية؟

كيف يفكر المرشح؟

كيف يفكر الناخب؟

لماذا يثق المواطن في سياسي ثم يفقد الثقة فيه؟

لماذا تنهار الوساطة السياسية؟

ماذا يحدث عندما تتحول الانتخابات من اختيار مشروع إلى البحث عن منفعة شخصية؟

وماذا يحدث عندما يصل الفقر إلى مرحلة تجعل الإنسان يرى مبلغًا صغيرًا اليوم أهم من وعد سياسي قد لا يتحقق غدًا؟

هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها بالشعارات.

إنها تحتاج إلى فهم الإنسان.

الانتخابات قبل الانتخابات

قبل أن تظهر الحملة إلى المواطن، توجد مرحلة داخلية لا يراها الجميع.

مرحلة اختيار المرشح.

الحزب يبحث عن شخص يستطيع المنافسة.

قد يكون سياسيًا قديمًا.

وقد يكون ناشطًا محليًا.

وقد يكون رجلًا معروفًا في المنطقة.

وقد يكون صاحب شبكة اجتماعية واسعة.

وقد يكون شخصًا لديه حضور قوي بين السكان.

وقد يكون شابًا جديدًا يريد أن يدخل الحياة السياسية.

لكن السؤال الذي يجب أن يطرح ليس فقط:

من يستطيع الفوز؟

بل:

من يستطيع التمثيل؟

هناك فرق كبير بين الشخص القادر على جمع الأصوات والشخص القادر على تمثيل المواطنين.

قد يستطيع شخص أن يكون محبوبًا اجتماعيًا لكنه لا يعرف شيئًا عن التشريع.

وقد يكون شخص آخر مثقفًا وقادرًا على النقاش لكنه لا يملك حضورًا انتخابيًا.

وقد يكون ثالث لديه تجربة طويلة لكنه فقد ثقة الناس.

لهذا فإن اختيار المرشح من أصعب القرارات داخل الحزب.

المرشح

المرشح يدخل الانتخابات وهو يحمل صورته الشخصية وصورة الحزب الذي ينتمي إليه.

قد يظن أن الناس ستصوت للحزب.

لكن الناخب قد يصوت للشخص.

وقد يحدث العكس.

قد يحب المواطن المرشح لكنه لا يثق في الحزب الذي ينتمي إليه.

وقد يرفض الحزب لكنه يصوت للشخص لأنه يعرفه.

وهنا تصبح الانتخابات خليطًا من السياسة والشخصية والعلاقات المحلية والتاريخ والسمعة والخطاب.

المرشح لا يدخل وحده.

يدخل معه فريق.

هناك من ينظم اللقاءات.

وهناك من يتواصل مع الناس.

وهناك من يتابع الإعلام.

وهناك من يدير وسائل التواصل الاجتماعي.

وهناك من ينظم يوم الاقتراع.

وهناك من يتابع الإجراءات القانونية.

وهناك من يحاول معرفة نقاط القوة والضعف.

وهنا تظهر أهمية التنظيم.

الحملة الانتخابية ليست مجرد رفع صورة المرشح.

إنها عملية تحتاج إلى تخطيط.

التنظيم

المرشح الذي يدخل الحملة دون تنظيم قد يجد نفسه يركض طوال الوقت دون أن يعرف أين يتجه.

من هم الناخبون؟

ما هي المناطق التي تحتاج إلى حضور أكبر؟

ما هي القضايا التي تشغل المواطنين؟

من هم الأشخاص المؤثرون اجتماعيًا؟

ما هي الرسالة التي يريد الحزب إيصالها؟

كيف سيتم التواصل؟

كيف سيتم التعامل مع الأسئلة الصعبة؟

كيف سيتم توثيق المصاريف؟

كيف سيحافظ الفريق على احترام القانون؟

كل هذه الأسئلة جزء من التنظيم.

وفي الدول التي تتطور فيها الممارسة الانتخابية، تصبح الحملات أكثر اعتمادًا على البيانات والتنظيم والتواصل المباشر بدل العشوائية.

لكن التنظيم وحده لا يكفي.

فالسياسة ليست إدارة لوجستية.

إنها قبل كل شيء ثقة.

الناخب

الناخب ليس رقمًا في لائحة.

ليس مجرد صوت.

إنه إنسان لديه حياته ومخاوفه وأحلامه ومشاكله.

قد يكون موظفًا.

وقد يكون عاملًا.

وقد يكون فلاحًا.

وقد يكون تاجرًا.

وقد يكون طالبًا.

وقد يكون عاطلًا عن العمل.

وقد يكون شخصًا يعيش في ظروف صعبة.

ولهذا لا يمكن فهم سلوك الناخب دون فهم ظروفه.

الناخب الذي لديه عمل مستقر قد يفكر في برنامج اقتصادي طويل المدى.

أما المواطن الذي لا يعرف كيف سيدفع مصاريف الأسبوع، فقد تكون أولوياته مختلفة تمامًا.

وهنا نصل إلى واحدة من أكثر القضايا حساسية في الانتخابات:

الفقر والحاجة.

عندما يصبح المواطن جائعًا

هناك فرق بين أن يكون الإنسان فقيرًا وأن يكون الإنسان في حالة حاجة قاسية.

الفقر ليس مجرد رقم.

الفقر يمكن أن يجعل الإنسان يعيش تحت ضغط يومي.

مصاريف البيت.

الكراء.

الطعام.

العلاج.

الدراسة.

النقل.

الديون.

البحث عن العمل.

وعندما تأتي الانتخابات، قد يجد بعض المواطنين أنفسهم أمام أشخاص يعرضون عليهم مساعدة مباشرة أو منفعة أو مبلغًا من المال مقابل موقف انتخابي.

هنا تظهر المأساة.

المواطن قد يعرف أن صوته حق.

وقد يعرف أن بيع الصوت يضر بالديمقراطية.

لكنه قد ينظر إلى المبلغ أمامه ويقول:

ماذا سأفعل بالمبادئ وأنا لا أملك ثمن العشاء؟

وهذه ليست دعوة لتبرير شراء الأصوات.

بل هي محاولة لفهم جذور المشكلة.

شراء الصوت ممارسة غير مشروعة، والقوانين الانتخابية المغربية تتضمن قواعد وعقوبات مرتبطة بالمخالفات الانتخابية.

لكن محاربة هذه الممارسة لا تكون بالعقوبة وحدها.

تحتاج أيضًا إلى محاربة الظروف التي تجعل الإنسان مستعدًا لبيع قراره.

لأن المواطن الذي يبيع صوته مقابل مبلغ بسيط لا يعني بالضرورة أنه لا يحب وطنه.

قد يعني أن الحاجة أصبحت أقوى من قدرته على التفكير في المستقبل.

الصوت الذي يباع بسبب الجوع

هناك مشهد قاسٍ في السياسة.

أن يأتي شخص إلى مواطن فقير ويقول له:

صوتك مقابل هذا المبلغ.

في تلك اللحظة تتحول الانتخابات من اختيار سياسي إلى عملية تجارية.

ويتحول المواطن من مواطن يشارك في صناعة القرار إلى شخص يبيع جزءًا من إرادته.

لكن المسؤولية لا تقع فقط على المواطن.

يجب أن نسأل:

لماذا أصبح هذا المواطن مستعدًا للبيع؟

لماذا لم يشعر أن صوته يمكن أن يغير حياته بطريقة أخرى؟

لماذا فقد الثقة في الوعود الطويلة؟

لماذا أصبح المال الفوري أكثر إقناعًا من البرنامج السياسي؟

هذه أسئلة اجتماعية وسياسية عميقة.

لأن المواطن الذي يسمع وعودًا كثيرة ولا يرى نتائج قد يقول:

خذ المال الآن، فالوعود لا تطعمنا.

وهنا تكون المشكلة أكبر من الانتخابات.

إنها مشكلة ثقة.

الثقة

الثقة هي رأس المال الحقيقي للسياسي.

يمكن للسياسي أن يخسر المال ويستمر.

ويمكن أن يخسر الانتخابات ويعود.

لكن عندما يخسر ثقة الناس، يصبح الطريق أصعب.

الثقة لا تُبنى في أسبوع الحملة.

الثقة تُبنى عبر سنوات.

عندما يجد المواطن السياسي حاضرًا قبل الانتخابات.

عندما يسمع مشكلته.

عندما لا يتجاهله.

عندما لا يتعامل معه فقط باعتباره صوتًا.

عندما يشرح له ما يستطيع فعله وما لا يستطيع.

عندما يعترف بالخطأ.

عندما لا يقدم وعودًا يعرف أنه عاجز عن تنفيذها.

هنا تبدأ الثقة.

السياسي الذي يظهر قبل الانتخابات فقط

من أكثر الأشياء التي تثير غضب المواطن أن يختفي السياسي سنوات ثم يظهر قبل الانتخابات.

قبل الانتخابات:

يصافح.

ويزور.

ويعد.

ويجلس مع الناس.

ويتصور معهم.

ويستمع إلى المشاكل.

وبعد الانتخابات قد تختفي الزيارات.

قد لا يرد الهاتف.

وقد يصبح الوصول إليه صعبًا.

وهنا يبدأ المواطن في طرح السؤال:

لماذا كنت مهمًا قبل الانتخابات وأصبحت غير مهم بعدها؟

هذا السؤال وحده يمكن أن يهدم علاقة سياسية كاملة.

الوساطة السياسية

في المجتمعات المحلية، قد يلعب السياسي دور الوسيط بين المواطن والمؤسسات.

المواطن لديه مشكلة.

فيذهب إلى المنتخب.

والمنتخب يتواصل مع الإدارة.

وقد يساعد في توضيح المسطرة.

وقد يتابع الملف.

وقد يدافع عن قضية عامة.

هذه الوساطة يمكن أن تكون مفيدة عندما تكون في إطار القانون والمؤسسات.

لكنها تصبح مشكلة عندما يتحول السياسي إلى بوابة إجبارية للحصول على الحقوق.

إذا أصبح المواطن يعتقد أنه لا يستطيع الحصول على حقه إلا عن طريق شخص سياسي، فهناك خلل.

المواطن يجب أن يحصل على حقه لأنه حقه.

ليس لأنه يعرف فلانًا.

ولا لأنه صوت له.

ولا لأنه قريب منه.

ولا لأنه قدم له خدمة شخصية.

الدولة الحديثة تقوم على المؤسسات.

وليست على العلاقات الشخصية.

لماذا تنهار الوساطة؟

تنهار الوساطة عندما يفقد المواطن الثقة في قدرة السياسي على مساعدته.

وتنهار عندما يكتشف أن السياسي كان يستخدمه فقط خلال الانتخابات.

وتنهار عندما تصبح العلاقة قائمة على المنفعة.

وتنهار عندما تتكرر الوعود دون نتائج.

وتنهار عندما يصبح السياسي بعيدًا عن الناس.

وتنهار عندما يشعر المواطن أن المنتخب لا يعرف مشاكله الحقيقية.

وهنا يبدأ المواطن بالبحث عن بدائل.

قد يعود إلى العائلة.

أو إلى الأصدقاء.

أو إلى شبكات اجتماعية أخرى.

أو قد ينسحب بالكامل من السياسة.

وهذا الانسحاب أخطر من خسارة انتخابية.

لأن المواطن الذي يفقد الثقة لا يقول فقط:

لن أصوت لهذا السياسي.

قد يقول:

لن أصوت لأحد.

اللامبالاة السياسية

عندما يذهب المواطن إلى الانتخابات ويصوت، فهو يشارك.

لكن عندما يصل إلى مرحلة يقول فيها:

كلهم واحد.

لا شيء سيتغير.

صوتي لا قيمة له.

فقد بدأت مشكلة أكبر.

اللامبالاة السياسية.

المشكلة ليست فقط في أن المواطن لا يصوت.

بل في أن المواطن لم يعد يرى معنى للمشاركة.

وهذا خطر على الحياة الديمقراطية.

لأن السياسة تحتاج إلى مواطنين يعتقدون أن مشاركتهم لها قيمة.

الوعود

الوعود جزء من الحملات الانتخابية.

السياسي يريد أن يقول للمواطن:

سأغير.

سأطور.

سأصلح.

سأدافع.

لكن هناك فرق بين الوعد السياسي والوهم السياسي.

الوعد السياسي يجب أن يكون مرتبطًا بالصلاحيات والموارد والوقت.

إذا كان المرشح يستطيع تنفيذ الأمر، فليعد به.

أما إذا كان الأمر خارج صلاحياته، فعليه أن يقول الحقيقة.

يمكن للسياسي أن يقول:

هذا الأمر لا أستطيع أن أقرره وحدي، لكن أستطيع أن أعمل من أجل كذا.

هذا الكلام قد يبدو أقل إثارة من وعد ضخم.

لكنه أكثر صدقًا.

الناخب لا يحتاج سياسيًا يعده بكل شيء.

يحتاج سياسيًا يعرف ماذا يستطيع أن يفعل.

الوعود التي لا تتحقق

عندما تتكرر الوعود غير المنفذة، يحدث شيء خطير.

المواطن يبدأ في اعتبار الوعود جزءًا من المسرح الانتخابي.

يضحك عندما يسمع البرنامج.

ويقول:

انتظروا حتى يفوز.

وهنا تفقد البرامج قيمتها.

وتصبح الانتخابات مسابقة في الخطابة بدل أن تكون منافسة في المشاريع.

وهذا يضر بالجميع.

لذلك يجب أن يكون هناك حساب سياسي للوعود.

ليس بالضرورة أن ينجح السياسي في تنفيذ كل شيء.

فالظروف قد تتغير.

والميزانية قد لا تكفي.

والتحالفات قد تفرض حلولًا وسطًا.

وقد تظهر أزمات غير متوقعة.

لكن السياسي يجب أن يشرح.

لماذا لم ينفذ؟

ماذا نفذ؟

ماذا تأجل؟

ما الذي تغير؟

هنا يتحول الفشل نفسه إلى تجربة سياسية قابلة للتقييم.

الخطاب الانتخابي

الخطاب السياسي يمكن أن يكون عقلانيًا.

ويمكن أن يكون عاطفيًا.

وفي كثير من الأحيان يجمع بين الاثنين.

السياسي يتحدث عن الكرامة.

والشغل.

والتعليم.

والصحة.

والطرق.

والسكن.

والشباب.

والتنمية.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول الخطاب إلى كلام عام لا يقدم شيئًا قابلًا للقياس.

نحن سنغير كل شيء.

سنحقق التنمية.

سنقضي على البطالة.

سنحل مشاكل الشباب.

لكن كيف؟

بأي ميزانية؟

خلال كم سنة؟

من المسؤول؟

كيف سيتم التقييم؟

هذه الأسئلة تجعل الخطاب السياسي أكثر جدية.

الخطاب الذي يحترم المواطن لا يخاف من التفاصيل.

المال في الانتخابات

المال موجود في كل حملة انتخابية تقريبًا بمعنى وجود مصاريف قانونية مرتبطة بالتنظيم والدعاية والتنقل والتواصل وغيرها.

ولهذا توجد قواعد لتمويل الحملات وسقوف للمصاريف الانتخابية.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول المال من وسيلة لتنظيم الحملة إلى وسيلة للتأثير غير المشروع على إرادة الناخب.

وهنا يجب التمييز بين المال الذي ينفق في إطار قانوني وشفاف، وبين المال الذي يستخدم بطريقة غير قانونية لشراء التأييد أو الأصوات أو النفوذ.

فالانتخابات لا يجب أن تكون منافسة بين من يملك المال ومن لا يملكه.

يجب أن تكون منافسة بين الأفكار والمرشحين والبرامج.

لكن تحقيق ذلك يحتاج إلى رقابة فعالة.

ويحتاج إلى شفافية.

ويحتاج إلى وعي المواطنين.

ويحتاج أيضًا إلى أحزاب تضع قواعد واضحة لتمويل الحملات.

رجل المال والسياسة

عندما يمتلك شخص ثروة كبيرة، قد يكون قادرًا على تمويل حملة أكبر من شخص محدود الموارد.

وهنا يظهر سؤال مهم:

هل المال يجب أن يحدد من يدخل السياسة؟

إذا أصبحت السياسة مكلفة جدًا، فقد يبتعد عنها المواطن العادي.

وقد تصبح المنافسة مفتوحة أكثر أمام أصحاب الموارد.

وهذا يمكن أن يؤثر في صورة التمثيل السياسي.

لكن وجود رجل أعمال في السياسة ليس مشكلة بحد ذاته.

المشكلة هي تضارب المصالح.

إذا دخل الشخص إلى السلطة، يجب أن يعرف أن المنصب العام ليس وسيلة لخدمة مصالحه الخاصة.

السياسي يجب أن يضع المصلحة العامة في المقدمة.

وهنا تأتي أهمية قواعد الشفافية والمراقبة وتدبير تضارب المصالح.

يوم الاقتراع

بعد أسابيع من الحملة يأتي اليوم الذي ينتظر فيه الجميع.

يوم الاقتراع.

في هذا اليوم تنتهي الخطابات.

وتبدأ لحظة القرار.

المواطن يدخل إلى مكتب التصويت.

ثم يختار.

في تلك اللحظة لا توجد منصة خطاب.

ولا مكبرات صوت.

ولا ملصقات.

هناك ورقة وصندوق.

وهذه اللحظة تختصر معنى الانتخابات كله.

المرشح يستطيع أن يقنع.

لكن المواطن هو الذي يقرر وفق القواعد القانونية.

النتائج

ثم تبدأ النتائج.

قد يفوز مرشح.

وقد يخسر آخر.

وقد تكون النتيجة قريبة جدًا.

وقد تكون مفاجئة.

وقد يعتقد المرشح أنه سيفوز ثم يخسر.

وقد يعتقد الجميع أن شخصًا معينًا سيخسر ثم يحقق نتيجة قوية.

وهنا يجب أن يتعلم السياسي درسًا مهمًا:

الانتخابات ليست ضمانًا لأحد.

حتى السياسي القوي يمكن أن يخسر.

والحزب الكبير يمكن أن يتراجع.

والشخص الجديد يمكن أن يصعد.

وهذه إحدى قيم الانتخابات.

أنها تتيح إمكانية التغيير.

ما بعد الفوز

هنا تبدأ القصة الحقيقية.

قبل الفوز، كان المواطن هو الهدف الرئيسي.

بعد الفوز، يجب أن يصبح المواطن هو المسؤولية الرئيسية.

وهذا التحول ليس سهلًا.

المرشح كان يتحدث إلى الناس.

الآن عليه أن يتعامل مع المؤسسات.

كان يعد.

الآن عليه أن ينفذ ما يدخل ضمن صلاحياته.

كان ينتقد.

الآن قد يصبح مسؤولًا عن القرار.

وهنا تظهر الحقيقة.

المنصب السياسي ليس مكافأة.

إنه مسؤولية.

إذا فاز الشخص بمقعد، فهذا لا يعني أنه أصبح مالكًا للمنطقة.

هو أصبح ممثلًا لها ضمن الصلاحيات التي يمنحها القانون.

المواطن بعد الفوز

المواطن الذي صوت للسياسي سيعود إليه.

قد يقول:

ساعدني.

وقد يقول:

تابع هذا الملف.

وقد يقول:

أين المشروع؟

وقد يقول:

لماذا لم تفعل ما وعدت؟

وهنا يجب على السياسي أن يواجه الواقع.

لا يستطيع أن يحل كل مشكلة.

لكن يستطيع أن يشرح.

وهذه نقطة مهمة جدًا.

الشرح جزء من المسؤولية.

إذا لم يستطع تحقيق مطلب، فليقل لماذا.

إذا لم تكن لديه الصلاحية، فليوضح ذلك.

إذا كانت الميزانية غير متوفرة، فليشرح.

المواطن قد يقبل عدم القدرة.

لكنه غالبًا يصعب عليه قبول التجاهل.

التمثيل

التمثيل السياسي لا يعني أن السياسي ينفذ كل طلب فردي.

لو جاء ألف مواطن بألف طلب، لا يستطيع المنتخب تنفيذها كلها.

التمثيل يعني نقل القضايا العامة إلى المؤسسات.

يعني أن يعرف ما هي المشاكل المشتركة.

إذا كان الناس يعانون من النقل، فهذه قضية عامة.

إذا كانت هناك مشكلة في مدرسة، فقد تكون قضية تحتاج إلى تدخل مؤسساتي.

إذا كان الشباب يعاني من البطالة، فهي ليست مسألة فردية.

هنا تتحول السياسة من:

أعطني خدمة.

إلى:

دعنا نبحث عن حل للمشكلة.

وهذا هو الفرق بين الزبونية السياسية والسياسة العمومية.

المواطن والمنتخب

العلاقة الصحية بين المواطن والسياسي ليست:

أعطيك صوتي وتعطيني خدمة.

هذه علاقة تبادل قصيرة المدى.

أما العلاقة الصحية فهي:

أنت تمثلني، وأنا أراقبك.

أنا أعطيك صوتي، وأنت تقدم لي عملًا عامًا.

أنا أحاسبك سياسيًا.

وأنت تحترم إرادتي.

هذه هي العلاقة التي تبني الديمقراطية.

لكنها تحتاج إلى وعي من الطرفين.

المواطن يجب ألا يرى السياسي كصاحب فضل.

والسياسي يجب ألا يرى المواطن كزبون.

المواطن صاحب حق.

والسياسي صاحب مسؤولية.

ماذا يحدث عندما ينتهي المال؟

قد ينجح سياسي بسبب شبكة واسعة من العلاقات أو الإنفاق الانتخابي أو الشعبية.

لكن المال لا يستطيع شراء الثقة إلى الأبد.

يمكن أن يدفع الناس إلى حضور اجتماع.

يمكن أن يساعد في تنظيم حملة ضمن الحدود القانونية.

لكن لا يمكنه ضمان احترام الناس بعد سنوات.

الثقة تحتاج إلى نتائج.

وإذا أصبح السياسي يعتمد على المال في كل انتخابات، فقد يدخل في دائرة خطيرة.

كل انتخابات تحتاج إلى أموال أكثر.

وكلما زادت التكاليف، زادت الحاجة إلى مصادر التمويل.

وهنا يجب أن تكون الشفافية والرقابة أقوى.

السياسة ليست استثمارًا تجاريًا

من أخطر الأفكار أن يدخل الإنسان السياسة باعتبارها استثمارًا.

يدفع اليوم وينتظر أن يحصل غدًا.

المنصب العام ليس مشروعًا تجاريًا.

إذا أصبح السياسي يرى المنصب باعتباره وسيلة لاسترداد ما أنفقه، فإن المصلحة العامة تصبح في خطر.

السياسة يجب أن تكون خدمة عامة.

ومن يدخلها يجب أن يعرف أن المنصب قد ينتهي.

وقد يخسر الانتخابات.

وقد يخرج من المشهد.

لكن المؤسسات تستمر.

الإنسان الذي يبيع صوته

ربما أقسى صورة في الانتخابات هي المواطن الذي يقول:

سأبيع صوتي.

لكن علينا أن نقرأ هذه الجملة بعمق.

أحيانًا تكون خلفها قسوة اجتماعية.

قد يقولها شخص لأنه لا يثق بأي سياسي.

وقد يقولها شخص لأنه يرى أن الجميع سيستفيدون، فلماذا لا يستفيد هو أيضًا؟

وقد يقولها شخص لأنه فقير.

وقد يقولها شخص لأنه اعتاد على السياسة باعتبارها تبادل مصالح.

وهنا لا يكفي أن نقول له:

أنت مخطئ.

بل يجب أن نسأله:

كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

كيف يمكن أن نعيد للصوت الانتخابي قيمته؟

كيف نجعل المواطن يرى أن صوته يمكن أن يؤثر في مستقبله؟

كيف نجعل السياسي يشعر أن المواطن سيحاسبه بعد الانتخابات؟

هذه هي المعركة الحقيقية.

معركة إعادة قيمة الصوت.

الصوت ليس سلعة

الصوت الانتخابي قد يبدو مجرد ورقة صغيرة.

لكنه في الحقيقة يمثل جزءًا من السلطة السياسية للمواطن.

عندما يختار المواطن ممثله، فهو يشارك في تحديد من سيصنع القرار.

لهذا فإن بيع الصوت مقابل مبلغ محدود قد يجعل الإنسان يخسر شيئًا أكبر بكثير من قيمة المبلغ.

قد يأخذ المال اليوم.

لكن القرار السياسي الذي ساهم في صناعته قد يؤثر عليه وعلى أسرته سنوات.

هذه المفارقة يجب أن يفهمها الجميع.

لكن يجب أيضًا أن نفهم أن مطالبة المواطن الفقير بالحفاظ على صوته لا تعني تجاهل فقره.

بل العكس.

إذا أردنا أن نحارب بيع الأصوات فعلينا أن نحارب الظروف التي تجعل بيعها ممكنًا ومغريًا.

التنمية والديمقراطية

لا يمكن فصل الديمقراطية عن التنمية.

المواطن الذي لديه تعليم جيد.

ومعلومات.

وعمل.

وخدمات.

ومؤسسات يمكن الوصول إليها.

يكون أكثر قدرة على اتخاذ قرار سياسي مستقل.

أما المواطن الذي يعيش تحت ضغط شديد، فقد يصبح أكثر عرضة للاستغلال السياسي.

ولهذا فإن محاربة الفقر ليست فقط سياسة اجتماعية.

إنها أيضًا استثمار في الديمقراطية.

التعليم أيضًا ليس مجرد بناء مدارس.

إنه بناء مواطن يستطيع قراءة البرنامج.

وفهم الميزانية.

ومناقشة المرشح.

والتمييز بين الوعد الممكن والوعد المستحيل.

وهنا تلتقي التنمية بالديمقراطية.

مستقبل الانتخابات

الانتخابات المغربية ستتغير مع تغير المجتمع.

الشباب يتغير.

وسائل التواصل تتغير.

طرق الحصول على المعلومات تتغير.

الاقتصاد يتغير.

وتوقعات المواطنين تتغير.

لم يعد السياسي قادرًا على التحكم في الخطاب كما كان في السابق.

المواطن يستطيع تصوير الواقع.

ويستطيع نشر رأيه.

ويستطيع مقارنة الوعود بالنتائج.

وأصبح السياسي أمام جمهور يستطيع العودة إلى تصريحاته القديمة ومقارنتها بما حدث.

وهذا يمكن أن يكون عاملًا مهمًا في زيادة المحاسبة.

لكن التكنولوجيا وحدها لا تصنع الديمقراطية.

يمكن أن تستخدم لنشر الوعي.

ويمكن أن تستخدم أيضًا لنشر التضليل.

ولهذا ستصبح جودة المعلومة عنصرًا أساسيًا في الانتخابات القادمة.

السياسي الذي يريد مستقبلًا طويلًا

السياسي الذي يفكر فقط في الانتخابات القادمة سيبحث عن مكاسب سريعة.

أما السياسي الذي يفكر في المستقبل فسيسأل:

ماذا سيبقى مني بعد انتهاء الولاية؟

هل بنيت مؤسسة؟

هل ساعدت في حل مشكلة؟

هل حافظت على كلمتي؟

هل كنت صادقًا عندما لم أستطع؟

هل احترمت المواطن الذي لم يصوت لي؟

هل تعاملت مع المعارضة باحترام؟

هل حافظت على المال العام؟

هل جعلت السياسة أفضل مما وجدتها؟

هذه الأسئلة أهم من عدد الصور التي ظهرت في الحملة.

لأن السياسة ليست صورة على ملصق.

السياسة أثر.

الخلاصة

الانتخابات ليست صندوقًا فقط.

إنها علاقة كاملة بين المواطن والسياسي.

تبدأ بالثقة.

ثم تأتي الحملة.

ثم الاختيار.

ثم النتائج.

ثم المسؤولية.

وقد تنجح هذه العلاقة.

وقد تنهار.

وتنهار عندما يصبح المواطن مجرد صوت.

وعندما يصبح السياسي مجرد طالب لمنصب.

وتنهار عندما تصبح الوعود أكبر من القدرة.

وتنهار عندما يصبح المال أقوى من البرنامج.

وتنهار عندما يشعر المواطن أن حاجته يمكن أن تتحول إلى فرصة للاستغلال.

لكن هذه العلاقة يمكن أن تُبنى من جديد.

تبنى عندما يحترم السياسي عقل المواطن.

وتبنى عندما يقول الحقيقة.

وتبنى عندما يقدم برنامجًا يمكن قياسه.

وتبنى عندما يبقى قريبًا من الناس بعد الانتخابات.

وتبنى عندما يفهم المواطن أن صوته ليس سلعة.

وتبنى عندما يصبح الفقير مواطنًا له كرامة وحقوق، لا مجرد رقم في موسم انتخابي.

وتبنى عندما تصبح المؤسسات قادرة على حماية نزاهة الانتخابات.

وتبنى عندما يكون القانون فوق الجميع.

وتبنى عندما يصبح السياسي مستعدًا لسماع النقد.

وتبنى عندما يعرف المواطن أنه يستطيع تغيير ممثليه عبر الوسائل الديمقراطية.

في النهاية، الانتخابات ليست فقط سؤال:

من فاز؟

السؤال الأكبر هو:

ماذا فعلنا بعد الفوز؟

لأن الفوز قد يكون لحظة.

أما الثقة فهي سنوات.

والمال قد يفتح بابًا.

لكن لا يستطيع وحده أن يبني احترامًا.

والوعد قد يجلب تصفيقًا.

لكن النتيجة هي التي تبقى.

والسياسي قد يستطيع إقناع الناس مرة.

لكن التاريخ السياسي للمواطنين أطول من موسم انتخابي واحد.

ومن هنا يصبح السؤال الحقيقي للسياسة المغربية ليس فقط:

كيف نربح الانتخابات؟

بل:

كيف نبني مواطنًا يثق في صوته؟

وكيف نبني سياسيًا يحترم هذا الصوت؟

وكيف نجعل الانتخابات بداية للعلاقة السياسية لا نهايتها؟

وكيف نمنع أن يتحول الفقر والحاجة إلى باب للاستغلال؟

وكيف ننتقل من سياسة تقوم على الشخص والوسيط والمنفعة الفردية إلى سياسة تقوم على المؤسسة والبرنامج والحقوق والمحاسبة؟

هذه هي المعركة الأعمق.

لأن الديمقراطية لا تُبنى يوم الاقتراع فقط.

إنها تُبنى في الأيام التي لا توجد فيها انتخابات.

هناك، بعيدًا عن الملصقات والخطب، يتحدد ما إذا كان المواطن سيعود يومًا ليضع صوته في الصندوق وهو مؤمن بأن لصوته قيمة، أم سيجلس في منزله ويقول:

لا شيء سيتغير.

والفارق بين الجملتين هو الفارق بين مواطن فقد الثقة ومواطن ما زال يؤمن بأن السياسة يمكن أن تكون طريقًا للتغيير.

الفصل العاشر

الحزب السياسي من الداخل

صناعة القيادة، التنظيم، الولاءات، والصراع على القرار

قبل أن يصل السياسي إلى البرلمان أو الحكومة أو الجماعة أو أي مؤسسة منتخبة، غالبًا ما يمر من مكان آخر.

الحزب السياسي.

الحزب هو المدرسة التي يفترض أن يتعلم فيها السياسي كيف يفكر، وكيف ينظم، وكيف يختلف، وكيف يتفاوض، وكيف يخاطب المواطنين، وكيف يتحمل المسؤولية.

لكن الحزب يمكن أن يكون أكثر من مدرسة.

يمكن أن يكون مؤسسة.

ويمكن أن يكون شبكة من العلاقات.

ويمكن أن يكون مساحة للصراع.

ويمكن أن يكون طريقًا للوصول إلى السلطة.

وهنا تبدأ الأسئلة الصعبة.

كيف يدخل الإنسان إلى الحزب؟

لماذا ينضم إليه؟

كيف يصعد داخله؟

من يقرر من يصبح مرشحًا؟

كيف تُصنع القيادة؟

هل الكفاءة تكفي؟

أم تحتاج إلى العلاقات؟

ما موقع الشباب؟

ما موقع المرأة؟

هل المؤتمر الحزبي مساحة حقيقية للنقاش أم مجرد محطة تنظيمية؟

وماذا يحدث عندما يختلف العضو مع القيادة؟

هذه الأسئلة لا يمكن فهم السياسة دون طرحها.

الحزب قبل الانتخابات

الحزب الحقيقي لا ينبغي أن يظهر فقط عندما تقترب الانتخابات.

إذا كان الحزب موجودًا طوال السنة، فإنه يستطيع أن يبني علاقة دائمة مع المجتمع.

يناقش مشاكل الناس.

ينظم لقاءات.

يقدم مقترحات.

يكون مواقفه.

يكون أطرًا سياسية.

ويتعلم من أخطائه.

أما الحزب الذي يستيقظ فقط مع اقتراب الانتخابات، فقد يتحول تدريجيًا إلى آلة انتخابية بدل أن يكون مؤسسة سياسية.

وهنا تظهر مشكلة أساسية.

هل الحزب موجود لخدمة المجتمع أم لخوض الانتخابات فقط؟

الانتخابات مهمة، لكنها ليست الحياة السياسية كلها.

الحزب الذي لا يشتغل إلا في الانتخابات يفقد جزءًا كبيرًا من معناه.

الانتماء الحزبي

لماذا ينضم الإنسان إلى حزب؟

قد يكون مقتنعًا بأفكاره.

وقد يكون متأثرًا بعائلته.

وقد يكون لديه أصدقاء داخله.

وقد يكون يريد المشاركة في الشأن العام.

وقد يكون يريد أن يصبح سياسيًا.

وقد يكون لديه طموح للترشح.

وقد يكون يبحث عن وسيلة للتأثير في محيطه.

الدوافع متعددة.

ولا يمكن افتراض أن كل شخص يدخل الحزب له السبب نفسه.

لكن هناك فرق بين من يدخل الحزب لأنه يؤمن بمشروع، ومن يدخل لأنه يرى الحزب مجرد سلم للصعود.

الأول يبحث عن الفكرة.

والثاني يبحث عن الموقع.

وفي البداية قد لا يظهر الفرق.

لكن عندما تأتي أول أزمة، يظهر.

العضو الجديد

العضو الجديد يحتاج إلى أن يجد داخل الحزب مكانًا يتعلم فيه.

يحتاج إلى من يسمعه.

ويحتاج إلى أن يفهم القانون الداخلي.

ويحتاج إلى معرفة تاريخ الحزب.

ويحتاج إلى فهم برنامجه.

ويحتاج إلى التدريب على التواصل والنقاش.

لكن إذا دخل العضو الجديد ووجد أن كل شيء مغلق أمامه، فقد يفقد الحماس.

إذا وجد أن المناصب دائمًا للأسماء نفسها، فقد يسأل:

لماذا أبقى هنا؟

وهنا تبدأ مشكلة تجديد الأحزاب.

تجديد النخب

كل حزب يحتاج إلى قيادات.

لكن كل حزب يحتاج أيضًا إلى تجديد.

إذا بقيت القيادة نفسها لعقود دون فتح المجال أمام أجيال جديدة، فقد تظهر فجوة بين الحزب والمجتمع.

المجتمع يتغير.

الشباب يتغير.

اللغة تتغير.

وسائل التواصل تتغير.

الأفكار الاقتصادية والاجتماعية تتغير.

إذا لم يتغير الحزب معه، فقد يصبح خطابه قديمًا.

التجديد لا يعني التخلص من أصحاب التجربة.

بل يعني الجمع بين التجربة والطاقة الجديدة.

السياسي المخضرم يحتاج إلى الشاب.

والشاب يحتاج إلى خبرة المخضرم.

إذا نجح الطرفان في التعاون، يمكن أن يصبح الحزب أكثر قوة.

أما إذا تحول الأمر إلى صراع أجيال، فقد يخسر الجميع.

الشباب داخل الحزب

الشاب الذي يدخل السياسة غالبًا يحمل طاقة كبيرة.

يريد أن يغير.

يريد أن يتحدث.

يريد أن يقترح.

وقد يكون أكثر استخدامًا للتكنولوجيا.

لكن الحماس وحده لا يكفي.

السياسة تحتاج إلى معرفة.

تحتاج إلى قراءة.

تحتاج إلى الصبر.

تحتاج إلى فهم المؤسسات.

الشاب الذي يريد أن يصبح قائدًا سياسيًا يحتاج أن يعرف كيف تعمل الدولة قبل أن يطالب بإدارتها.

يحتاج أن يقرأ القوانين.

وأن يفهم الميزانيات.

وأن يتعلم الاقتصاد.

وأن يفهم المجتمع.

وأن يستمع إلى الناس الذين يختلفون معه.

الشباب ليسوا مجرد زينة انتخابية.

هم مستقبل الأحزاب.

المرأة في الحياة الحزبية

وجود المرأة داخل الحزب لا يجب أن يكون مجرد حضور شكلي.

المشاركة الحقيقية تعني أن تكون للمرأة مساحة في النقاش والقرار والترشح والقيادة وفق القواعد المعمول بها.

الحزب الذي يريد تمثيل المجتمع يجب أن يعكس تنوع المجتمع.

لكن وصول المرأة إلى موقع قيادي لا يجب أن يكون مجرد شعار.

يجب أن تكون هناك بيئة سياسية تسمح لها بالمنافسة على أساس الكفاءة والاستحقاق، مع توفير شروط المشاركة العادلة.

الحزب الذي يستفيد من نصف المجتمع ثم لا يمنحه مكانًا حقيقيًا في صناعة القرار يخسر جزءًا من إمكاناته.

الولاء للحزب

الولاء الحزبي يمكن أن يكون إيجابيًا.

فالحزب يحتاج إلى أعضاء يحترمون قراراته.

لكن هناك سؤالًا مهمًا:

متى يصبح الولاء مشكلة؟

يصبح مشكلة عندما يتحول إلى طاعة عمياء.

إذا أصبح العضو يخاف من السؤال.

أو يخاف من النقد.

أو يخاف من مخالفة القيادة.

فإن الحزب قد يفقد شيئًا مهمًا.

النقاش الداخلي.

الحزب القوي ليس الذي يوافق فيه الجميع على كل شيء.

بل الذي يستطيع أعضاؤه الاختلاف ثم الوصول إلى قرار.

الطاعة ليست دائمًا انضباطًا.

والنقد ليس دائمًا تمردًا.

قد يكون النقد وسيلة لحماية الحزب من الخطأ.

القيادة

القيادة الحزبية ليست مجرد منصب.

إنها قدرة على جمع الناس حول فكرة.

القائد الذي يحتاج دائمًا إلى الخوف لإجبار الآخرين على الطاعة ليس قائدًا قويًا بالضرورة.

القائد الحقيقي يستطيع أن يقنع.

ويستمع.

ويتفاوض.

ويعترف بالخطأ.

ويعرف متى يتراجع.

ويعرف متى يتمسك بموقفه.

كما يعرف أن الحزب ليس ملكًا شخصيًا.

الحزب مؤسسة سياسية.

وقد تتغير القيادة.

وقد يأتي قائد آخر.

وهذا طبيعي.

الصراع على القيادة

في أي مؤسسة كبيرة يمكن أن تظهر منافسة على القيادة.

وفي الأحزاب تكون المنافسة أكثر حساسية لأنها مرتبطة بالمواقف والانتخابات والتمثيل والمناصب.

قد يظهر تيار يريد تغيير القيادة.

وقد يظهر تيار يريد الحفاظ عليها.

وقد تختلف الرؤى حول التحالفات.

وقد يختلف الأعضاء حول البرنامج.

وهذا ليس بالضرورة شيئًا سلبيًا.

المشكلة ليست في وجود الصراع.

المشكلة في طريقة إدارة الصراع.

إذا كان الصراع داخل المؤسسات، يمكن أن يكون صحيًا.

إذا تحول إلى تشهير وتصفية حسابات وتدمير متبادل، فقد يضعف الحزب.

المؤتمر الحزبي

المؤتمر الحزبي يجب أن يكون لحظة مهمة.

فيه تناقش المرحلة السابقة.

وتعرض التقارير.

وتناقش الأخطاء.

ويتم تقييم القيادة.

وتطرح الرؤى الجديدة.

ويتم انتخاب أو تجديد الهياكل وفق القواعد الداخلية والقانونية.

لكن قيمة المؤتمر لا تقاس بعدد الحاضرين.

تقاس بمدى جدية النقاش.

إذا كان كل شيء محسومًا قبل المؤتمر، يصبح المؤتمر مجرد إعلان.

أما إذا كان هناك نقاش حقيقي، فإن المؤتمر يمكن أن يكون لحظة تجديد.

الديمقراطية داخل الحزب

من الصعب أن يطالب حزب بالديمقراطية في الدولة إذا كان لا يسمح بالديمقراطية داخله.

وهذا سؤال يجب أن تطرحه الأحزاب على نفسها باستمرار.

هل العضو يستطيع التعبير عن رأيه؟

هل يستطيع انتقاد القيادة؟

هل يستطيع المنافسة؟

هل توجد آليات واضحة للاختيار؟

هل يتم تداول المسؤوليات؟

هل توجد شفافية في اتخاذ القرارات؟

كل هذه الأسئلة تحدد صحة الحزب.

الحزب الذي لا يسمح بالاختلاف قد يصبح هشًا.

لأن أعضاءه يتعلمون شيئًا خطيرًا:

قل ما يريد المسؤول سماعه.

وهنا تتوقف المؤسسة عن إنتاج أفكار جديدة.

المرشح داخل الحزب

اختيار المرشح للانتخابات من أكثر المراحل حساسية.

هناك عدة أسئلة يجب أن تطرح:

هل المرشح لديه كفاءة؟

هل لديه سمعة جيدة؟

هل يعرف المنطقة؟

هل يستطيع التواصل مع المواطنين؟

هل يستطيع فهم دوره؟

هل لديه وقت للعمل العام؟

هل لديه القدرة على تحمل المسؤولية؟

لكن توجد أيضًا إغراءات أخرى.

قد يميل الحزب إلى اختيار الشخص الأكثر شهرة.

أو الأكثر قدرة على الإنفاق في الحدود القانونية.

أو صاحب العلاقات الأوسع.

وهنا يجب أن يكون السؤال:

هل نختار الشخص الذي يمكن أن يفوز فقط، أم الشخص الذي يمكن أن يمثل؟

لأن الفوز ليس نهاية القصة.

بعد الفوز تبدأ المسؤولية.

المرشح الذي يفوز ولا يستطيع ممارسة دوره قد يجعل الحزب يدفع ثمن الاختيار.

المال داخل الحزب

المال موضوع حساس.

الحزب يحتاج إلى موارد.

المقرات تحتاج إلى مصاريف.

الأنشطة تحتاج إلى تنظيم.

الحملات الانتخابية لها تكاليف.

لكن المال لا يجب أن يتحول إلى وسيلة للسيطرة على القرار الحزبي.

إذا أصبح الشخص الذي يملك المال أقوى من الشخص الذي يملك الكفاءة، تبدأ المؤسسة في الانحراف عن وظيفتها.

وهنا تأتي أهمية الشفافية.

من يمول؟

كيف يتم الإنفاق؟

كيف تتم مراقبة الحسابات؟

ما هي القواعد؟

الوضوح يحمي الحزب ويحمي أعضائه.

المال يمكن أن يخدم السياسة.

لكن عندما تصبح السياسة في خدمة المال، تظهر مشكلة.

العلاقات داخل الحزب

السياسة ليست أفكارًا فقط.

إنها أيضًا علاقات بين البشر.

صداقة.

زمالة.

ثقة.

تاريخ مشترك.

وقد توجد خلافات قديمة.

وقد توجد مجموعات داخل الحزب.

هذه الأمور موجودة في أي مؤسسة بشرية.

لكن الخطر يبدأ عندما تتحول العلاقات إلى بديل عن المؤسسات.

عندما يصبح السؤال:

من تعرف؟

بدل:

ماذا تستطيع أن تفعل؟

عندها تصبح الكفاءة أقل أهمية.

وتصبح الشبكة الاجتماعية أقوى.

وهذا يمكن أن يدفع أعضاء جيدين إلى الانسحاب.

لأن الإنسان يريد أن يشعر أن لديه فرصة عادلة.

الوساطة داخل الحزب

كما يوجد وسيط بين المواطن والسياسي، قد يوجد وسيط داخل الحزب.

شخص يعرف القيادة.

شخص يستطيع إيصال الرسالة.

شخص يستطيع تسهيل الوصول.

وهذا قد يكون طبيعيًا في بعض الحالات.

لكن إذا أصبح العضو لا يستطيع الوصول إلى القيادة إلا عبر أشخاص محددين، فقد تتشكل دائرة مغلقة.

الدائرة المغلقة تحمي نفسها.

تختار الأشخاص الذين يشبهونها.

ثم يصبح الحزب أقل انفتاحًا.

وبمرور الوقت يمكن أن تتسع الفجوة بين القيادة والقاعدة.

القاعدة الحزبية

القاعدة هي القوة التي تتحرك في الميدان.

أعضاء الحزب هم الذين يذهبون إلى الأحياء.

ويشرحون البرنامج.

ويتواصلون مع الناس.

وينظمون الاجتماعات.

ويعملون خلال الحملات.

لكن القاعدة قد تشعر أحيانًا أنها تُستعمل فقط في الانتخابات.

تعمل خلال الحملة.

ثم تعود إلى الخلف.

إذا أراد الحزب أن يبني مستقبلًا قويًا، يجب ألا تكون العلاقة مع الأعضاء موسمية.

يجب أن يشعر العضو أن رأيه له قيمة حتى عندما لا توجد انتخابات.

من الحزب إلى الدولة

الحزب السياسي مدرسة لتكوين من سيحكمون.

ولهذا فإن طريقة إدارة الحزب اليوم قد تظهر غدًا في طريقة إدارة الدولة.

إذا تعود السياسي داخل حزبه على رفض النقد، فقد يرفض النقد عندما يصبح مسؤولًا.

إذا تعود على الشفافية، قد يحمل هذه الثقافة معه.

إذا تعود على احترام المؤسسات، قد يحترمها عندما يصل إلى السلطة.

إذا تعود على المحسوبية، فقد تصبح هذه الثقافة جزءًا من ممارسته السياسية.

ولهذا لا يمكن فصل أخلاق الحزب عن أخلاق الدولة.

السياسي يتعلم قبل أن يحكم.

والطريقة التي يتعلم بها قد تؤثر في طريقة حكمه.

الحزب والمدرسة السياسية

الحزب الجيد يجب أن يكون مدرسة.

مدرسة في القانون.

والاقتصاد.

والإدارة.

والتواصل.

والتاريخ.

والتفاوض.

والأخلاق السياسية.

لا يكفي أن يعرف السياسي كيف يخطب.

يجب أن يعرف كيف يقرأ مشروع قانون.

وكيف يفهم الميزانية.

وكيف يحلل الأرقام.

وكيف يسأل المسؤول.

وكيف يتعامل مع الاختلاف.

وكيف يشرح للمواطن أن بعض الوعود تحتاج إلى سنوات.

إذا لم يتعلم السياسي هذه الأمور داخل الحزب، فمن أين سيتعلمها؟

الخطاب الداخلي

الحزب الذي يريد أن يقنع المواطنين يجب أولًا أن يعرف ماذا يريد.

إذا كانت داخله عشرات الآراء المتناقضة دون إطار واضح، فسيظهر الارتباك في خطابه الخارجي.

لهذا يحتاج الحزب إلى برنامج.

لكن البرنامج لا يجب أن يكون وثيقة تُنسى بعد المؤتمر.

يجب أن يكون مرجعًا.

عندما يتحدث السياسي، يجب أن يكون قادرًا على ربط كلامه بالبرنامج.

وعندما يشارك الحزب في الحكومة، يجب أن يستطيع المواطن مقارنة الوعود بما تم تنفيذه.

وهكذا يصبح البرنامج أداة للمحاسبة.

عندما يختلف العضو مع الحزب

قد يأتي يوم يجد فيه العضو نفسه مختلفًا مع موقف حزبه.

هنا يجب أن تكون هناك آليات.

يمكنه التعبير داخل المؤسسات.

يمكنه محاولة إقناع الآخرين.

يمكنه التصويت وفق القواعد الداخلية.

وقد يقرر في النهاية البقاء أو المغادرة.

لكن المهم هو أن لا يصبح الخلاف سببًا للتدمير الشخصي.

الاختلاف السياسي لا يجب أن يلغي الاحترام.

قد تغادر حزبًا وتبقى محترمًا لأشخاص عملت معهم سنوات.

هذه أيضًا أخلاق سياسية.

السياسي الذي يخرج من حزبه

طريقة خروج السياسي من الحزب تكشف أحيانًا عن شخصيته.

قد يخرج بهدوء ويشرح أسبابه.

وقد يدخل في صراع.

وقد يهاجم الجميع.

وقد يحتفظ بعلاقاته.

لا توجد قاعدة واحدة لكل الحالات.

لكن هناك شيء مهم:

لا تجعل الاختلاف السياسي يمحو التاريخ المشترك.

الإنسان الذي عمل معك سنوات ليس بالضرورة عدوًا لأنكما اختلفتما.

هذه الثقافة تحتاج إلى أن تصبح جزءًا من السياسة.

الحزب والناخب

في النهاية، الحزب ليس لنفسه.

هو موجود داخل المجتمع.

ولهذا يجب أن يعرف ماذا يريد المواطن.

لكن الاستماع للمواطن لا يعني أن الحزب يغير كل مبادئه مع كل استطلاع أو مع كل موجة غضب.

الحزب يحتاج إلى التوازن.

أن يستمع.

لكن أيضًا أن يقود.

أن يفهم المجتمع.

لكن لا يتحول إلى تابع لكل رغبة لحظية.

السياسة تحتاج إلى قيادة.

والقيادة تحتاج إلى رؤية.

المشكلة عندما يصبح الحزب أسيرًا للرأي العام.

كل يوم موقف جديد.

كل أزمة خطاب جديد.

كل اتجاه على وسائل التواصل يتحول إلى سياسة.

هذا ليس استقرارًا.

الحزب يحتاج إلى مبادئ واضحة.

التجديد لا يعني تغيير كل شيء

الحزب يحتاج إلى التجديد.

لكن التجديد لا يعني التخلص من تاريخه.

هناك أحزاب لديها ذاكرة طويلة.

تاريخ من النضال السياسي.

وتجارب في الحكومة والمعارضة.

وأخطاء ونجاحات.

التجديد الحقيقي هو أن يتعلم الحزب من ماضيه دون أن يعيش فيه.

أن يحترم التاريخ دون أن يصبح أسيرًا له.

وأن يدخل المستقبل بأفكار جديدة.

السياسي الذي لا يتعلم من الماضي سيكرر أخطاءه.

والسياسي الذي يعيش فقط في الماضي لن يفهم المستقبل.

مستقبل الأحزاب المغربية

مستقبل الأحزاب سيتحدد بقدرتها على الإجابة عن سؤال بسيط لكنه صعب:

لماذا يحتاج المواطن إلى الحزب؟

إذا كانت الإجابة:

لكي نصبح نوابًا ووزراء ومستشارين.

فهذه ليست إجابة كافية.

الحزب يجب أن يقدم فكرة.

ومشروعًا.

وهوية سياسية واضحة.

وأشخاصًا قادرين على تحمل المسؤولية.

وطرقًا للمشاركة.

ومساحة للشباب.

ومجالًا للنساء.

وثقافة للنقاش.

ومحاسبة داخلية.

إذا استطاع الحزب أن يفعل ذلك، يمكن أن يستعيد جزءًا من ثقة المواطنين.

أما إذا ظل الحزب مجرد ماكينة انتخابية، فقد يصبح المواطن أكثر بعدًا عنه.

الخلاصة

الحزب السياسي ليس مجموعة من الصور والشعارات.

وليس فقط مرشحين يظهرون في موسم الانتخابات.

إنه مؤسسة يفترض أن تصنع السياسة قبل أن تطلب السلطة.

ومن داخله يتعلم السياسي كيف يفكر.

وكيف يختلف.

وكيف يتفاوض.

وكيف يقبل الهزيمة.

وكيف يتعامل مع النجاح.

وكيف يتحمل المسؤولية.

ولهذا فإن إصلاح السياسة يبدأ جزئيًا من داخل الأحزاب.

إذا أردنا سياسيًا يحترم المؤسسات، علينا أن نعلمه احترام المؤسسات داخل حزبه.

إذا أردنا سياسيًا يقبل النقد، يجب أن نسمح له بممارسة النقد داخل حزبه.

إذا أردنا سياسيًا يحارب المحسوبية، يجب ألا تكون المحسوبية هي الطريق للصعود داخل الحزب.

إذا أردنا سياسيًا يحترم الشباب، يجب ألا يعامل الشباب كأصوات انتخابية فقط.

إذا أردنا سياسيًا يؤمن بالمساواة، يجب أن تكون المنافسة داخل الحزب عادلة قدر الإمكان.

الحزب القوي ليس الحزب الذي لا توجد فيه خلافات.

بل الحزب الذي يستطيع إدارة خلافاته.

وليس الحزب الذي يحتفظ بنفس الوجوه إلى الأبد.

بل الحزب الذي يستطيع إنتاج أجيال جديدة من القيادات.

وليس الحزب الذي يربح الانتخابات فقط.

بل الحزب الذي يستطيع أن يشرح لماذا يريد السلطة، وماذا سيفعل بها، وكيف سيحاسب نفسه عندما يفشل.

وفي النهاية، هناك سؤال أكبر ينتظرنا في الفصل القادم:

ماذا يحدث عندما يصل الحزب إلى السلطة؟

كيف تتحول الوعود الانتخابية إلى حكومة؟

كيف تُكتب السياسات؟

كيف تتخذ القرارات؟

كيف يتعامل الوزير مع الإدارة؟

كيف تتحول فكرة في برنامج حزبي إلى قانون وميزانية ومشروع على الأرض؟

وهل يستطيع السياسي أن يبقى وفيًا للخطاب الذي أوصله إلى السلطة عندما يصطدم بواقع الدولة وتعقيداتها؟

هناك، في المسافة بين الوعد والقرار، تبدأ أصعب مرحلة في حياة السياسي.

مرحلة الحكم.

الفصل الحادي عشر

لماذا يدخل الإنسان السياسة؟

بين خدمة الوطن، الطموح، النفوذ، والبحث عن الذات

هل يوجد إنسان استيقظ ذات صباح وقال لنفسه:

سأدخل السياسة فقط لكي أخدم الوطن والمواطنين؟

نعم، يمكن أن يوجد.

وهناك أشخاص دخلوا الحياة العامة بدافع حقيقي لخدمة مجتمعهم، أو الدفاع عن فكرة يؤمنون بها، أو محاولة تغيير واقع يرونه غير عادل، أو المشاركة في بناء مؤسسات أفضل.

لكن السؤال يصبح أكثر تعقيدًا عندما نسأل:

هل هذا هو الدافع الوحيد؟

وهل الإنسان نفسه يعرف كل دوافعه؟

وهل السياسي عندما يقول إنه دخل السياسة لخدمة الوطن يقول الحقيقة كاملة؟

ربما نعم.

وربما لا.

وربما تكون الحقيقة بين الاثنين.

فالإنسان ليس كائنًا بسيطًا.

يمكن أن يريد خدمة الناس، وفي الوقت نفسه يريد النجاح.

يمكن أن يحب وطنه، وفي الوقت نفسه يحب السلطة.

يمكن أن يؤمن بفكرة، وفي الوقت نفسه يريد أن يصبح معروفًا.

يمكن أن يريد الإصلاح، وفي الوقت نفسه يريد منصبًا.

وهذا لا يعني بالضرورة أن الإنسان سيئ.

إنها طبيعة بشرية.

المشكلة ليست في وجود الطموح.

المشكلة في أن يتحول الطموح إلى غاية تبتلع كل شيء.

السياسة تبدأ من سؤال داخلي

قبل أن يدخل الإنسان الحزب.

وقبل أن يترشح.

وقبل أن يقف أمام المواطنين.

هناك لحظة داخلية.

لحظة يسأل فيها نفسه:

لماذا أريد السياسة؟

هذا السؤال قد لا يطرحه الإنسان بوضوح.

قد يبدأ الأمر بموقف صغير.

قد يرى مشكلة في حيه.

قد يختلف مع قرار.

قد يشعر أن المسؤولين لا يسمعون المواطنين.

قد يتأثر بشخصية سياسية.

قد يقرأ كتابًا.

قد يعيش تجربة اجتماعية تغير نظرته.

وقد يقول:

أريد أن أفعل شيئًا.

من هنا يمكن أن تبدأ الرحلة.

لكن بين كلمة "أريد أن أفعل شيئًا "وكلمة "أريد أن أصبح سياسيًا "مسافة كبيرة.

الطموح

الطموح ليس عيبًا.

كل مجتمع يحتاج إلى أشخاص طموحين.

الإنسان الطموح يريد أن ينجح.

ويريد أن يتقدم.

ويريد أن يترك أثرًا.

لكن السياسة تمنح الطموح نوعًا خاصًا من القوة.

في بعض المجالات، إذا نجحت تحصل على راتب أكبر.

في السياسة، النجاح قد يعني الوصول إلى موقع يسمح بالتأثير في قرارات تمس حياة آلاف أو ملايين الناس.

وهنا يصبح الطموح مسألة عامة.

إذا كان الطموح مرتبطًا بالخدمة، يمكن أن يكون قوة.

أما إذا أصبح الهدف هو المنصب نفسه، فقد تبدأ المشكلة.

السلطة

هناك شيء آخر يجذب بعض الناس إلى السياسة:

السلطة.

السلطة تمنح القدرة على التأثير.

والقدرة على التأثير يمكن أن تكون مغرية.

الإنسان الذي لم يكن أحد يسمعه قد يصبح صوته مسموعًا.

الشخص الذي كان ينتظر أبواب المؤسسات قد يصبح داخلها.

الشخص الذي كان يطلب القرار قد يصبح جزءًا من صناعة القرار.

وهذا الإحساس قد يكون قويًا جدًا.

لكن السلطة تكشف الإنسان.

قبل السلطة قد يقول:

سأستمع للجميع.

بعد السلطة يظهر السؤال الحقيقي:

هل ما زال يستمع؟

قبل المنصب قد يقول:

سأقبل النقد.

بعد المنصب:

هل يستطيع فعلًا تحمل النقد؟

قبل المسؤولية:

سأحترم الجميع.

بعدها:

هل يعامل المخالفين له بالاحترام نفسه؟

السلطة لا تصنع الشخصية دائمًا.

أحيانًا تكشفها.

المجد الشخصي

هناك سياسيون يحبون فكرة أن يعرفهم الناس.

وهذا أيضًا مفهوم إنساني.

الشهرة تمنح الإنسان شعورًا بالأهمية.

الصورة.

التصريح.

التغطية الإعلامية.

الاجتماعات.

الناس الذين ينادون باسمه.

كل ذلك يمكن أن يجعل الشخص يشعر بأنه أصبح شخصية مهمة.

لكن السياسة التي تبحث عن التصفيق قد تصبح خطيرة.

لأن القرارات العامة لا يجب أن تُتخذ من أجل التصفيق.

أحيانًا القرار الصحيح لا يحظى بشعبية.

وأحيانًا الإصلاح الحقيقي يحتاج إلى وقت.

السياسي الذي يريد التصفيق دائمًا قد يخاف من القرارات الصعبة.

المصلحة الشخصية

هل يمكن أن يدخل شخص السياسة من أجل مصلحته؟

نعم، وهذا احتمال موجود في كل مجتمع سياسي.

قد يريد شخص منصبًا.

وقد يريد نفوذًا.

وقد يريد مكانة اجتماعية.

وقد يرى في السياسة طريقًا لتوسيع علاقاته.

لكن وجود المصلحة الشخصية لا يعني أن كل سياسي انتهازي.

فالإنسان يمكن أن تكون لديه دوافع متعددة في الوقت نفسه.

قد يريد المنصب ويريد خدمة الناس.

قد يريد النجاح الشخصي ويؤمن أيضًا بمشروع عام.

السؤال الحقيقي ليس:

هل لديه مصلحة شخصية؟

بل:

عندما تتعارض مصلحته مع المصلحة العامة، أيهما يختار؟

هنا يظهر معدن السياسي.

الاختبار الحقيقي

السياسي يمكن أن يتحدث عن النزاهة أمام الناس.

لكن الاختبار الحقيقي يأتي عندما تكون هناك مصلحة شخصية.

إذا كان القرار الذي يخدم المواطنين لا يخدمه شخصيًا، ماذا يفعل؟

إذا كان الموقف الصحيح سيكلفه أصواتًا، هل يتخذه؟

إذا كان الاعتراف بخطئه سيضعف صورته، هل يعترف؟

إذا كان خصمه قد قدم فكرة جيدة، هل يستطيع الاعتراف بأنها جيدة؟

هنا تبدأ معرفة السياسي الحقيقي.

ليس في الخطاب.

بل في اللحظة التي تتعارض فيها المصلحة الشخصية مع المصلحة العامة.

المال

المال أيضًا يمكن أن يكون دافعًا أو عاملًا مؤثرًا.

لكن يجب التمييز بين الرغبة الطبيعية في الاستقرار المالي وبين تحويل السياسة إلى وسيلة لتحقيق مصالح مالية خاصة.

السياسي قد يحتاج إلى مصدر دخل.

وقد تكون له مهنة.

وقد يملك أعمالًا قبل دخوله السياسة.

هذا بحد ذاته لا يعني وجود مشكلة.

المشكلة تبدأ عندما تصبح السلطة وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة أو عندما لا تتم إدارة تضارب المصالح بشفافية.

ولهذا فإن الأخلاق السياسية لا تعني أن السياسي يجب ألا يملك شيئًا.

بل تعني أن موقعه العام يجب ألا يتحول إلى أداة لمصلحة خاصة.

البحث عن النفوذ

هناك شخص يدخل السياسة لأنه يريد أن يكون له تأثير.

هذا الدافع ليس بالضرورة سلبيًا.

إذا كان الإنسان يرى مشكلة ويعتقد أن لديه القدرة على تغييرها، فمن الطبيعي أن يبحث عن موقع يسمح له بالتأثير.

لكن النفوذ له وجهان.

يمكن أن يكون وسيلة لخدمة الناس.

ويمكن أن يصبح غاية في حد ذاته.

وهنا يتحول السؤال من:

ماذا أستطيع أن أغير؟

إلى:

كيف أحافظ على نفوذي؟

والفرق بين السؤالين كبير جدًا.

من يريد تغيير الواقع قد يقبل خسارة المنصب.

أما من يريد النفوذ فقط فقد يصبح مستعدًا لفعل أي شيء للحفاظ عليه.

السياسة والانتماء

أحيانًا يدخل الإنسان السياسة لأنه يريد الانتماء.

الحزب يمنحه مجموعة.

أشخاصًا يشاركونه الأفكار.

اجتماعات.

نقاشات.

أصدقاء.

شعورًا بأنه جزء من شيء أكبر.

وهذا الدافع مهم خصوصًا في بدايات المسار السياسي.

لكن الانتماء يمكن أن يتحول إلى تعصب.

عندما يصبح الحزب أهم من الحقيقة.

عندما يصبح الخطأ صحيحًا لأن الحزب فعله.

وعندما يصبح السياسي مستعدًا للدفاع عن أي موقف فقط لأنه موقف حزبه.

هنا يجب أن يتوقف.

الوطن ليس حزبًا.

والحقيقة ليست ملكًا لحزب.

المواطن ليس ملكًا لحزب.

الحزب وسيلة للعمل السياسي، وليس بديلًا عن المجتمع.

الأسرة والسياسة

في بعض الحالات، قد يأتي الإنسان من بيئة تعرف السياسة.

قد يكون والده أو أحد أقاربه ناشطًا سياسيًا.

وقد يسمع منذ طفولته نقاشات عن الانتخابات والأحزاب والسلطة.

فيكبر وهو يرى السياسة شيئًا طبيعيًا.

هذا يمكن أن يمنحه خبرة مبكرة.

لكن يمكن أن يؤدي أيضًا إلى انتقال النفوذ بين الأجيال إذا لم تكن هناك فرص عادلة للمنافسة.

ولهذا يجب أن تكون السياسة مفتوحة أمام من يملك الكفاءة والإرادة، لا فقط أمام من يملك اسمًا معروفًا أو شبكة علاقات.

هل السياسة وراثة؟

السياسة ليست ملكًا لعائلة.

ولا ينبغي أن تتحول إلى طريق مغلق.

إذا أصبح دخول السياسة مرتبطًا باسم العائلة فقط، فإن المواطن قد يشعر أن المجال ليس مفتوحًا أمامه.

لكن في المقابل، لا يمكن منع شخص من السياسة لمجرد أن أحد أفراد عائلته كان سياسيًا.

المعيار يجب أن يكون العمل والكفاءة والقانون والاختيار الديمقراطي.

السر في دخول السياسة

وهنا نصل إلى السؤال الذي يعطي هذا الفصل عنوانه الحقيقي:

هل هناك سر في دخول أي شخص إلى السياسة؟

لا يوجد سر واحد.

لكن توجد مجموعة من الأبواب.

هناك باب الفكرة.

وهناك باب الحزب.

وهناك باب المجتمع المحلي.

وهناك باب النقابة أو الجمعيات والمجتمع المدني وفق الأطر القانونية.

وهناك باب العمل البرلماني أو الجماعي.

وهناك باب الانتخابات.

وهناك باب العلاقات.

وهناك باب الشهرة الاجتماعية.

وهناك باب النشاط العام.

وأحيانًا يدخل الإنسان من أكثر من باب في الوقت نفسه.

لكن الأهم ليس كيف دخل.

الأهم:

لماذا بقي؟

ولماذا يريد أن يصل؟

وماذا يفعل عندما يصل؟

الدخول سهل نسبيًا.

الاستمرار أصعب.

والحفاظ على المبادئ أصعب.

والخروج من السلطة بكرامة قد يكون أصعب من الوصول إليها.

السياسي الذي يبدأ من الصفر

هناك إنسان يبدأ حياته السياسية بلا اسم كبير.

لا يملك شبكة واسعة.

ولا تاريخًا سياسيًا.

ولا إمكانات كبيرة.

لكنه يملك شيئًا آخر:

الوقت.

والرغبة.

والقدرة على التعلم.

والصبر.

هذا النوع من السياسيين يمكن أن يبني نفسه ببطء.

يبدأ من العمل المحلي.

يتعلم من الناس.

يحضر الاجتماعات.

يقرأ.

يخطئ.

يتعلم.

ثم يصبح أكثر خبرة.

هذه هي السياسة التي تشبه المدرسة.

لكن هناك طريقًا آخر.

شخص يدخل بسرعة لأنه مشهور أو معروف أو يملك شبكة واسعة.

قد يصل أسرع.

لكن السرعة لا تعني دائمًا الجاهزية.

الوصول إلى السياسة شيء.

والقدرة على ممارسة السياسة شيء آخر.

لماذا يريد الإنسان أن يخدم الوطن؟

قد يكون الدافع تجربة شخصية.

شخص عاش مشكلة مع مؤسسة.

أو رأى الفقر.

أو عاش في منطقة مهمشة.

أو شاهد مشكلة في التعليم.

أو فقد فرصة بسبب ضعف الخدمات.

ثم قرر أن يحاول تغيير شيء.

هذه التجارب يمكن أن تصنع سياسيًا لديه حس قوي بالمشاكل الاجتماعية.

لكن التجربة الشخصية وحدها لا تكفي.

من عاش مشكلة معينة قد يعرف ألمها.

لكنه يحتاج أيضًا إلى معرفة كيفية حلها.

السياسة ليست فقط التعاطف.

إنها تحويل التعاطف إلى سياسة.

الفرق بين النية والنتيجة

قد يدخل الإنسان السياسة بنية طيبة.

لكن النية وحدها لا تكفي.

يمكن أن تكون نيتك خدمة المواطنين، لكنك تتخذ قرارًا سيئًا.

يمكن أن تريد محاربة الفقر، لكنك لا تعرف كيف تصمم سياسة اقتصادية مناسبة.

يمكن أن تريد إصلاح التعليم، لكنك لا تفهم الإدارة والميزانية.

ولهذا تحتاج السياسة إلى شيء آخر:

الكفاءة.

المواطن لا يحتاج فقط إلى سياسي حسن النية.

يحتاج إلى سياسي يعرف ماذا يفعل.

وهذه نقطة مهمة جدًا.

الأخلاق دون كفاءة قد تنتج فشلًا.

والكفاءة دون أخلاق قد تنتج خطرًا.

السياسة تحتاج الاثنين.

الأخلاق والكفاءة.

السلطة والاختبار الأخلاقي

عندما يكون الإنسان خارج السلطة، من السهل أن يقول:

لن أستعمل النفوذ لمصلحتي.

لكن عندما يصبح لديه نفوذ حقيقي، تبدأ الاختبارات.

من يطلب منه خدمة؟

من يعرض عليه مصلحة؟

من يقترب منه؟

من يمدحه؟

من يحتاج توقيعه؟

من يريد مساعدته؟

من يحاول التأثير فيه؟

هنا تصبح السياسة اختبارًا يوميًا.

ولهذا لا يكفي أن تسأل السياسي:

ماذا كنت تقول قبل أن تصبح مسؤولًا؟

يجب أن تسأل:

ماذا فعلت عندما أصبحت مسؤولًا؟

وهنا تظهر المسافة بين الكلام والممارسة.

المواطن والسر

المواطن أحيانًا يرى السياسي ويقول:

هذا الرجل وصل.

لكن المواطن لا يرى الطريق كله.

لا يرى الاجتماعات.

ولا الخلافات.

ولا التفاوض.

ولا الضغوط.

ولا القرارات الصعبة.

ولا الإغراءات.

ولا الخوف من الخسارة.

السياسة من الخارج تبدو أحيانًا بسيطة.

لكنها من الداخل عالم معقد.

ولهذا يجب ألا نحكم فقط من الصورة.

وفي الوقت نفسه، لا يجب أن نعطي السياسي حصانة من النقد بحجة أن السياسة معقدة.

التعقيد يفسر بعض القرارات.

لكنه لا يلغي المحاسبة.

لماذا يبقى السياسي؟

هذا السؤال أهم من سؤال الدخول.

قد يدخل الإنسان السياسة بدافع نبيل.

ثم يتغير.

وقد يدخل بدافع شخصي.

ثم يصبح أكثر التزامًا بالمصلحة العامة.

الإنسان يتغير مع التجربة.

ولهذا لا يمكن الحكم على السياسي فقط من نقطة البداية.

يجب النظر إلى مساره.

هل تعلم؟

هل تغير؟

هل اعترف بأخطائه؟

هل حافظ على مبادئه؟

هل أصبح أسيرًا للسلطة؟

هل يستطيع المغادرة؟

القدرة على المغادرة

هناك اختبار لا ينتبه إليه كثيرون.

هل يستطيع السياسي أن يترك المنصب؟

إذا كان الإنسان لا يستطيع تصور حياته خارج السلطة، فقد تصبح السلطة مشكلة بالنسبة إليه.

أما السياسي الذي يعرف أن المنصب مؤقت، فقد يكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة.

لأنه لا ينظر إلى كل قرار باعتباره مسألة بقاء شخصي.

المنصب يأتي.

والمنصب يذهب.

لكن الوطن يبقى.

هذه الفكرة يجب أن تكون في قلب السياسة.

السياسة ليست ملكية.

هي مسؤولية مؤقتة.

الوطن والمواطن

في النهاية، عندما يقول السياسي:

أخدم الوطن.

يجب أن نسأله:

ما معنى الوطن بالنسبة لك؟

إذا كان الوطن مجرد علم وشعارات، فهذه إجابة ناقصة.

الوطن هو الإنسان أيضًا.

هو المواطن الذي يبحث عن عمل.

والطفل الذي يدخل المدرسة.

والمريض الذي يحتاج إلى علاج.

والعامل الذي يريد كرامة.

والفلاح الذي يحتاج إلى ظروف أفضل.

والشاب الذي يبحث عن فرصة.

والمرأة التي تريد المشاركة.

والأسرة التي تريد مستقبلًا أفضل لأبنائها.

خدمة الوطن تعني خدمة الإنسان داخل إطار الدولة والقانون والمصلحة العامة.

ولهذا لا يكفي أن يقول السياسي:

أنا أحب الوطن.

السؤال:

ماذا فعل بهذا الحب؟

هل حوله إلى عمل؟

هل حافظ على المال العام؟

هل احترم المواطن؟

هل احترم القانون؟

هل قبل النقد؟

هل ساهم في حل مشكلة؟

هنا يصبح حب الوطن فعلًا وليس مجرد كلمة.

الحقيقة التي يجب ألا نخاف منها

لا يوجد سياسي بلا دوافع شخصية.

وهذا طبيعي.

السياسي إنسان.

له طموح.

وله أحلام.

وله مخاوف.

وله رغبة في النجاح.

المطلوب ليس أن يكون السياسي بلا طموح.

المطلوب أن يعرف كيف يضع طموحه داخل خدمة عامة.

أن يصبح طموحه:

أريد أن أنجح لأنني أريد أن أنجز.

لا:

أريد أن أنجز لأنني أريد أن أظل في السلطة.

الفرق بسيط في الكلمات.

لكنه عظيم في النتائج.

السياسة كمرآة للإنسان

السياسة لا تصنع الإنسان من الصفر.

غالبًا تكشف ما بداخله.

إذا كان متواضعًا، قد يظهر تواضعه.

إذا كان متعطشًا للسلطة، قد تظهر رغبته.

إذا كان صبورًا، سيظهر صبره.

إذا كان انتهازيًا، ستظهر انتهازيته.

إذا كان صادقًا، ستأتي لحظات يثبت فيها صدقه.

ولهذا فإن دخول السياسة ليس فقط دخولًا إلى مؤسسة.

إنه دخول إلى اختبار مستمر للشخصية.

كل قرار.

كل أزمة.

كل انتخابات.

كل تحالف.

كل خسارة.

كل انتصار.

يكشف شيئًا.

الخلاصة

لا يمكن أن نقول إن كل من يدخل السياسة يدخلها من أجل المال.

ولا يمكن أن نقول إن كل من يدخلها يدخلها من أجل الوطن.

الحقيقة أكثر تعقيدًا.

الإنسان قد يدخلها لأنه يريد خدمة الناس، ويملك في الوقت نفسه طموحًا شخصيًا.

وقد يدخلها لأنه يريد السلطة، ثم يجد نفسه مع الوقت أمام مسؤولية حقيقية.

وقد يدخلها لأنه يريد الشهرة، ثم يتعلم معنى الخدمة العامة.

وقد يدخلها لأنه يريد منصبًا، ثم يكشف المنصب حقيقة دوافعه.

ولهذا لا يجب أن نسأل فقط:

لماذا دخل؟

بل يجب أن نسأل:

ماذا فعل بعد أن دخل؟

ماذا فعل عندما أصبح لديه القرار؟

كيف تعامل مع المال؟

كيف تعامل مع المواطنين؟

كيف تعامل مع خصومه؟

كيف تعامل مع السلطة؟

كيف تعامل مع النقد؟

هل بقي قريبًا من الناس؟

هل استطاع أن يقول "لا "عندما كان قول "نعم "أكثر راحة؟

وهل استطاع أن يترك المنصب عندما انتهت مهمته؟

ربما يكون هذا هو السر الحقيقي في السياسة.

ليس سرًا مخفيًا خلف الأبواب.

ولا مؤامرة واحدة تفسر دخول الجميع.

بل مجموعة دوافع بشرية تتداخل مع بعضها:

الحلم.

والطموح.

والخدمة.

والشهرة.

والنفوذ.

والمال.

والانتماء.

والرغبة في التغيير.

والبحث عن المكانة.

وأحيانًا البحث عن الذات.

لكن السياسة تكشف شيئًا واحدًا في النهاية:

الدافع الذي يبدأ به الإنسان رحلته ليس بالضرورة هو الدافع الذي ينهي بها الرحلة.

والحكم الحقيقي على السياسي لا يكون في اليوم الذي يقول فيه:

أريد أن أخدم الوطن.

بل في اليوم الذي يمتلك فيه السلطة، ويكون أمامه خياران:

أن يستخدمها لمصلحته،

أو أن يتذكر لماذا دخل السياسة أصلًا.

وهنا تبدأ القصة الأصعب.

قصة السياسي عندما يصبح صاحب قرار.

لأن دخول السياسة يحتاج إلى طموح.

أما البقاء فيها بشرف، فيحتاج إلى شيء أكبر:

أن يعرف الإنسان متى تكون السلطة وسيلة لخدمة الوطن، ومتى تبدأ السلطة في خدمة صاحبها.

ومن هذه النقطة نصل إلى سؤال الفصل القادم:

إذا كان السياسي إنسانًا له دوافع وطموحات ومصالح، فمن يحاسبه عندما يصل إلى السلطة؟

من يراقب القرار؟

من يراقب المال؟

من يراقب الوعود؟

من يراقب المنتخب؟

ومن يراقب من يراقب؟

هنا ندخل إلى عالم المحاسبة والرقابة، ذلك العالم الذي يحدد ما إذا كانت السلطة ستبقى مسؤولية مؤقتة في خدمة المواطن، أم ستتحول إلى قوة تبحث عن حماية نفسها.

الفصل الثاني عشر

وجوه السياسيين

أنواع السياسيين، تنوع الأحزاب، المعارضة، والصراع أمام الكاميرا

السياسي الذي نراه على شاشة التلفاز ليس دائمًا هو الإنسان نفسه الذي يعود إلى منزله في المساء.

وهذه ليست مفاجأة.

السياسة لها لغة.

والبرلمان له لغة.

والحملة الانتخابية لها لغة.

والكاميرا لها لغة.

والبيت له لغة أخرى تمامًا.

قد ترى سياسيين داخل نقاش تلفزيوني يتحدث أحدهما بصوت مرتفع، ويرد الآخر بحدة، ويقاطعه، ويصر على موقفه، ويظهر كأن بينهما خصومة كبيرة.

ثم تنتهي الحلقة.

تنطفئ الأضواء.

تغلق الكاميرات.

ويعود كل واحد إلى حياته.

قد يلتقيان في مناسبة.

وقد يتحدثان بشكل عادي.

وقد يتبادلان السلام.

وقد تكون بينهما علاقة مهنية أو حتى صداقة قديمة.

وقد لا تكون بينهما أي علاقة خارج السياسة.

المهم أن ما نراه على الشاشة هو جزء من الدور السياسي.

لكن هذا لا يعني أن كل صراع تمثيل.

بعض الخلافات حقيقية.

وبعضها شديد.

وبعضها يتعلق بقضايا تمس مستقبل المجتمع.

لكن وجود خلاف سياسي حقيقي لا يعني بالضرورة وجود كراهية شخصية.

وهنا يجب أن نفهم السياسة من زاوية مختلفة.

السياسي له أكثر من وجه.

الوجه السياسي.

والوجه الحزبي.

والوجه البرلماني.

والوجه الإعلامي.

والوجه الاجتماعي.

والوجه العائلي.

والإنسان الذي يجلس أمام الكاميرا ويجادل خصمه هو نفسه الذي قد يعود بعد ساعات إلى منزله ويعيش حياته اليومية مثل أي إنسان آخر.

السياسة ليست كل حياة الإنسان.

أنواع السياسيين

لا يوجد نوع واحد من السياسيين.

كما لا توجد طريقة واحدة لدخول السياسة.

هناك السياسي صاحب الفكرة.

وهناك السياسي التنظيمي.

وهناك السياسي الانتخابي.

وهناك السياسي البرلماني.

وهناك السياسي الحكومي.

وهناك السياسي المعارض.

وهناك السياسي المحلي.

وهناك السياسي الذي يتخصص في التواصل والإعلام.

وهناك السياسي الذي يعمل أكثر خلف الكواليس.

وهناك السياسي الذي يحب الظهور.

وهناك من يفضل العمل الهادئ.

كل واحد منهم يؤدي وظيفة مختلفة.

السياسي صاحب الفكرة

هذا النوع يهتم بالمشروع.

يقرأ كثيرًا.

ويبحث عن الحلول.

وقد لا يكون الأكثر قدرة على جذب الجماهير.

لكنه قد يملك رؤية طويلة المدى.

مشكلته أحيانًا أن السياسة لا تكافئ الأفكار وحدها.

يجب أن يعرف أيضًا كيف يشرحها.

وكيف يحولها إلى خطاب يفهمه المواطن.

السياسي الانتخابي

هذا السياسي يعرف كيف يتحرك بين الناس.

يعرف الأحياء.

ويعرف طبيعة المجتمع المحلي.

ويعرف كيف يتواصل مع الناخبين.

وقد يكون شديد المهارة في الحملات.

لكن هناك خطرًا إذا أصبحت الانتخابات هي كل شيء.

قد يبدأ السياسي في التفكير:

كيف أربح؟

بدل:

ماذا أريد أن أحقق؟

وهنا تصبح السياسة مجرد سباق دائم.

السياسي البرلماني

هذا السياسي يعمل داخل المؤسسة التشريعية.

وظيفته ليست فقط إلقاء الخطب.

بل متابعة القوانين.

وطرح الأسئلة.

ومناقشة السياسات.

والتعديل.

والرقابة.

والتواصل مع المواطنين.

وقد يكون سياسيًا ممتازًا في البرلمان لكنه لا يحب الإعلام.

وقد يكون العكس.

الإعلام ليس معيارًا وحيدًا للكفاءة السياسية.

السياسي الحكومي

عندما يصبح السياسي وزيرًا أو مسؤولًا حكوميًا، يتغير الوضع.

لم يعد دوره فقط تقديم المواقف.

بل أصبح مسؤولًا عن تنفيذ السياسات ضمن اختصاصاته وموارد الدولة والقوانين المنظمة للعمل الحكومي.

هنا يصبح الخطأ مكلفًا.

والقرار له آثار.

والكلمة تصبح أكثر حساسية.

لأن المواطن لا يسأل فقط:

ماذا قلت؟

بل:

ماذا فعلت؟

السياسي المعارض

المعارضة لها أكثر من شكل.

هناك معارضة هادئة.

وهناك معارضة صدامية.

وهناك معارضة تقنية تركز على الأرقام والقوانين.

وهناك معارضة شعبوية تعتمد على الخطاب العاطفي.

وهناك معارضة تبحث عن تقديم بديل حكومي متكامل.

ولا يمكن القول إن كل أسلوب صحيح دائمًا أو خاطئ دائمًا.

لكن المعارضة الجيدة تحتاج إلى شيء أساسي:

أن تعرف لماذا تعارض.

المعارضة التي تقول "لا "لكل شيء تفقد قيمتها.

والمعارضة التي تقول "نعم "لكل شيء تفقد وظيفتها.

المطلوب هو أن تكون قادرة على قول:

نعم عندما يكون القرار جيدًا.

ولا عندما يكون خاطئًا.

ونقترح بديلًا عندما يكون لدينا بديل.

هذا هو الفرق بين المعارضة السياسية والمعارضة لمجرد المعارضة.

الأحزاب السياسية ليست متشابهة

عندما ينظر المواطن إلى الأحزاب من الخارج، قد يعتقد أنها كلها تبحث عن الشيء نفسه.

الانتخابات.

المقاعد.

الحكومة.

لكن داخل كل حزب توجد أفكار وتاريخ وثقافة تنظيمية مختلفة.

بعض الأحزاب تكون أكثر تركيزًا على الاقتصاد.

بعضها على العدالة الاجتماعية.

بعضها على القضايا المجتمعية.

بعضها على الهوية.

بعضها على التنمية المحلية.

وبعضها يحاول الجمع بين مجموعة من هذه القضايا.

وهذا التنوع طبيعي.

المشكلة ليست في وجود أحزاب مختلفة.

المشكلة عندما لا يعرف المواطن الفرق بينها.

إذا أصبح الناخب يقول:

لا أعرف ماذا يختلف هذا الحزب عن ذاك.

فقد تكون هناك مشكلة في وضوح البرامج والخطاب.

الحزب والهوية

كل حزب يحتاج إلى هوية سياسية.

ليس بالضرورة أن تكون الهوية معقدة.

لكن المواطن يحتاج أن يعرف:

ماذا يريد الحزب؟

كيف يرى الاقتصاد؟

كيف يرى الدولة؟

كيف يرى الخدمات الاجتماعية؟

كيف يرى الاستثمار؟

كيف يرى التعليم؟

كيف يرى دور المؤسسات؟

كيف يرى علاقة الحكومة بالمواطن؟

كلما كانت الإجابات أوضح، أصبح الاختيار أكثر معنى.

المواطن لا يستطيع اختيار مشروع لا يفهمه.

الصراع السياسي أمام الكاميرا

الآن نصل إلى المشهد الذي يراه المواطن كثيرًا.

سياسيان يجلسان في برنامج تلفزيوني.

المذيع يسأل.

الأول يجيب.

الثاني يقاطعه.

الأول يرد.

ترتفع الأصوات.

تبدأ الاتهامات السياسية.

يصبح النقاش حادًا.

المواطن يشاهد ويقول:

هؤلاء يكرهون بعضهم.

لكن هل هذا صحيح دائمًا؟

ليس بالضرورة.

النقاش السياسي له قواعد مختلفة عن الحديث الخاص.

السياسي يمثل موقفًا.

قد يرفع صوته للدفاع عن موقف حزبه.

وقد يستخدم لغة قوية لأنه يريد إيصال رسالة.

وقد يحاول كشف تناقض في كلام الخصم.

وقد يحاول إظهار الاختلاف أمام الجمهور.

وهذا جزء من المنافسة السياسية.

لكن هناك حدًا.

عندما يتحول النقاش من نقد الفكرة إلى إهانة الإنسان، تبدأ السياسة في فقدان قيمتها.

الصراخ ليس دليلًا على القوة

قد يعتقد السياسي أن الصوت العالي يعني أنه قوي.

لكن القوة السياسية ليست في ارتفاع الصوت.

يمكن أن تكون هادئًا وتقدم حجة أقوى.

ويمكن أن تتحدث بهدوء وتضع خصمك أمام سؤال لا يستطيع الإجابة عنه.

السياسة تحتاج إلى الحجة.

الأرقام.

القانون.

التجربة.

والقدرة على الإقناع.

الصراخ قد يجذب المشاهد.

لكن لا يبني بالضرورة سياسة جيدة.

لماذا يحب التلفاز الصراع؟

لأن الصراع يجذب الانتباه.

الحوار الهادئ قد يكون مفيدًا لكنه أقل إثارة.

أما الجدال الحاد، فيجعل المشاهد ينتظر:

ماذا سيقول هذا؟

كيف سيرد الآخر؟

من انتصر؟

وهنا توجد مشكلة.

إذا أصبح الإعلام يقيس نجاح السياسي بعدد المشاهدات، فقد يجد السياسي نفسه تحت ضغط دائم لكي يكون أكثر إثارة.

وقد تتحول السياسة إلى عرض.

وهذا لا يعني أن كل نقاش تلفزيوني صراع مصطنع.

لكن يجب على المشاهد أن يعرف أن الكاميرا تركز بطبيعتها على اللحظات الأكثر إثارة.

السياسي بعد انتهاء البرنامج

تخيل السياسي بعد ساعتين من النقاش.

يعود إلى المنزل.

يخلع ملابسه الرسمية.

يجلس مع أسرته.

يتناول العشاء.

يتحدث عن يومه.

قد يضحك.

قد يشاهد مباراة.

قد يقرأ.

قد يتحدث مع أطفاله.

قد يشعر بالتعب.

الشخص الذي كان قبل ساعات يصرخ دفاعًا عن موقف حزبه هو في النهاية إنسان.

هذه الصورة مهمة.

لأنها تذكرنا أن السياسي ليس شخصية خيالية.

هو إنسان.

له حياة.

وله مشاعر.

وله مشاكل.

وله أخطاء.

لكن هذا لا يعني أن حياته الخاصة تعفيه من المسؤولية العامة.

هناك فرق بين احترام إنسانية السياسي وبين إعفائه من المحاسبة.

السياسي والخصم في الحياة اليومية

قد يجلس سياسيان متخاصمان سياسيًا في مطعم واحد.

وقد يلتقيان في مناسبة.

وقد يتحدثان عن العائلة أو الرياضة أو الحياة اليومية.

هذا ليس تناقضًا.

بل يمكن أن يكون صحيًا.

إذا كان كل اختلاف سياسي يتحول إلى كراهية شخصية، فإن المجتمع كله يصبح منقسمًا.

السياسة يجب أن تسمح بأن تقول:

أنا أختلف معك سياسيًا.

لكنني لا أكرهك كإنسان.

وهذه واحدة من أهم قواعد الديمقراطية.

الخلاف لا يعني القطيعة

في الحياة السياسية، قد تعمل اليوم مع شخص وتختلف معه غدًا.

وقد تكون في المعارضة ثم تدخل الحكومة معه.

وقد تكون في حزب ثم تصبح في حزب آخر.

السياسة متغيرة.

لكن المجتمع يجب أن يبقى.

ولهذا يحتاج السياسي إلى القدرة على بناء علاقات تتجاوز اللحظة السياسية.

لا يعني ذلك التنازل عن المبادئ.

بل يعني عدم تحويل السياسة إلى عداوة شخصية.

السياسي الصدامي

هناك سياسي يحب المواجهة.

يرفع صوته.

يتحدى خصومه.

يستخدم عبارات قوية.

هذا الأسلوب قد يكون جزءًا من شخصيته.

وقد يكون فعالًا انتخابيًا.

لكن عليه أن يعرف متى يتوقف.

لأن الصدام الدائم قد يجعل السياسي عاجزًا عن التفاوض.

والسياسة تحتاج إلى التفاوض.

السياسي الهادئ

وهناك سياسي مختلف.

يتحدث بهدوء.

لا يحب المواجهة.

يفضل التفاوض.

وقد يعمل خلف الكواليس.

قد لا يكون مشهورًا جدًا.

لكن تأثيره يمكن أن يكون كبيرًا.

وهنا نكتشف شيئًا مهمًا:

الشهرة ليست دائمًا هي القوة.

هناك سياسيون يظهرون كثيرًا ولا يملكون تأثيرًا كبيرًا.

وهناك أشخاص يظهرون قليلًا لكنهم يلعبون أدوارًا مهمة داخل المؤسسات.

الإعلام والسياسة

السياسي الذي يظهر كثيرًا على التلفاز قد يصبح معروفًا جدًا.

لكن الظهور الإعلامي ليس بديلًا عن العمل السياسي.

يمكن للسياسي أن يصبح مشهورًا بسبب تصريح.

لكن التصريح لا يبني مدرسة.

ولا يصلح مستشفى.

ولا يخلق وظيفة.

ولا يغير قانونًا وحده.

الإعلام وسيلة.

السياسة عمل.

وعندما تختلط الوسيلة بالغاية، تبدأ المشكلة.

السياسي الذي يعيش أمام الكاميرا

قد يقع السياسي في إغراء الظهور المستمر.

كل يوم تصريح.

كل يوم مقابلة.

كل يوم منشور.

كل يوم معركة.

وقد يبدأ في التفكير بأن وجوده السياسي مرتبط بوجوده الإعلامي.

لكن السياسة لا تتوقف عندما تنطفئ الكاميرا.

هناك الاجتماعات.

والوثائق.

والقوانين.

والميزانيات.

واللجان.

والإدارة.

والتنفيذ.

وهذه الأشياء لا تحظى دائمًا بنفس الاهتمام الإعلامي.

لكنها في كثير من الأحيان أهم من الخطاب.

المعارضة الحقيقية

المعارضة الحقيقية ليست التي تصرخ أكثر.

هي التي تستطيع أن تقول:

هذه مشكلة.

وهذا سببها.

وهذا أثرها.

وهذا ما نراه خطأ.

وهذا البديل الذي نقترحه.

وهذه تكلفة البديل.

وهذه المدة التي يحتاجها.

وهذه النتائج التي نريد تحقيقها.

هنا تصبح المعارضة حكومة محتملة.

أما المعارضة التي تعتمد فقط على مهاجمة الأشخاص، فقد تربح لحظة إعلامية لكنها قد تخسر ثقة المواطن عندما يسأل:

وماذا ستفعلون لو حكمتم؟

المعارضة والسلطة

المعارضة تحتاج إلى السلطة لأنها تريد يومًا أن تصبح هي الحكومة.

والحكومة تحتاج إلى المعارضة لأنها تذكرها بأن السلطة ليست ملكًا دائمًا.

هذه العلاقة قد تكون صعبة.

لكنها ضرورية.

الحكومة تقول:

لدينا برنامج.

المعارضة تقول:

نرى فيه أخطاء.

الحكومة ترد:

لدينا أسباب.

المعارضة تقدم بديلًا.

وفي النهاية المؤسسات والقواعد هي التي تحسم.

هذه هي الديمقراطية عندما تعمل بصورة سليمة.

الحياة الحقيقية خلف السياسة

من المهم أيضًا ألا ننسى أن السياسي بعد انتهاء العمل يعود إلى حياته.

قد يكون لديه أم وأب.

زوج أو زوجة.

أطفال.

أصدقاء.

أشخاص يحبهم.

وهذا الجانب لا نراه عادة.

لكن وجود الحياة الخاصة لا يعني أن كل ما يفعله السياسي يجب أن يكون بعيدًا عن المساءلة.

هناك فرق بين الخصوصية المشروعة وبين السلوك العام الذي له علاقة بالمسؤولية السياسية والقانونية.

المواطن يحتاج إلى معرفة ما يخص أداء السياسي.

وليس بالضرورة كل تفاصيل حياته الخاصة.

هذه الحدود مهمة.

السياسي ليس ملاكًا

هناك ميل لدى بعض الناس إلى وضع السياسي في صورتين متناقضتين.

إما بطل.

أو شرير.

لكن الإنسان أكثر تعقيدًا.

قد يكون السياسي جيدًا في ملف وضعيفًا في ملف آخر.

قد يتخذ قرارًا صحيحًا ويخطئ في قرار آخر.

قد يكون صادقًا لكنه يفتقر إلى الكفاءة.

وقد يكون كفؤًا لكنه يحتاج إلى تطوير جانب أخلاقي أو تواصلي.

ولهذا يجب أن يكون الحكم عقلانيًا.

لا تقديس.

ولا شيطنة.

بل تقييم.

ماذا فعل؟

ماذا وعد؟

ماذا حقق؟

ماذا أخطأ؟

كيف تعامل مع الخطأ؟

هل تعلم؟

هذه أسئلة أكثر فائدة من السؤال:

هل أحب هذا السياسي؟

السياسة والمشاعر

المشاعر موجودة في السياسة.

الحب.

الغضب.

الخوف.

الأمل.

الفخر.

الإحباط.

لكن عندما يصبح القرار السياسي قائمًا على المشاعر وحدها، يمكن أن يكون خطرًا.

السياسي يستطيع أن يستعمل الغضب.

ويستطيع أن يستعمل الخوف.

ويستطيع أن يستعمل الأمل.

لكن المواطن يجب أن يسأل:

أين البرنامج؟

أين الأرقام؟

أين القدرة على التنفيذ؟

السياسة ليست مسابقة في من يستطيع تحريك المشاعر أكثر.

بل في من يستطيع تحويل المشاعر إلى حلول.

بعد إطفاء الشاشة

ربما أجمل صورة يمكن أن نختم بها هذا الفصل هي تلك اللحظة التي تنطفئ فيها الشاشة.

قبل دقائق كان هناك نقاش حاد.

صوت مرتفع.

اختلاف.

اتهام سياسي.

تصفيق.

تعليقات.

ثم ينتهي البرنامج.

يذهب كل سياسي في طريقه.

قد يعود أحدهم إلى منزله.

وقد يجلس مع أسرته.

وقد يتصل بالآخر لمناقشة شيء سياسي.

وقد لا يتصل به إطلاقًا.

المواطن قد يبقى غاضبًا طوال الليل.

بينما السياسيان قد تجاوزا النقاش بعد دقائق.

وهنا يجب أن نتعلم شيئًا.

لا تجعل المعركة السياسية التي تراها على الشاشة تسيطر على حياتك الشخصية.

لا تكره جارًا لأنه يصوت لحزب مختلف.

لا تقطع صديقًا لأنه يختلف معك.

لا تجعل السياسة تدمر العائلة.

ولا تجعل الحزب يحل محل الإنسان.

الديمقراطية تحتاج إلى الاختلاف.

لكنها تحتاج أيضًا إلى مجتمع يستطيع العيش مع هذا الاختلاف.

الخلاصة

السياسي ليس شخصية واحدة.

والحزب ليس نسخة واحدة.

والمعارضة ليست طريقة واحدة.

والصراع السياسي ليس دائمًا كراهية.

والصراخ ليس دائمًا قوة.

والهدوء ليس دائمًا ضعفًا.

والظهور التلفزيوني ليس بالضرورة دليلًا على التأثير.

السياسة عالم من الأدوار.

هناك من يتحدث.

ومن يفاوض.

ومن ينظم.

ومن يشرع.

ومن يراقب.

ومن يحكم.

ومن يعارض.

ومن يعمل خلف الكواليس.

وكلهم جزء من الصورة.

أما المواطن، فعليه أن يتعلم كيف ينظر خلف الشاشة.

أن يسمع الخطاب، لكن لا يكتفي به.

أن يرى الصراع، لكن لا يفترض أن كل صراع شخصي.

أن يتابع السياسي، لكن لا يحوله إلى بطل أو عدو دائم.

وأن يسأل دائمًا:

ماذا وراء الكلام؟

ماذا وراء الصراع؟

ماذا وراء الوعود؟

وماذا يحدث عندما تنطفئ الكاميرا؟

لأن السياسة الحقيقية تبدأ أحيانًا بعد انتهاء البرنامج التلفزيوني.

هناك، في الاجتماعات الهادئة.

وفي المفاوضات.

وفي القوانين.

وفي الميزانيات.

وفي القرارات.

وفي العمل اليومي الذي لا يراه الجمهور.

هناك يتحدد الفرق بين السياسي الذي يجيد الكلام، والسياسي الذي يستطيع تحويل الكلام إلى فعل.

ومن هنا نصل إلى سؤال الفصل القادم:

إذا كانت الأحزاب مختلفة، والسياسيون مختلفين، والمعارضة والحكومة تتصارعان أمام المواطن، فمن يملك القرار الحقيقي داخل الدولة؟

هل القرار يصنعه السياسي وحده؟

أم الإدارة؟

أم المؤسسات؟

أم الأحزاب؟

أم المصالح الاقتصادية؟

أم ضغط الشارع؟

وأين ينتهي دور السياسي وتبدأ حدود الدولة والمؤسسات؟

هنا سنقترب أكثر من قلب السياسة نفسها:

من يصنع القرار؟

الفصل الثالث عشر

الوجوه التي لا تتغير

نفس الأشخاص، نفس الأسماء، سنوات طويلة في مجلس النواب ومجلس المستشارين، والعائلة داخل الحزب

هناك سؤال يتردد في ذهن كثير من المواطنين، وربما لا يجدون له جوابًا واضحًا:

لماذا أرى الوجوه نفسها في السياسة لسنوات طويلة؟

لماذا يدخل شخص إلى مجلس النواب، ثم يعود مرة أخرى، ثم مرة ثالثة؟

ولماذا نجد أحيانًا داخل الحزب نفسه أشخاصًا من العائلة نفسها؟

الأب موجود.

والأم موجودة.

والابن موجود.

والابنة موجودة.

والأخ.

والأخت.

والقريب.

وفي بعض الحالات يبدو للمواطن أن السياسة أصبحت دائرة مغلقة، وأن بعض الأسماء تعرف طريقها إلى الحزب والانتخابات أسرع من غيرها.

وهنا تظهر الحيرة.

هل هذا طبيعي؟

هل يعني أن العائلة تمتلك الحزب؟

هل يعني أن الأشخاص أنفسهم أفضل من غيرهم؟

هل المشكلة في العائلة؟

أم في الحزب؟

أم في الناخب؟

أم في النظام الانتخابي؟

أم في ضعف تجدد النخب؟

أم أن المسألة أكثر تعقيدًا من ذلك كله؟

لفهم هذه الظاهرة يجب أولًا أن نخرج من الحكم السريع.

وجود أكثر من فرد من عائلة واحدة في العمل السياسي لا يثبت وحده وجود مخالفة أو فساد.

قد يكون الأب سياسيًا، وابنه مقتنعًا بالسياسة نفسها.

وقد تكون الأم ناشطة، ثم تدخل ابنتها المجال السياسي.

وقد يكون الإخوة مختلفين سياسيًا أصلًا.

والعائلة، مثل أي عائلة أخرى، يمكن أن تنتقل داخلها الأفكار والمهن والعلاقات والخبرات.

إذا كان الأب طبيبًا، قد يصبح الابن طبيبًا.

وإذا كان الأب محاميًا، قد يصبح الابن محاميًا.

وإذا كان الأب رجل أعمال، قد يدخل الابن عالم الأعمال.

وبالمثل، قد تنتقل الاهتمامات السياسية من جيل إلى جيل.

إذن المشكلة ليست ببساطة أن هناك عائلة فيها أكثر من سياسي.

المشكلة تبدأ عندما تتحول العلاقة العائلية من مجرد تشابه في الاهتمام إلى وسيلة لإغلاق الباب أمام الآخرين.

وهنا يصبح السؤال ديمقراطيًا.

هل يستطيع شخص جديد أن يدخل؟

هل يستطيع شاب لا ينتمي إلى عائلة سياسية أن يصل؟

هل يستطيع شخص لا يملك شبكة علاقات قوية أن يصبح مرشحًا؟

هل يتم اختيار المرشحين على أساس الكفاءة والثقة والقدرة والعمل؟

أم أن الاسم والعلاقات والقدرة على الوصول إلى مراكز القرار الداخلي تصبح أهم من كل شيء؟

هذه هي الأسئلة الحقيقية.

السياسة ليست إرثًا عائليًا

المنصب السياسي ليس ملكية خاصة.

لا ينتقل بالوراثة من الأب إلى الابن.

ولا ينبغي أن يكون الانتماء العائلي شرطًا للنجاح السياسي.

السياسة في جوهرها تقوم على الاختيار.

اختيار المواطنين.

واختيار التنظيمات الحزبية.

واختيار الناخبين.

ولهذا فإن أي حزب يريد أن يبقى حيًا يحتاج إلى تجديد مستمر.

إذا بقي الحزب يعتمد على الأسماء نفسها لعشرات السنين، فقد يصبح التنظيم قويًا في ظاهره لكنه ضعيف في قدرته على إنتاج قيادات جديدة.

الحزب الذي لا يجدد نفسه يشبه مؤسسة لا توظف أشخاصًا جددًا.

في البداية يبدو كل شيء مستقرًا.

ثم بعد سنوات يبدأ السؤال:

أين الجيل الجديد؟

أين الأفكار الجديدة؟

أين الوجوه الجديدة؟

أين الشباب الذين سيقودون المرحلة المقبلة؟

الاستمرارية ليست دائمًا سيئة

لكن علينا أيضًا أن نكون عادلين.

ليس كل سياسي بقي سنوات طويلة لأنه يريد التشبث بالمنصب.

قد يكون ناجحًا.

وقد يعيد المواطنون انتخابه لأنهم يثقون به.

وقد يكون الحزب مقتنعًا بعمله.

وقد تكون لديه خبرة لا تتوفر لدى شخص جديد.

السياسة تحتاج إلى الخبرة.

والبرلمان يحتاج إلى أشخاص يعرفون كيف تعمل المؤسسات.

والخبرة البرلمانية يمكن أن تكون قيمة حقيقية.

لكن الخبرة شيء، واحتكار المجال شيء آخر.

الفرق بينهما هو وجود المنافسة.

إذا كان السياسي يستمر لأنه يفوز كل مرة في منافسة مفتوحة، فهذا جزء من الاختيار الديمقراطي.

أما إذا أصبح الوصول إلى الترشيح نفسه مغلقًا أمام الآخرين، فهنا تظهر مشكلة مختلفة.

المواطن لا يرفض بالضرورة السياسي القديم لأنه قديم.

هو يريد أن يعرف:

هل يستطيع الجديد أن ينافس؟

هل يستطيع الشاب أن يصل؟

هل تستطيع المرأة أن تصل؟

هل يستطيع شخص من منطقة أو طبقة اجتماعية مختلفة أن يجد مكانًا؟

هل توجد فرص حقيقية للتجديد؟

مجلس النواب ومجلس المستشارين

عندما ينظر المواطن إلى المؤسسة التشريعية، فهو لا يرى فقط أفرادًا.

هو يرى صورة عن المجتمع السياسي.

ولهذا فإن تكرار الأسماء والوجوه لسنوات طويلة يثير سؤالًا طبيعيًا حول تجدد النخب.

المؤسسة البرلمانية تحتاج إلى الخبرة، لكنها تحتاج أيضًا إلى الدماء الجديدة.

تحتاج إلى السياسي الذي يعرف المؤسسة منذ سنوات.

وتحتاج في الوقت نفسه إلى الشاب الذي يأتي بأسئلة جديدة.

تحتاج إلى من يعرف كيف يناقش القوانين.

وتحتاج إلى من يعرف كيف يتحدث عن مشكلات الجيل الجديد.

تحتاج إلى الخبرة والتجديد معًا.

لا يمكن بناء مؤسسة قوية إذا كانت كل الأجيال متشابهة.

ولا يمكن أيضًا بناء مؤسسة مستقرة إذا تغير الجميع باستمرار دون تراكم للخبرة.

الحل ليس في طرد القديم لمجرد أنه قديم.

ولا في منع الجديد لمجرد أنه جديد.

الحل في التوازن.

العائلة داخل الحزب

وهنا نصل إلى النقطة الأكثر حساسية.

ماذا يعني أن تجد الأب والأم والابن والابنة والأخ والأخت داخل الحزب نفسه؟

في بعض الحالات قد يكون الأمر مجرد انتماء عائلي طبيعي.

لكن في حالات أخرى يمكن أن يخلق ذلك شبكة قوية داخل التنظيم.

العائلة التي تمتلك خبرة سياسية طويلة تعرف الأشخاص.

وتعرف التنظيم.

وتعرف الانتخابات.

وتعرف طريقة اتخاذ القرار.

وتعرف من يتواصل مع من.

وتعرف كيف تتحرك داخل الحزب.

وهذا يمنح أفرادها أفضلية طبيعية مقارنة بشخص يدخل لأول مرة.

وهنا يظهر مفهوم مهم:

رأس المال السياسي.

ليس المقصود المال فقط.

بل المعرفة.

والخبرة.

والعلاقات.

والسمعة.

والشبكات.

والتاريخ التنظيمي.

والقدرة على الوصول إلى الناس.

الشخص الذي ولد في عائلة سياسية قد يبدأ من مكان مختلف تمامًا عن شخص لم يعرف السياسة من قبل.

قد يكون الأول يعرف كيف يتحدث مع القيادات.

ويعرف قواعد الحزب.

ويعرف كيف تدار الحملات.

بينما الثاني ما زال يحاول فهم الطريق.

هل هذا غير عادل؟

ليس بالضرورة في ذاته.

لكن يصبح غير عادل إذا تحولت الأفضلية الاجتماعية والعائلية إلى باب مغلق لا يستطيع الآخرون تجاوزه.

الفرق بين النفوذ الطبيعي والاحتكار

كل إنسان يستعمل علاقاته في الحياة.

إذا كنت تعرف شخصًا، فمن الطبيعي أن تتواصل معه.

إذا كنت تعرف سياسيًا، فمن الطبيعي أن تستشيره.

إذا كانت عائلتك تعمل في مجال معين، فمن الطبيعي أن تكون لديك معرفة به.

لكن السياسة تحتاج إلى حدود.

لأن الحزب ليس شركة عائلية.

والمنصب العام ليس ملكًا شخصيًا.

والمواطن ليس تابعًا لعائلة سياسية.

ولهذا يجب أن تكون المنافسة مفتوحة بقدر الإمكان أمام أصحاب الكفاءة والقدرة والثقة الشعبية.

الأب والابن في السياسة

قد يكون الأب سياسيًا والابن سياسيًا.

وهذا ليس أمرًا غريبًا.

لكن السؤال يجب أن يكون:

هل الابن وصل لأنه ابن فلان؟

أم لأنه بنى مساره بنفسه؟

هل لديه تجربة مستقلة؟

هل يستطيع أن يقنع الناس بعيدًا عن اسم العائلة؟

هل يستطيع أن يخسر ويعود؟

هل يستطيع أن ينجح إذا لم يساعده الاسم؟

هذه الأسئلة لا تستهدف شخصًا بعينه.

بل تتعلق بمبدأ عام.

إذا كان الشخص قويًا فعلًا، فيجب أن يستطيع إثبات نفسه خارج ظل العائلة.

المرأة داخل العائلة السياسية

وقد نجد أيضًا الأم والبنت أو الزوجة والزوج أو الأخ والأخت.

وهنا يجب عدم النظر إلى مشاركة المرأة في السياسة كأنها مشكلة.

على العكس.

وجود النساء في السياسة ضروري لتمثيل المجتمع.

لكن المشكلة نفسها تنطبق على الجميع.

الرجل والمرأة.

الشاب والكبير.

القريب والغريب.

السؤال ليس:

من أي عائلة أنت؟

بل:

ماذا تستطيع أن تقدم؟

هل لديك مشروع؟

هل لديك كفاءة؟

هل لديك تجربة؟

هل يثق بك المواطنون؟

هل تستطيع تحمل المسؤولية؟

التجديد الحقيقي

التجديد السياسي ليس مجرد تغيير صورة على الملصق الانتخابي.

ليس أن يأتي حزب بشاب عمره ثلاثون عامًا ويعطيه نفس الخطاب القديم.

التجديد الحقيقي هو أن تدخل أفكار جديدة.

وطرق جديدة للعمل.

وأشخاص لديهم تجارب مختلفة.

وتخصصات مختلفة.

اقتصاديون.

قانونيون.

أطباء.

مهندسون.

أساتذة.

باحثون.

مقاولون.

عمال.

فاعلون جمعويون.

وشباب عاشوا مشاكل المجتمع من الداخل.

الحزب القوي هو الذي يستطيع أن يحول هذه الخبرات المختلفة إلى طاقة سياسية.

الشباب والسياسة

الشباب كثيرًا ما يسمع:

أنتم مستقبل الوطن.

لكن المشكلة أن المستقبل لا يأتي وحده.

يجب أن تفتح له الأبواب.

لا يمكن أن نقول للشاب:

أنت مستقبل السياسة.

ثم نتركه عشرين سنة ينتظر حتى يأتي دوره.

الشباب يحتاج إلى المشاركة الآن.

لكن المشاركة لا تعني منح المناصب بلا خبرة.

بل تعني إعطاء الفرصة للتعلم.

التكوين.

العمل الميداني.

المشاركة في النقاش.

تحمل المسؤولية تدريجيًا.

والخطأ والتعلم.

الحزب الذي يخاف من الشباب يخاف من المستقبل.

والحزب الذي لا يحترم خبرة الكبار يخسر ذاكرته.

لذلك يجب أن يعمل الجيلان معًا.

لماذا يبقى بعض السياسيين سنوات طويلة؟

هناك أسباب كثيرة.

الخبرة.

القدرة الانتخابية.

الثقة الشعبية.

القوة التنظيمية.

النجاح السابق.

القدرة على التواصل.

وجود قاعدة انتخابية.

وأحيانًا قوة العلاقات داخل التنظيم.

وقد توجد أيضًا أسباب مرتبطة بطريقة عمل الأحزاب والانتخابات والاختيارات الداخلية.

لذلك لا يمكن تفسير بقاء كل سياسي بالسبب نفسه.

لكن هناك سؤالًا مهمًا يجب طرحه:

ماذا يحدث عندما يصبح السياسي غير قادر على تخيل حياته خارج المنصب؟

هنا تبدأ المشكلة النفسية للسلطة.

المنصب الذي كان وسيلة يصبح غاية.

السياسي يدخل السياسة لخدمة الناس.

ثم بعد سنوات يصبح همه الأساسي هو البقاء.

البقاء في القيادة.

البقاء في الترشيح.

البقاء في البرلمان.

البقاء في دائرة القرار.

وفي هذه اللحظة يتحول السؤال من:

ماذا أستطيع أن أقدم؟

إلى:

كيف أبقى؟

وهذا التحول خطير.

السياسي الذي يعرف متى يأتي ومتى يذهب

هناك شيء مهم جدًا في السياسة لا نتحدث عنه كثيرًا:

فن المغادرة.

السياسي الذي يستطيع أن يخدم لسنوات ثم ينسحب بكرامة أقوى من السياسي الذي يعتقد أن السياسة لا يمكن أن تستمر بدونه.

الديمقراطية تحتاج إلى تداول.

وتداول المسؤوليات لا يعني أن كل شخص يجب أن يرحل بسرعة.

بل يعني أن لا يصبح شخص واحد أو مجموعة صغيرة شرطًا لاستمرار التنظيم.

الحزب الذي يستطيع أن ينتج قيادات جديدة هو حزب أقوى.

والحزب الذي ينهار بمجرد خروج قائد واحد هو حزب يعتمد على الأشخاص أكثر مما يعتمد على المؤسسة.

الحزب الذي يصبح اسمه مرتبطًا بشخص واحد

قد يصل الحزب إلى مرحلة يصبح فيها الناس لا يقولون:

ما برنامج الحزب؟

بل يقولون:

من هو الزعيم؟

وهنا تصبح المؤسسة أقل أهمية من الفرد.

وهذا خطر.

لأن الأحزاب في الأصل ليست ملكًا للأشخاص.

الأشخاص يتغيرون.

لكن المؤسسة يجب أن تستمر.

الحزب الحقيقي يجب أن يستطيع تغيير قيادته دون أن يموت.

ويجب أن يستطيع إنتاج قيادات جديدة دون حرب داخلية.

ويجب أن يستطيع استقبال عضو جديد دون أن يشعر هذا العضو بأنه دخل إلى بيت مغلق.

العضو الجديد

تخيل شابًا يدخل حزبًا للمرة الأولى.

يأتي بحماس.

يقول:

أريد أن أعمل.

أريد أن أتعلم.

أريد أن أخدم مدينتي.

أريد أن أساهم في تغيير شيء.

ثم يكتشف أن كل المواقع المهمة معروفة مسبقًا.

وأن الأشخاص أنفسهم موجودون.

وأن كل شيء يتحرك عبر علاقات قديمة.

قد يشعر بالإحباط.

وقد يغادر.

وقد يقول:

السياسة ليست لي.

وهنا لا يخسر الحزب شخصًا واحدًا فقط.

بل يخسر جيلًا كاملًا.

لأن الشباب عندما يشعر أن الأبواب مغلقة، قد يبحث عن مكان آخر.

وقد يبتعد عن السياسة تمامًا.

ثم بعد سنوات يسأل السياسيون:

لماذا لا يشارك الشباب؟

والجواب قد يكون أمامهم.

لأنهم لم يجدوا مكانًا حقيقيًا للمشاركة.

الولاء للحزب أم الولاء للأشخاص؟

هذه قضية أخرى.

الحزب يحتاج إلى الانضباط.

لكن الانضباط لا يعني الطاعة العمياء.

السياسي يجب أن يستطيع أن يقول داخل حزبه:

أنا أختلف.

أنا أرى أن هذا القرار خطأ.

أنا لدي اقتراح آخر.

إذا أصبح الاختلاف جريمة، مات النقاش الداخلي.

وإذا أصبح الولاء للشخص أهم من الولاء للمبادئ، تحولت المؤسسة إلى شبكة أشخاص.

وهنا يصبح السؤال:

هل أنت عضو في حزب؟

أم عضو في دائرة حول شخص؟

الفرق كبير.

الأحزاب التي تتجدد

الحزب القوي ليس الحزب الذي لا يتغير.

الحزب القوي هو الذي يستطيع أن يتغير دون أن يفقد هويته.

يغير قياداته.

يجدد أفكاره.

يفتح المجال للشباب.

يعطي النساء فرصًا حقيقية.

يستمع إلى المجتمع.

ويعيد تقييم أخطائه.

أما الحزب الذي يعتبر أي تغيير تهديدًا، فقد يحافظ على الاستقرار لفترة قصيرة، لكنه قد يفقد قدرته على التطور.

السياسة ليست متحفًا.

والمجتمع يتغير.

الاقتصاد يتغير.

الشباب يتغير.

التكنولوجيا تتغير.

طريقة التواصل تتغير.

مشكلات الناس تتغير.

ولهذا يجب أن تتغير الأحزاب أيضًا.

لكن ليس كل تغيير جيدًا.

هناك فرق بين التجديد وبين التخلي عن المبادئ.

الوجه الجديد لا يعني دائمًا فكرة جديدة.

والوجه القديم لا يعني دائمًا فكرة قديمة.

العبرة في المحتوى.

السؤال الذي يجب أن يطرحه المواطن

عندما يرى المواطن شخصًا منذ سنوات في البرلمان، لا ينبغي أن يكون السؤال فقط:

لماذا ما زال هنا؟

بل:

ماذا فعل خلال هذه السنوات؟

ماذا قدم؟

ما القوانين التي ساهم في مناقشتها؟

ما القضايا التي دافع عنها؟

كيف كان تصويته ومواقفه؟

هل كان حاضرًا في عمله؟

هل حافظ على ثقة الناس؟

إذا كانت الإجابات إيجابية، فإن الاستمرارية قد تكون لها قيمة.

أما إذا كان وجوده قائمًا فقط على الاسم والتكرار والعلاقات، فهنا من حق المواطن أن يسأل عن التجديد والمنافسة.

السياسة ليست وظيفة مدى الحياة

في عقل المواطن، قد يبدو البرلمان أحيانًا وكأنه وظيفة دائمة.

يدخل السياسي.

ثم يعود.

ثم يترشح.

ثم يعود مرة أخرى.

لكن السياسة ليست ملكية.

المقعد ليس شخصيًا.

هو تفويض مؤقت.

المواطن يعطي ثقته.

والسياسي يمارس المسؤولية.

ثم يأتي وقت الحساب الانتخابي والسياسي.

إذا أراد المواطن الاستمرار معه، يستمر.

وإذا أراد التغيير، يغير.

هذه هي الفكرة الأساسية.

لكن لكي تكون المنافسة حقيقية، يجب أن تكون هناك فرص معقولة للمنافسة داخل الأحزاب وفي الانتخابات.

العائلة ليست المشكلة وحدها

يجب أن نكون أكثر دقة.

إذا وجدنا عائلة سياسية، فلا ينبغي أن نقفز مباشرة إلى اتهامها.

السؤال ليس عن القرابة.

السؤال عن طريقة الوصول.

هل كانت هناك قواعد؟

هل كانت هناك منافسة؟

هل تم احترام المؤسسات الداخلية؟

هل كان الاختيار شفافًا وفق القواعد المعمول بها؟

هل يستطيع الآخرون المنافسة؟

هل توجد تضارب مصالح يحتاج إلى معالجة؟

هذه الأسئلة أكثر عدلًا من إطلاق الأحكام.

المشكلة الحقيقية هي إغلاق الباب

إذا دخل خمسة أفراد من عائلة واحدة إلى السياسة، لكن كل واحد منهم فاز بطرق قانونية وفي منافسة حقيقية، فوجود القرابة وحده لا يثبت مشكلة.

لكن إذا أصبح الحزب غير قادر على إنتاج قيادات إلا من دائرة عائلية أو مجموعة ضيقة، فإن السؤال يصبح مشروعًا:

أين بقية المجتمع؟

أين المنافسة؟

أين التجديد؟

أين الديمقراطية الداخلية؟

وهنا نصل إلى جوهر الفصل.

السياسة ليست مشكلة عندما يكون فيها أشخاص يعرفون بعضهم.

المشكلة عندما يصبح الوصول إليها مرتبطًا بمن تعرفهم.

ليست المشكلة أن يكون السياسي ابن سياسي.

المشكلة عندما يصبح اسم الأب أهم من كفاءة الابن.

ليست المشكلة أن يستمر السياسي سنوات.

المشكلة عندما تصبح السنوات وسيلة لمنع غيره.

وليست المشكلة في وجود العائلة داخل الحزب.

المشكلة عندما يتحول الحزب من مؤسسة سياسية إلى دائرة مغلقة.

الوجه القديم والجيل الجديد

ربما يحتاج المشهد السياسي إلى اتفاق غير مكتوب بين الأجيال.

الكبار يقولون:

لدينا الخبرة.

والشباب يقولون:

لدينا المستقبل.

والحقيقة أن الوطن يحتاج الاثنين.

الخبرة دون تجديد قد تتحول إلى جمود.

والتجديد دون خبرة قد يتحول إلى ارتباك.

السياسة تحتاج إلى ذاكرة ومستقبل.

تحتاج إلى من عاش مراحل سابقة.

وتحتاج إلى من يفهم المرحلة القادمة.

ولهذا يجب ألا يكون السؤال:

من نطرد؟

بل:

كيف نفتح المجال؟

كيف نضمن المنافسة؟

كيف نكوّن قيادات جديدة؟

كيف نجعل الحزب قادرًا على إنتاج أكثر من جيل؟

كيف نجعل البرلمان يعكس تنوع المجتمع؟

كيف نمنع السياسة من التحول إلى ملكية اجتماعية مغلقة؟

وفي النهاية، المواطن لا يريد أن يرى مئات الوجوه لمجرد تغيير الوجوه.

هو يريد أن يرى أشخاصًا مختلفين في التفكير والعمل والكفاءة.

قد يكون الشخص القديم أفضل من الجديد.

وقد يكون الجديد أفضل من القديم.

لكن الحكم يجب أن يكون بالعمل والاختيار.

السياسة ليست مسابقة في العمر.

وليست مسابقة في اسم العائلة.

وليست مسابقة في عدد السنوات.

إنها مسؤولية أمام الناس.

وربما لهذا يجب أن نسأل سؤالًا أعمق:

ماذا يحدث عندما يصبح الحزب مكانًا تتنافس فيه العائلات والمجموعات والأشخاص على الترشيحات والمناصب؟

من يختار المرشح؟

من يقرر من يكون في مقدمة اللائحة؟

من يملك التأثير داخل التنظيم؟

وهل المواطن هو الذي يختار فعلًا، أم أنه يصل إلى صندوق الاقتراع بعد أن تكون اختيارات كثيرة قد حُسمت داخل الحزب؟

هنا تبدأ القصة الحقيقية للانتخابات قبل أن يصل الناخب إلى صندوق الاقتراع.

وهنا سننتقل في الفصل القادم إلى واحدة من أكثر مراحل السياسة حساسية:

كيف يُصنع المرشح داخل الحزب؟

ومن يضع اسمه؟

ومن يدعمه؟

ومن يقرر أنه يستحق الترشح؟

وماذا يحدث داخل الغرف والاجتماعات الحزبية قبل أن تظهر أسماء المرشحين أمام المواطن؟

الفصل الرابع عشر

بين الإنسان الواعي وكثرة السياسيين

في عالم السياسة، هناك سؤال بسيط لكنه عميق: هل كل من يقف أمام الناس ويتحدث باسمهم قادر فعلاً على فهم ما يقول؟ وهل كل من دخل البرلمان أو أصبح مسؤولاً حزبياً أو ظهر في الإعلام يمتلك بالضرورة المعرفة والقدرة التي تؤهله لاتخاذ القرار والدفاع عن مصالح المواطنين؟

السؤال ليس موجهاً ضد شخص بعينه، ولا ضد فئة اجتماعية معينة، وليس المقصود منه أن الشهادة الجامعية هي المقياس الوحيد للإنسان السياسي. فهناك أشخاص لم يحصلوا على تعليم عالٍ، لكنهم يمتلكون تجربة واسعة، وذكاءً، ووعياً، وقدرة على فهم المجتمع ومشاكله، وقد يكونون أكثر قرباً من المواطن من شخص يحمل أعلى الشهادات.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح نقص المعرفة عائقاً أمام ممارسة المسؤولية، وعندما يكون السياسي غير قادر على قراءة مشروع قانون، أو فهم أرقام الميزانية، أو مناقشة ملف اقتصادي واجتماعي، أو طرح سؤال حقيقي على الحكومة، ثم يظهر أمام الكاميرات وكأنه يعرف كل شيء.

السياسة ليست مجرد الوقوف أمام الميكروفون.

السياسة ليست حفظ بعض الجمل.

السياسة ليست الصراخ في قاعة البرلمان.

السياسة ليست ارتداء البدلة والجلوس في الصفوف الأولى.

السياسة مسؤولية تحتاج إلى عقل حاضر، ومعرفة مستمرة، وقدرة على الاستماع والتحليل واتخاذ القرار.

ومن هنا يظهر الفرق بين السياسي الذي يتعلم باستمرار والسياسي الذي يعيش على الكلام.

هناك سياسي يدخل المؤسسة المنتخبة وهو يعرف أنه لا يعرف كل شيء. فيبدأ بالقراءة، ويسأل الخبراء، ويتابع الملفات، ويستمع إلى المواطنين، ويبحث عن المعلومات قبل أن يتحدث. هذا الإنسان يمكن أن يتطور، لأن الاعتراف بعدم المعرفة هو أول خطوة نحو المعرفة.

وهناك سياسي آخر يعتقد أن ظهوره أمام الكاميرا يكفي، وأن وجوده في منصب سياسي يمنحه تلقائياً الحق في الحديث عن الاقتصاد والقانون والتعليم والصحة والفلاحة والطاقة والعلاقات الدولية، حتى لو لم يقرأ ملفاً واحداً بشكل جدي.

المشكلة ليست في أن الإنسان لا يعرف.

المشكلة في أن الإنسان لا يعرف، ومع ذلك يتصرف وكأنه يعرف كل شيء.

وفي زمن الإعلام السريع، أصبح المواطن يشاهد السياسي يتحدث لدقائق، وربما يعتقد أن تلك الكلمات خرجت من ذهنه في اللحظة نفسها. لكن خلف بعض الخطابات توجد فرق من المستشارين والكتاب والمساعدين الذين يحضرون الملفات، ويكتبون المذكرات، ويقترحون الجمل، ويجمعون المعلومات، وأحياناً يصيغون الخطاب كاملاً.

وهذا في حد ذاته ليس عيباً.

فالسياسي في الدول الحديثة لا يعمل وحده، ومن الطبيعي أن يستعين بالخبراء والمستشارين والباحثين. بل إن السياسي الجيد هو الذي يعرف كيف يستفيد من أصحاب الاختصاص.

لكن السؤال الحقيقي هو:

هل السياسي يفهم ما كُتب له؟

هل يستطيع أن يناقشه إذا تغيرت الظروف؟

هل يستطيع أن يجيب عن سؤال لم يكن موجوداً في الورقة؟

هل يستطيع أن يشرح للمواطن مشروعاً قانونياً بلغة بسيطة؟

هنا يظهر الفرق.

يمكن أن يكتب لك شخص خطاباً جميلاً، ويمكن أن يعطيك جُملاً قوية، ويمكن أن يحضر لك أرقاماً وإحصائيات، لكن عندما ينتهي الخطاب وتأتي الأسئلة الحقيقية، يظهر مستوى الفهم.

المواطن الواعي لا يكتفي بسماع الكلمات.

المواطن الواعي يسأل: ماذا يعني هذا الكلام؟

ما الدليل عليه؟

ما الذي سيتغير في حياة المواطن؟

من سيمول هذا المشروع؟

كم سيكلف؟

متى سينفذ؟

ماذا تحقق من الوعود السابقة؟

ومن المسؤول إذا لم يتحقق؟

هذه الأسئلة هي التي تجعل السياسة مسؤولية حقيقية.

فالمشكلة ليست في كثرة السياسيين بحد ذاتها. الديمقراطية تحتاج إلى تعدد الأحزاب والتيارات والأفكار. المشكلة عندما تصبح كثرة الأسماء أكبر من كثرة الأفكار، وعندما نجد عشرات المتحدثين لكننا لا نجد العدد نفسه من البرامج الجادة.

وقد تجد سياسياً يتحدث لمدة طويلة، لكنه لم يقدم فكرة واحدة قابلة للتطبيق.

وقد تجد آخر يتكلم قليلاً، لكنه يعرف ماذا يقول، ولماذا يقوله، وكيف يمكن تحقيقه.

وهنا يجب على المواطن أن يتعلم ألا يقيس السياسي بعدد الكلمات التي يقولها.

فالكلام الكثير لا يعني المعرفة.

والصوت المرتفع لا يعني القوة.

والثقة في الحديث لا تعني صحة المعلومات.

والحضور الإعلامي لا يعني النجاح السياسي.

واللباس الرسمي لا يعني أن صاحبه يفهم الملفات التي يحملها.

الوعي السياسي الحقيقي يظهر عندما يستطيع الإنسان أن يشرح المشكلة، ويحدد أسبابها، ويقترح حلولاً، ويعترف بحدود الحلول، ويتقبل النقد، ويغير موقفه عندما تظهر معلومات جديدة.

ومن أكثر الأشياء التي تحتاج إلى نقاش هادئ مسألة المستوى التعليمي للسياسيين.

لا ينبغي أن نقول إن كل شخص بلا شهادة غير صالح للسياسة، فهذا ظلم. الحياة نفسها مدرسة، والتجارب الاجتماعية والاقتصادية والنقابية والجماعية يمكن أن تمنح الإنسان معرفة مهمة.

لكن في المقابل، لا ينبغي أن نقول إن الشهادة لا قيمة لها.

فبعض الملفات السياسية اليوم معقدة جداً. هناك الاقتصاد والمالية العامة والقانون الدستوري والتشريع والرقمنة والطاقة والبيئة والعلاقات الدولية والذكاء الاصطناعي والسياسات الاجتماعية. هذه المجالات تحتاج إلى تعلم وفهم مستمر.

لذلك، السياسي الذي لا يملك شهادة جامعية يمكنه أن يعوض ذلك بالقراءة والتكوين والاستعانة بالمتخصصين والتعلم المستمر.

والسياسي الذي يحمل شهادات كثيرة يمكن أن يفشل إذا كان يفتقد النزاهة والحس بالمسؤولية والاستماع للمواطن.

إذن القضية ليست ورقة معلقة على الحائط.

القضية هي ماذا يوجد داخل عقل الإنسان، وماذا يوجد داخل ضميره، وماذا يفعل عندما يحصل على السلطة.

وهنا يصل الكتاب إلى نقطة أكثر حساسية.

هل بعض السياسيين يتحدثون فعلاً لأنهم مقتنعون بما يقولون، أم لأن هناك من كتب لهم الكلام؟

في بعض الحالات، قد يكون الخطاب السياسي مجهزاً مسبقاً من فريق كامل. وهذا أمر طبيعي إلى حد ما في العمل السياسي المنظم. لكن عندما يصبح السياسي عاجزاً عن التعبير عن أفكاره بنفسه، أو عاجزاً عن الإجابة عن الأسئلة خارج النص، فإن المواطن يبدأ في التساؤل عن صاحب القرار الحقيقي.

هل نحن أمام سياسي يقود فريقه؟

أم أمام شخص يقرأ ما يكتبه له الآخرون؟

وهل المواطن ينتخب الشخص بسبب أفكاره وقدرته، أم ينتخب صورة صنعتها الحملات والخطب والإعلانات؟

هذه الأسئلة لا يجب أن تخيف أحداً.

بل يجب أن تجعل المواطن أكثر وعياً.

فالسياسة الحديثة أصبحت تعتمد كثيراً على الصورة. صورة السياسي، طريقة حديثه، ملابسه، حضوره، كلماته، ظهوره في التلفزيون، منشوراته في وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى الطريقة التي يبتسم بها أمام الكاميرا.

لكن السياسة الحقيقية تبدأ بعد انتهاء الكاميرا.

تبدأ عندما يعود السياسي إلى الملفات.

تبدأ عندما يناقش مشروع قانون.

تبدأ عندما يقرأ تقريراً طويلاً.

تبدأ عندما يزور منطقة ويستمع إلى مشاكل سكانها.

تبدأ عندما يواجه رقماً صعباً في الميزانية.

تبدأ عندما يكون عليه أن يختار بين قرار شعبي وقرار صحيح.

وهنا يعرف المواطن الفرق بين السياسي الذي يبحث عن التصفيق والسياسي الذي يبحث عن الحل.

الإنسان الواعي سياسياً لا يريد من السياسي أن يكون عبقرياً في كل المجالات. هذا مستحيل. لكنه يريد منه أن يعرف حدوده، وأن يستعين بمن يعرف، وأن يتعلم، وأن يكون صادقاً مع الناس.

فإذا كان السياسي لا يعرف الاقتصاد، فليستعن بخبير اقتصادي.

وإذا كان لا يفهم القانون، فليقرأ ويسأل المختصين.

وإذا كان لا يعرف تفاصيل قطاع معين، فليستمع إلى المهنيين والعاملين فيه.

لكن عليه في النهاية أن يفهم القرار الذي سيصوت عليه.

لأن صوت السياسي داخل المؤسسة ليس صوت المستشار الذي كتب له الورقة فقط.

إنه صوت يمثل المواطنين.

وهنا تقع المسؤولية.

المواطن الواعي أيضاً يتحمل جزءاً من المسؤولية. فلا يمكن أن نشتكي من السياسيين ثم نكافئ السياسي الذي يقدم الكلام الأكثر إثارة، أو الذي يرفع صوته أكثر، أو الذي يقدم وعوداً بلا حساب.

السياسي ابن المجتمع.

وإذا كان المجتمع يكافئ الخطاب الفارغ، فسوف ينتشر الخطاب الفارغ.

وإذا أصبح المواطن يسأل عن البرنامج والنتائج والكفاءة، فسوف تضطر الأحزاب إلى تقديم أشخاص قادرين على الإجابة.

الديمقراطية ليست فقط صندوق اقتراع.

الديمقراطية أيضاً ثقافة.

ووعي.

ومتابعة.

وسؤال.

ومحاسبة.

والسياسي الواعي يعرف أن المواطن ليس جمهوراً للتصفيق، وإنما صاحب حق في المعرفة والمساءلة.

وفي النهاية، لا ينبغي أن يكون السؤال:

كم شهادة يحمل هذا السياسي؟

ولا:

كم مرة ظهر في التلفزيون؟

ولا:

كم شخصاً يصفق له؟

بل يجب أن يكون السؤال:

ماذا يعرف؟

ماذا فعل؟

ماذا قدم؟

كيف يتخذ قراره؟

هل يفهم ما يقول؟

هل يستطيع الدفاع عن أفكاره دون ورقة؟

هل يستمع إلى الناس؟

وهل يتحمل المسؤولية عندما يخطئ؟

عندها فقط يبدأ المواطن في رؤية السياسة بطريقة مختلفة.

لأن أخطر شيء في السياسة ليس أن يكون السياسي قليل الكلام أو كثير الكلام، ولا أن يكون حاملاً لشهادة أو غير حامل لها.

الأخطر هو أن يحصل الإنسان على سلطة كبيرة، بينما لا يملك المعرفة والوعي والمسؤولية التي تتناسب مع حجم تلك السلطة.

فالمنصب يمكن أن يعطي الإنسان الكرسي.

والحزب يمكن أن يعطيه التنظيم.

والانتخابات يمكن أن تعطيه الأصوات.

لكن لا شيء من ذلك يستطيع أن يمنحه الوعي إذا لم يبحث عنه بنفسه.

والسياسة في النهاية ليست مسابقة في الكلام.

إنها امتحان طويل في المسؤولية.

الفصل الخامس عشر

ذكاء تطوير السياسة والبرامج السياسية في المغرب

من الماضي إلى التحديث

السياسة لا يمكن أن تبقى واقفة في مكانها.

فالمجتمع يتغير، والاقتصاد يتغير، والتكنولوجيا تتغير، وطريقة تفكير المواطن تتغير، وحتى المشاكل التي تواجه الدولة والمجتمع لم تعد هي نفسها التي كانت موجودة قبل عقود.

ولهذا فإن السياسة التي تريد أن تستمر بنفس الأدوات القديمة، وبنفس الخطابات، وبنفس طريقة إعداد البرامج، ستجد نفسها عاجزة عن الإجابة عن أسئلة جديدة.

المغرب اليوم ليس هو المغرب الذي كان بالأمس.

المواطن المغربي أصبح أكثر اتصالاً بالعالم، وأكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات، وأكثر مقارنة بين التجارب، وأكثر سؤالاً عن النتائج. الهاتف أصبح في يد أغلب الناس، والمعلومة تصل في ثوانٍ، والسياسي لم يعد قادراً على احتكار الخطاب كما كان يحدث في الماضي.

في الماضي، كان المواطن ينتظر اجتماعاً حزبياً أو خطاباً أو جريدة أو نشرة إخبارية حتى يعرف ما يحدث.

أما اليوم، فالمواطن يستطيع أن يرى تجربة مدينة أخرى في بلد آخر، ويقارن الخدمات، ويقرأ آراء مختلفة، ويشاهد جلسات المؤسسات، ويسأل السياسي مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وهذا التغيير يجب أن يغير السياسة نفسها.

السياسة الذكية هي التي تفهم هذا التحول ولا تخاف منه.

ليست مهمة الأحزاب فقط أن تقول للمواطن ماذا تريد أن تفعل.

بل عليها أن تشرح له كيف ستفعل ذلك، وكم سيكلف، ومتى سيبدأ، ومن سيشرف عليه، وكيف سيتم قياس نجاحه.

البرنامج السياسي الحقيقي ليس مجموعة من الجمل الجميلة.

البرنامج السياسي الحقيقي هو خطة.

والخطة تحتاج إلى أرقام، وأولويات، ومراحل، وموارد، ومسؤوليات، ومؤشرات للنجاح.

إذا قال حزب سياسي إنه يريد تحسين التعليم، فهذا عنوان جميل، لكنه ليس برنامجاً كاملاً.

السؤال هو:

كيف سيحسن التعليم؟

ما الأولوية؟

هل هي البنية التحتية؟

أم تكوين المدرسين؟

أم المناهج؟

أم التعليم الأولي؟

أم الرقمنة؟

أم تقليل الهدر المدرسي؟

وكم سيحتاج ذلك من المال؟

وما النتائج التي يريد الوصول إليها بعد سنة؟

وبعد خمس سنوات؟

وعندما يطرح الحزب برنامجاً سياسياً بهذه الطريقة، يصبح المواطن قادراً على محاسبته.

أما عندما تكون البرامج عبارة عن وعود عامة، فإن المحاسبة تصبح صعبة.

وهنا تظهر أهمية الذكاء السياسي.

الذكاء السياسي لا يعني المناورة فقط.

ولا يعني معرفة كيف تكسب الانتخابات.

ولا يعني معرفة كيف ترد على الخصم.

الذكاء السياسي الحقيقي هو القدرة على فهم المجتمع قبل اتخاذ القرار.

السياسي الذكي يسأل قبل أن يجيب.

ينزل إلى الميدان قبل أن يكتب البرنامج.

يستمع إلى الفلاح قبل أن يتحدث عن الفلاحة.

ويستمع إلى الطبيب والممرض قبل أن يتحدث عن الصحة.

ويستمع إلى الأستاذ والتلميذ والأسرة قبل أن يكتب عن التعليم.

ويستمع إلى المقاول والعامل والباحث والشاب والمرأة والمهني قبل أن يقرر ما يحتاجه الاقتصاد والمجتمع.

السياسة الحديثة لا تُصنع كلها داخل مكاتب الأحزاب.

السياسة الحديثة تُصنع أيضاً بالبيانات، والدراسات، والاستطلاعات، والبحث العلمي، والاستماع إلى المجتمع، وتحليل النتائج.

ومن هنا يجب أن تنتقل الأحزاب من سياسة الانطباع إلى سياسة المعرفة.

ليس كافياً أن يقول السياسي: "أشعر أن المواطنين يريدون كذا."

بل يجب أن يسأل:

ماذا تقول المعطيات؟

ما حجم المشكلة؟

أين تتركز؟

من الأكثر تضرراً؟

ما أسبابها؟

ما التجارب التي نجحت في حلها؟

وهل يمكن تطبيقها في المغرب؟

هذا هو الفرق بين سياسة تتحدث وسياسة تفكر.

والانتقال من الماضي إلى التحديث لا يعني أن نتخلص من كل شيء قديم.

هناك مؤسسات وتجارب وتقاليد سياسية لها قيمتها، وهناك رجال ونساء خدموا الشأن العام وتركوا تجارب مهمة.

لكن احترام الماضي لا يعني العيش داخله.

يمكن أن نحترم التجربة ونطورها.

يمكن أن نحترم المؤسسات ونحدث طرق عملها.

يمكن أن نحترم الأحزاب ونطالبها بتجديد نفسها.

يمكن أن نحترم السياسيين السابقين، وفي الوقت نفسه نفتح المجال أمام جيل جديد.

المشكلة ليست في الماضي.

المشكلة عندما يصبح الماضي يمنع المستقبل.

المغرب يحتاج إلى سياسة تنظر إلى السنوات القادمة، لا إلى الانتخابات القادمة فقط.

وهذه نقطة أساسية.

إذا كان السياسي يفكر فقط في الانتخابات المقبلة، فسوف يبحث عن القرارات التي تمنحه شعبية سريعة.

أما إذا كان يفكر في مستقبل البلد، فسوف يستطيع اتخاذ قرارات تحتاج إلى وقت حتى تظهر نتائجها.

التحديث السياسي يحتاج إلى نفس طويل.

فإصلاح التعليم لا يحدث في شهر.

وإصلاح الإدارة لا يحدث بخطاب.

وتطوير الاقتصاد لا يحدث بشعار.

وتكوين جيل جديد لا يحدث بقرار واحد.

والسياسة الذكية تعرف أن بعض النتائج تحتاج سنوات، لكنها تبدأ من قرار صحيح اليوم.

ومن أهم عناصر تحديث البرامج السياسية أيضاً الابتعاد عن الوعود المستحيلة.

المواطن ليس بحاجة إلى من يقول له إن كل شيء سيتغير بسرعة.

المواطن بحاجة إلى سياسي يقول الحقيقة.

إذا كانت ميزانية الدولة لا تسمح بتنفيذ مشروع كامل، يجب أن يقال ذلك.

إذا كان الإصلاح يحتاج إلى خمس سنوات، يجب أن يقال ذلك.

إذا كانت هناك صعوبات، يجب شرحها.

فالصدق السياسي قد لا يجلب التصفيق دائماً، لكنه يبني الثقة.

وهنا يجب أن تتغير لغة البرامج السياسية.

بدلاً من قول:

"سنحل جميع المشاكل."

يجب أن يقال:

"هذه هي المشكلة، وهذه أسبابها، وهذه أولويتنا، وهذا ما نستطيع القيام به، وهذه المدة التي نحتاجها، وهذه النتائج التي سنقيسها."

هذه هي السياسة التي يمكن محاسبتها.

والسياسة التي يمكن محاسبتها هي سياسة تحترم المواطن.

التحديث كذلك يعني إعطاء مساحة أكبر للشباب.

ليس فقط في الحملات الانتخابية، وليس فقط لحمل الصور واللافتات، وليس فقط للعمل في وسائل التواصل الاجتماعي.

الشباب يجب أن يكونوا داخل عملية صناعة القرار.

يجب أن يكونوا في اللجان، ومراكز الدراسات، والهيئات الحزبية، والمجالس المنتخبة، ومجالات البحث والتخطيط.

لكن دخول الشباب وحده لا يكفي.

يجب أن يدخلوا بالكفاءة والأفكار والقدرة على العمل.

فالتجديد الحقيقي ليس استبدال وجه بوجه.

التجديد الحقيقي هو استبدال طريقة تفكير بطريقة أكثر تطوراً.

وهذا ينطبق أيضاً على المرأة.

المجتمع الذي يريد سياسة حديثة لا يمكنه أن يتعامل مع نصف المجتمع وكأنه مجرد رقم انتخابي.

المشاركة السياسية تحتاج إلى الكفاءة، وإلى تكافؤ الفرص، وإلى فتح المجال أمام النساء للمساهمة في صناعة السياسات والقرارات.

ومن مظاهر التحديث أيضاً استعمال التكنولوجيا.

لماذا لا تصبح الأحزاب أكثر اعتماداً على المنصات الرقمية للتواصل مع المواطنين؟

لماذا لا تنشر مشاريعها بالتفصيل؟

لماذا لا تعرض نتائج ممثليها بشكل واضح؟

لماذا لا تسمح للمواطنين بإرسال مقترحاتهم وملاحظاتهم؟

لماذا لا تنشر تقارير دورية تقول للمواطن:

هذا ما وعدنا به.

هذا ما أنجزناه.

هذا ما لم ننجزه.

وهذه أسباب التأخر.

السياسة الرقمية يمكن أن تجعل العلاقة بين المواطن والسياسي أكثر وضوحاً.

لكن التكنولوجيا وحدها لا تصنع الديمقراطية.

يمكن أن تكون لديك أحدث المنصات، لكن إذا لم تكن هناك رغبة في الاستماع والمحاسبة، فستبقى التكنولوجيا مجرد واجهة.

ولهذا فإن تحديث السياسة يبدأ من العقل قبل أن يبدأ من الجهاز.

يبدأ من الاعتراف بأن المواطن أصبح أكثر وعياً.

ويبدأ من قبول النقد.

ويبدأ من الاستعداد لمراجعة الأخطاء.

ويبدأ من فتح المجال أمام الأفكار الجديدة.

ويبدأ من الاعتراف بأن الحزب السياسي ليس ملكاً دائماً لأشخاص محددين.

الحزب مؤسسة سياسية.

ومؤسسات المجتمع لا ينبغي أن تتوقف عند جيل واحد.

إذا ظل نفس الأشخاص في نفس المواقع لعقود طويلة، فقد يفقد الحزب جزءاً من قدرته على التجدد.

ليس لأن كل قديم سيئ، وإنما لأن كل مؤسسة تحتاج إلى دماء جديدة وأفكار جديدة.

السياسة المغربية تحتاج إلى الانتقال من سؤال:

"من سيقود؟"

إلى سؤال أكبر:

"إلى أين نريد أن نصل؟"

هذه هي النقلة الفكرية المهمة.

فالأشخاص يتغيرون.

الأحزاب تتغير.

الانتخابات تتغير.

لكن الوطن يستمر.

ولهذا يجب أن تكون البرامج السياسية مرتبطة بمصلحة البلد على المدى الطويل.

نحن بحاجة إلى أحزاب تناقش المستقبل:

مستقبل التعليم.

مستقبل الصحة.

مستقبل الماء.

مستقبل الطاقة.

مستقبل الفلاحة.

مستقبل الصناعة.

مستقبل التكنولوجيا.

مستقبل الذكاء الاصطناعي.

مستقبل الشباب.

مستقبل المدن والقرى.

مستقبل الإدارة.

ومستقبل علاقة المواطن بالدولة.

هذه هي الملفات التي يجب أن تكون في قلب السياسة.

أما الصراخ المستمر بين الأحزاب، والتخوين، وتبادل الاتهامات، وتحويل كل نقاش إلى معركة شخصية، فلن يبني برنامجاً ولن يحل مشكلة.

الاختلاف السياسي ضروري.

المعارضة ضرورية.

النقد ضروري.

لكن الاختلاف لا يعني العداء.

يمكن أن نختلف حول الحل ونظل متفقين على مصلحة الوطن.

يمكن أن ينتقد حزب الحكومة، وفي الوقت نفسه يقترح بديلاً.

يمكن أن تعارض قراراً، لكن تقدم قراراً آخر.

المعارضة القوية ليست التي تقول "لا "دائماً.

المعارضة القوية هي التي تقول:

"لا، وهذا هو السبب، وهذا هو البديل."

وهنا نصل إلى جوهر التحديث السياسي.

المغرب لا يحتاج فقط إلى سياسيين يتحدثون عن المستقبل.

بل يحتاج إلى سياسيين يفكرون للمستقبل.

والفرق كبير.

من يتحدث عن المستقبل يستطيع أن يكرر كلمات مثل التنمية، الشباب، الرقمنة، الاستثمار، الإصلاح.

أما من يفكر في المستقبل، فسيسأل:

ما نوع التعليم الذي يحتاجه طفل اليوم عندما يصل إلى سوق العمل؟

ما الوظائف التي ستختفي بسبب التكنولوجيا؟

ما الوظائف الجديدة التي ستظهر؟

كيف سنواجه تغير المناخ؟

كيف نحافظ على الماء؟

كيف نطور المدن؟

كيف نخلق فرصاً للشباب؟

كيف نرفع جودة الإدارة؟

كيف نجعل المواطن يشعر بأن الخدمة العمومية موجودة من أجله؟

هذه الأسئلة هي التي يجب أن تصنع البرامج السياسية الجديدة.

فالسياسة في المغرب أمام فرصة كبيرة: أن تنتقل من سياسة تعتمد على الأشخاص والخطابات وحدها، إلى سياسة تعتمد أكثر على الأفكار والبرامج والنتائج.

والتحديث لا يعني تقليد الآخرين بشكل أعمى.

لكل بلد خصوصيته.

المغرب له تاريخه ومؤسساته ومجتمعه وتحدياته.

لكن يمكن أن نتعلم من التجارب الناجحة في العالم، وأن نأخذ منها ما يناسبنا، وأن نرفض ما لا يناسب واقعنا.

السياسة الذكية لا تقلد.

السياسة الذكية تتعلم.

وفي النهاية، فإن مستقبل السياسة لا يتحدد فقط داخل مقرات الأحزاب أو المؤسسات المنتخبة.

بل يتحدد أيضاً في وعي المواطن.

فكلما أصبح المواطن أكثر قدرة على التمييز بين البرنامج والشعار، وبين الإنجاز والوعد، وبين السياسي الذي يفهم والسياسي الذي يكرر ما كُتب له، أصبحت السياسة نفسها مضطرة إلى التطور.

وهكذا يبدأ الانتقال الحقيقي من الماضي إلى التحديث.

ليس بتغيير الاسم فقط.

وليس بتغيير الشعار.

وليس بصورة جديدة على ملصق انتخابي.

بل بتغيير العقل السياسي نفسه.

سياسة تقرأ قبل أن تتحدث.

تدرس قبل أن تعد.

تستمع قبل أن تقرر.

تقيس النتائج بعد التنفيذ.

تعترف بالخطأ عندما تخطئ.

وتفتح الباب أمام جيل جديد.

هذه هي السياسة الذكية.

وهذه هي السياسة التي تستحق أن تدخل المستقبل.

الفصل السادس عشر

بين وعي الشعب المغربي وتطوره وأزمة الثقة في الأحزاب السياسية

الشعب المغربي يتغير.

هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن السياسة.

المواطن الذي كان ينتظر المعلومة من الخطب والاجتماعات والصحف، أصبح اليوم يعيش في عالم مفتوح. يستطيع أن يشاهد تجارب دول أخرى، ويقارن بين المدن، ويتابع النقاشات السياسية، ويبحث عن المعلومة، ويقرأ آراء مختلفة، ويسأل، وينتقد، ويشارك في النقاش العام.

لقد تغيرت طريقة تفكير المواطن، حتى وإن اختلف مستوى الوعي من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى.

وهذا التطور الاجتماعي والتكنولوجي والثقافي جعل العلاقة بين المواطن والسياسة أكثر تعقيداً.

في الماضي، كان الانتماء إلى حزب سياسي بالنسبة لبعض الناس مرتبطاً بالعائلة أو المنطقة أو النقابة أو التاريخ السياسي أو العلاقة الشخصية مع أحد المناضلين.

أما اليوم، فأصبح جزء من المواطنين يسأل سؤالاً أكثر مباشرة:

ماذا سيقدم لي هذا الحزب؟

ما برنامجه؟

من هم الأشخاص الذين يمثلونه؟

ماذا فعلوا عندما كانوا في المسؤولية؟

هل وعودهم قابلة للتنفيذ؟

وهل سيحاسبون أنفسهم إذا لم ينجزوا ما وعدوا به؟

هذه الأسئلة دليل على أن المواطن لم يعد يريد أن يكتفي بالكلام.

لكن في الوقت نفسه، هناك أزمة واضحة في العلاقة بين جزء من المواطنين والأحزاب السياسية.

الكثير من المواطنين يشعرون بالابتعاد عن العمل الحزبي، وبعضهم لا يجد نفسه في الخطاب السياسي التقليدي، وبعضهم فقد الثقة بسبب تراكم الوعود والاختلاف بين الخطاب الانتخابي والممارسة بعد الانتخابات.

وهنا يجب أن نكون منصفين.

ليس صحيحاً أن كل الأحزاب متشابهة.

وليس صحيحاً أن كل السياسيين يبحثون عن مصالحهم الشخصية.

كما أنه ليس صحيحاً أن كل مواطن فقد الثقة في السياسة.

لكن من الخطأ أيضاً تجاهل وجود أزمة ثقة حقيقية لدى شريحة من المجتمع.

وأزمة الثقة أخطر من خسارة انتخابية مؤقتة.

لأن الحزب يستطيع أن يخسر انتخابات ويعود.

لكن عندما يفقد المواطن ثقته في فكرة العمل السياسي نفسها، تصبح المشكلة أكبر.

المواطن قد يقول:

"لا أريد أن أسمع وعوداً أخرى."

وقد يقول:

"كلهم يتحدثون قبل الانتخابات، وبعدها تتغير الأمور."

وقد يقول:

"لماذا أذهب للتصويت إذا كنت لا أرى فرقاً كبيراً؟"

وقد يقول شاب:

"ماذا سأستفيد من الانضمام إلى حزب؟"

هذه الأسئلة لا يجب أن تواجه بالغضب.

بل يجب أن تواجه بالاستماع.

إذا ابتعد المواطن عن الحزب، فليس الحل دائماً أن نقول إن المواطن غير مهتم.

ربما يجب على الحزب أن يسأل نفسه:

لماذا ابتعد؟

ماذا فعلنا حتى يشعر أنه غير ممثل؟

هل خطابنا يصل إليه؟

هل نسمع مشاكله؟

هل نعطي الشباب فرصة حقيقية؟

هل نفتح أبوابنا للأفكار الجديدة؟

هل نناقش المشاكل اليومية التي يعيشها المواطن؟

أم أننا لا نتذكر المواطن إلا عندما تقترب الانتخابات؟

هذه الأسئلة قد تكون مؤلمة، لكنها ضرورية.

فالسياسة ليست موسماً انتخابياً.

الحزب الذي يظهر قبل الانتخابات ويختفي بعدها، يصعب عليه أن يبني ثقة طويلة الأمد.

الثقة تُبنى بالاستمرارية.

المواطن يريد أن يرى السياسي في الحي والقرية والمدينة ليس فقط أثناء الحملة الانتخابية.

يريد أن يعرف أين يذهب صوته.

ويريد أن يرى ممثله يشرح ماذا فعل.

ويريد أن يستطيع انتقاده.

ويريد أن يرى الحساب والنتائج.

وهنا تظهر مسؤولية الأحزاب في إعادة بناء العلاقة مع المواطن.

الحزب السياسي الحديث يجب ألا يكون مجرد مكان للاجتماعات.

يجب أن يكون مدرسة للأفكار.

مكاناً لتكوين الشباب.

مركزاً للنقاش.

مساحة للاستماع إلى المجتمع.

ومؤسسة تنتج البرامج والحلول.

إذا أصبح الحزب مجرد وسيلة للوصول إلى الانتخابات، فسوف يفقد جزءاً من معناه.

أما إذا أصبح مؤسسة تنتج الأفكار وتكون الناس وتناقش مستقبل البلاد، فسوف يصبح أكثر أهمية.

ومن أكبر الأخطاء أن تتعامل الأحزاب مع المواطن وكأنه لا يفهم.

المواطن قد لا يكون متخصصاً في القانون الدستوري أو الاقتصاد، لكنه يعيش نتائج القرارات السياسية كل يوم.

هو الذي يدفع ثمن ارتفاع الأسعار.

وهو الذي يبحث عن المدرسة المناسبة لأبنائه.

وهو الذي ينتظر الخدمة الصحية.

وهو الذي يتعامل مع الإدارة.

وهو الذي يبحث عن العمل.

وهو الذي يعيش مشكلة النقل والسكن والماء والخدمات.

ولهذا، فإن المواطن قد لا يعرف المصطلحات السياسية المعقدة، لكنه يعرف جيداً عندما يشعر أن حياته تحسنت أو لم تتحسن.

ومن هنا يجب أن تتغير لغة الأحزاب.

ليس المطلوب أن يتحدث السياسي مع المواطن بلغة أكاديمية معقدة.

المطلوب أن يشرح له الأمور بوضوح.

ماذا سنفعل؟

كيف سنفعل؟

متى سنفعل؟

وكم سيكلف؟

وما الذي يمكن أن ننجزه فعلاً؟

الوضوح يبني الثقة.

والغموض يقتلها.

هناك أيضاً مشكلة أخرى تتمثل في صورة الحزب لدى بعض المواطنين.

عندما يرى المواطن نفس الوجوه لسنوات طويلة، ونفس الخطب، ونفس النقاشات، ونفس الصراعات، يمكن أن يشعر بأن السياسة لا تتغير.

وعندما يرى أن الوصول إلى المواقع الحزبية والسياسية يبدو في بعض الحالات مرتبطاً بالشبكات والعلاقات أكثر من الكفاءة، فإن إحساسه بالابتعاد قد يزداد.

لذلك، فإن تجديد الأحزاب لا يعني فقط تغيير الشعارات.

بل يعني تغيير طريقة اختيار الأشخاص.

فتح المجال أمام الكفاءات.

إعطاء الشباب فرصة حقيقية.

تطوير التكوين السياسي.

تشجيع النقاش الداخلي.

وضع معايير واضحة للمسؤولية.

والأهم: جعل النجاح السياسي مرتبطاً بالعمل والنتائج وليس فقط بالحضور والعلاقات.

المواطن الواعي لا يريد أن يُطلب منه التصويت فقط.

يريد أن يشعر بأن صوته له معنى.

والصوت الانتخابي لا يصبح ذا معنى فقط عندما يوضع في الصندوق.

بل عندما يعرف المواطن أن اختياره يمكن أن يؤثر في اتجاه السياسات والقرارات.

ولهذا فإن المسؤولية مشتركة.

الأحزاب مسؤولة عن تطوير نفسها.

والمواطن مسؤول عن تطوير وعيه السياسي.

الدولة مسؤولة عن ضمان الإطار الديمقراطي والمؤسساتي.

والمجتمع المدني والإعلام والمدرسة والجامعة لهم أيضاً دور في نشر الثقافة السياسية.

لا يمكن أن نطلب من المواطن أن يكون واعياً سياسياً إذا لم نساعده على الوصول إلى المعلومات.

ولا يمكن أن نطلب من الشباب المشاركة إذا لم نمنحهم مساحة حقيقية.

ولا يمكن أن نطلب من الأحزاب التجديد إذا كنا نكافئ دائماً نفس الأساليب القديمة.

والوعي السياسي لا يعني أن يكون المواطن مع حزب معين.

يمكن للمواطن الواعي أن يؤيد حزباً اليوم وينتقده غداً.

يمكنه أن يختلف مع الجميع في قضية ويتفق معهم في قضية أخرى.

يمكنه أن يصوت لحزب دون أن يصبح تابعاً له.

وهذا أمر مهم جداً.

الحزب ليس ديناً.

والسياسي ليس شخصاً فوق النقد.

والانتخاب ليس عقد ولاء أبدي.

المواطن يمنح صوته بناءً على قناعة، ومن حقه أن يغير موقفه عندما تتغير المعطيات.

وهذا هو جوهر المواطن الحر.

ومن هنا يمكن فهم جزء من عزوف بعض المواطنين عن الأحزاب بطريقة مختلفة.

فليس كل ابتعاد عن الحزب يعني عدم الاهتمام بالشأن العام.

أحياناً يكون المواطن بعيداً عن الحزب، لكنه يتابع السياسة يومياً.

يناقش الأسعار.

يتابع القرارات.

يناقش التعليم.

يتحدث عن العمل.

ينتقد الحكومة.

يناقش البرلمان.

ويتفاعل مع القضايا الوطنية.

أي أنه قد يكون بعيداً عن التنظيم الحزبي، لكنه ليس بعيداً عن المجتمع والسياسة.

وهذا فرق مهم.

ربما المشكلة ليست أن المواطن لم يعد يهتم.

ربما المشكلة أن بعض الطرق القديمة لم تعد قادرة على جذب اهتمامه.

وهنا أمام الأحزاب فرصة تاريخية.

بدلاً من أن تسأل:

"لماذا لا يأتي المواطن إلينا؟"

يمكن أن تسأل:

"ماذا يجب أن نغير حتى يجد المواطن سبباً للمجيء؟"

بدلاً من أن تقول:

"الشباب لا يهتمون بالسياسة."

يمكن أن تسأل:

"هل أعطينا الشباب سياسة تستحق اهتمامهم؟"

وبدلاً من أن تقول:

"المواطن لا يثق بنا."

يمكن أن تسأل:

"ماذا فعلنا خلال السنوات الماضية حتى نبني هذه الثقة؟"

هذه الأسئلة يمكن أن تكون بداية الإصلاح.

فالثقة لا تُطلب.

الثقة تُبنى.

ولا تُبنى بخطاب واحد.

ولا بصورة انتخابية.

ولا بوعد جميل.

تبنى بالعمل.

بالصدق.

بالاستمرارية.

بالشفافية.

وبالقدرة على الاعتراف بالأخطاء.

وفي النهاية، فإن تطور المجتمع المغربي يفرض على السياسة أن تتطور معه.

المواطن اليوم يريد أن يفهم أكثر، ويسأل أكثر، ويقارن أكثر، ويحاسب أكثر.

وهذا ليس خطراً على السياسة.

بل يمكن أن يكون فرصة لها.

فالسياسة القوية لا تخاف من المواطن الواعي.

الحزب القوي لا يخاف من الأسئلة.

والسياسي الواثق لا يخاف من النقد.

بل على العكس، كلما ارتفع وعي المواطن، أصبحت الحاجة أكبر إلى أحزاب أكثر جدية، وبرامج أكثر دقة، وسياسيين أكثر كفاءة.

ربما تكون أزمة الثقة مؤلمة.

لكنها يمكن أن تكون أيضاً جرس إنذار.

فإما أن تستمر الأحزاب في التعامل مع المواطن بعقلية الماضي، فتزداد المسافة.

وإما أن تفهم أن المغرب يتغير، وأن المواطن يتغير، وأن السياسة نفسها يجب أن تتغير.

وعندما تفهم الأحزاب ذلك، يمكن أن تبدأ مرحلة جديدة:

مرحلة لا يكون فيها المواطن مجرد ناخب يظهر كل بضع سنوات، بل شريكاً في النقاش.

ولا يكون فيها الحزب مجرد آلة انتخابية، بل مؤسسة سياسية حقيقية.

ولا يكون فيها السياسي مجرد متحدث، بل مسؤولاً قابلاً للمحاسبة.

عندها يمكن أن تبدأ الثقة من جديد.

ليس لأن المواطن نسي الماضي.

بل لأنه رأى في الحاضر ما يجعله يؤمن بالمستقبل.

الفصل السابع عشر

فن السياسة

الوصول إلى الأهداف والمناصب ومعنى الربح

السياسة فن.

لكن السؤال هو: فن ماذا؟

هل هي فن خدمة الناس؟

أم فن الوصول إلى السلطة؟

أم فن تحقيق الأهداف؟

أم فن المحافظة على الموقع السياسي؟

أم أن السياسة، في بعض الحالات، تصبح فن الوصول إلى المنصب ثم البحث عن طريقة للبقاء فيه؟

كلمة «ربح» تتكرر كثيراً بعد الانتخابات.

نسمع:

هذا الحزب ربح.

وهذا المرشح ربح.

وهذا التحالف ربح.

وهذا الشخص أصبح نائباً أو مستشاراً أو مسؤولاً.

لكن هل السياسة فعلاً مباراة لها رابح وخاسر؟

إذا نظرنا إليها بهذه الطريقة فقط، فقد ننسى المعنى الحقيقي للانتخابات.

فالسياسي قد يربح المقعد، لكنه لا يكون قد ربح ثقة المواطن إلى الأبد.

وقد يربح الانتخابات، لكنه يفشل في تحقيق البرنامج الذي قدمه.

وقد يخسر الانتخابات، لكنه يترك وراءه أفكاراً وتجربة واحتراماً لدى الناس.

إذن هناك فرق بين ربح الانتخابات وربح ثقة المواطن.

وربح المنصب وربح المستقبل السياسي.

وربح السلطة وربح احترام الناس.

قبل الانتخابات، يبدأ السياسي في تقديم نفسه للمواطن.

يقول إنه قادر.

يقدم برنامجه.

يتحدث عن المستقبل.

يعد بالإصلاح.

يشرح رؤيته.

ويطلب من المواطن أن يمنحه صوته.

في هذه المرحلة، يكون السياسي في حاجة إلى المواطن.

لكن بعد ظهور النتائج، تبدأ مرحلة مختلفة.

المنصب يصبح حقيقة.

والصلاحيات تصبح حقيقة.

والمسؤوليات تصبح حقيقة.

وهنا يظهر معدن السياسي.

هل سيبقى نفس الإنسان الذي كان يقف أمام المواطنين ويستمع إليهم؟

هل سيظل مكتبه مفتوحاً؟

هل سيستمر في شرح قراراته؟

هل سيقبل النقد؟

هل سيحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الآخرون؟

أم أن الوصول إلى المنصب سيغير طريقة تعامله؟

وهنا تأتي واحدة من أهم القضايا في فن السياسة: **الوصول**.

الوصول إلى المنصب السياسي ليس دائماً نتيجة عامل واحد.

هناك الحزب.

وهناك التنظيم.

وهناك الحملة الانتخابية.

وهناك المال والموارد التي يسمح بها القانون.

وهناك الحضور الاجتماعي.

وهناك السمعة.

وهناك العلاقات.

وهناك القدرة على التواصل.

وهناك الظروف السياسية.

وهناك اختيار الناخبين.

لكن السياسي المحترف يعرف أن الوصول إلى المنصب لا يحدث صدفة في كثير من الأحيان.

إنه نتيجة عمل سياسي طويل.

ولهذا نجد بعض الأشخاص يقضون سنوات في بناء موقعهم داخل الحزب والمجتمع، ثم يدخلون الانتخابات عندما يرون أن الظروف أصبحت مناسبة.

وهنا يمكن أن يتحول العمل السياسي من خدمة عامة إلى مشروع شخصي إذا غابت الضوابط الأخلاقية.

الهدف يصبح:

كيف أصل؟

كيف أربح؟

كيف أحصل على موقع؟

كيف أحافظ عليه؟

كيف أعود مرة أخرى؟

وعندما تصبح هذه الأسئلة أهم من سؤال:

ماذا سأقدم للمواطن؟

فإن السياسة تبدأ في فقدان معناها.

المشكلة ليست في أن السياسي يريد الفوز.

من الطبيعي أن يريد أي مرشح الفوز في انتخابات ديمقراطية.

لكن المشكلة عندما يصبح الفوز هو الغاية الوحيدة.

فالانتخابات وسيلة للوصول إلى المسؤولية، وليست المسؤولية وسيلة للوصول إلى الانتخابات فقط.

وهذا الفرق بسيط في الكلمات، لكنه كبير في الواقع.

هناك سياسي يقول:

«أريد أن أفوز حتى أستطيع أن أعمل.»

وهناك من يفكر:

«أريد أن أعمل حتى أفوز مرة أخرى.»

الفرق بين الاثنين هو الفرق بين المنصب كوسيلة والمنصب كغاية.

ومن هنا تأتي قضية الحصانة.

الحصانة البرلمانية، في أصلها، ليست امتيازاً شخصياً يمنح السياسي حصانة مطلقة من القانون.

إنما ترتبط بوظيفة النائب وحماية حرية ممارسة المهام البرلمانية وفقاً للقانون.

لكن في الوعي الشعبي قد تتحول كلمة «الحصانة» إلى صورة مختلفة تماماً، وكأن السياسي بعد دخوله البرلمان أصبح بعيداً عن المساءلة.

وهذا الفهم يجب تصحيحه.

السياسي ليس فوق القانون.

والمنصب لا يجعل الإنسان فوق المواطن.

والانتخاب لا يمنح صاحبه الحق في فعل ما يشاء.

بل على العكس، كلما ارتفعت المسؤولية، ارتفع معها واجب المحاسبة.

فالمنصب ليس درعاً.

المنصب أمانة.

والحصانة ليست رخصة للتصرف بلا حدود.

الحصانة مرتبطة بالوظيفة، والقانون هو المرجع.

وهنا يجب أن يكون المواطن واعياً لهذه التفاصيل، حتى لا تتحول الكلمات السياسية إلى أساطير.

السياسة ليست طريقاً للحصول على امتيازات شخصية.

ومن أخطر التحولات التي يمكن أن تحدث للسياسي أن ينتقل من التفكير في المواطن إلى التفكير في المنصب نفسه.

قبل الفوز يقول:

«أنا أخدمكم.»

وبعد الفوز قد يبدأ بالتفكير:

«كيف أحافظ على هذا الموقع؟»

ثم تأتي الانتخابات التالية.

ثم تبدأ الحسابات من جديد.

من معي؟

من ضدي؟

من يمكن أن يدعمني؟

كيف أحافظ على الحزب؟

كيف أحافظ على التحالف؟

كيف أحافظ على الشعبية؟

وهكذا يمكن أن يتحول السياسي تدريجياً من رجل برنامج إلى رجل انتخابات.

كل شيء يصبح محسوباً وفق سؤال واحد:

هل سيساعدني هذا القرار على الفوز؟

وهنا تظهر خطورة السياسة عندما تصبح الانتخابات أهم من المصلحة العامة.

لأن بعض القرارات تحتاج إلى شجاعة.

وقد يكون القرار الصحيح غير محبوب في البداية.

وقد يحتاج الإصلاح إلى وقت.

وقد تكون هناك مصالح متعارضة.

والسياسي الحقيقي هو الذي يستطيع أحياناً أن يتحمل عدم الشعبية المؤقتة إذا كان مقتنعاً بأن القرار يخدم المصلحة العامة، مع احترام القانون والمؤسسات والاستماع إلى الناس.

أما السياسي الذي يبحث فقط عن التصفيق، فقد يختار دائماً الكلام الأسهل.

يعد بما يريد المواطن سماعه.

ويبتعد عن المشاكل الصعبة.

ويحاول ألا يخسر أي فئة.

لكن الدولة لا تُدار دائماً بالوعود السهلة.

هناك ميزانية محدودة.

وهناك أولويات.

وهناك أزمات.

وهناك قرارات تحتاج إلى الاختيار.

ولهذا فإن فن السياسة الحقيقي ليس فن الحصول على كل شيء.

بل فن تحديد الأولويات.

وفن التفاوض.

وفن بناء التوافق.

وفن معرفة متى تتنازل عن جزء من موقفك حتى تحقق نتيجة أكبر.

وفن أن تختلف مع خصمك دون أن تعتبره عدواً.

وفن أن تربح الانتخابات دون أن تخسر احترام الناس.

والسياسي الذي يفهم هذه القاعدة يعرف أن أكبر انتصار سياسي ليس الحصول على كرسي.

أكبر انتصار هو أن تحصل على ثقة الناس ثم تحافظ عليها بالعمل.

فالكرسي ينتهي.

والولاية تنتهي.

والانتخابات تتغير.

لكن السمعة السياسية قد تبقى سنوات طويلة.

ولهذا، فإن كلمة «ربح» يجب أن تتغير في قاموس السياسة.

من ربح المقعد؟

إلى من ربح ثقة المواطن؟

من ربح الانتخابات؟

إلى من نجح في تحويل الأصوات إلى نتائج؟

من وصل إلى المنصب؟

إلى من استخدم المنصب لخدمة المصلحة العامة؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن تطرح بعد كل انتخابات.

لأن يوم الاقتراع ليس نهاية القصة.

إنه بداية الامتحان الحقيقي.

يوم الانتخابات، المواطن يضع صوته.

وبعد الانتخابات، السياسي يضع أفعاله أمام المواطن.

وهنا يبدأ الحساب الحقيقي.

إذا تغير السياسي بعد الفوز، يجب أن يسأل نفسه لماذا تغير.

إذا ابتعد عن الناس، يجب أن يتذكر كيف وصل.

إذا نسي وعوده، يجب أن يتذكر أن المواطنين لم يمنحوه أصواتهم بلا سبب.

وإذا شعر أن المنصب أصبح ملكاً له، فعليه أن يتذكر أن المنصب مؤقت وأن المؤسسات والدولة والمواطنين أكبر من أي شخص.

السياسة ليست ملكاً للسياسي.

السياسي هو الذي يدخل السياسة لفترة، ثم يأتي غيره.

وهذه من أهم قواعد الديمقراطية.

لا يوجد سياسي أبدي.

ولا حزب أبدي.

ولا منصب أبدي.

ولا انتخابات تضمن البقاء إلى الأبد.

لكن هناك شيئاً يمكن أن يبقى:

الأثر.

إذا خرج السياسي من المنصب وترك وراءه مدرسة أفضل، أو طريقاً أفضل، أو إدارة أكثر كفاءة، أو قانوناً جيداً، أو مؤسسة أقوى، أو ثقافة سياسية أفضل، فذلك ربح حقيقي.

أما إذا خرج من المنصب ومعه فقط ذكريات الكرسي والصور والمناصب، فقد ربح الانتخابات وربما خسر السياسة.

وهنا يمكن أن نفهم «فن السياسة» بطريقة مختلفة.

السياسة ليست فقط معرفة كيف تصل.

بل معرفة لماذا تصل.

وليست فقط معرفة كيف تفوز.

بل معرفة ماذا ستفعل بعد الفوز.

وليست فقط معرفة كيف تحصل على المنصب.

بل معرفة كيف تستخدم المسؤولية دون أن يصبح المنصب هو الذي يستخدمك.

فالسياسي الذي ينسى المواطن بعد الفوز، قد يكون قد ربح انتخابات، لكنه لم يربح السياسة.

أما السياسي الذي يبقى قريباً من الناس، ويقبل النقد، ويحترم القانون، ويشرح قراراته، ويحاسب نفسه، ويترك وراءه نتائج حقيقية، فهذا هو الذي يفهم معنى المسؤولية.

وفي النهاية، يبقى السؤال الأكبر:

عندما يقول السياسي «لقد ربحت»، ماذا ربح بالضبط؟

هل ربح مقعداً؟

أم ربح سلطة؟

أم ربح نفوذاً؟

أم ربح حماية سياسية؟

أم ربح فرصة حقيقية لخدمة الوطن والمواطن؟

الإجابة عن هذا السؤال هي التي تحدد الفرق بين سياسي يبحث عن المنصب، وسياسي يبحث عن الأثر.

وهنا تبدأ السياسة الحقيقية.

خلاصة الكتاب

السياسة المغربية بين الواقع والوعي والمستقبل

هذا الكتاب ليس محاولة لإدانة السياسة أو السياسيين، وليس حكماً على حزب دون آخر، ولا اتهاماً لكل من اختار العمل السياسي بأن هدفه شخصي.

إنه محاولة للنظر إلى السياسة المغربية من زاوية المواطن العادي، المواطن الذي يسمع الخطابات، يرى الأحزاب تتنافس، يتابع الانتخابات، يشاهد الصراعات في البرلمان والتلفزيون، ثم يسأل نفسه في النهاية:

ماذا تغير؟

ولماذا يدخل الإنسان السياسة؟

هل يدخلها من أجل خدمة الوطن والمواطن؟

أم من أجل تحقيق طموح شخصي؟

أم من أجل الوصول إلى منصب؟

أم من أجل النفوذ؟

أم أن الأسباب تختلف من شخص إلى آخر؟

السياسة في أصلها ليست شيئاً سيئاً.

بل هي إحدى الوسائل التي ينظم بها المجتمع شؤونه، ويختار من يمثله، ويناقش مستقبله، ويحدد أولوياته.

لكن السياسة تصبح مشكلة عندما تتحول من خدمة عامة إلى وسيلة لتحقيق مصالح شخصية، أو عندما يصبح المنصب أهم من المواطن، أو عندما يصبح الفوز في الانتخابات أهم من النتائج التي تأتي بعد الفوز.

ومن هنا بدأ الكتاب بالسؤال عن الإنسان الذي يدخل السياسة.

فليس كل سياسي متشابهاً، وليس كل شخص يدخل السياسة للسبب نفسه.

هناك من يدخلها بدافع وطني، وهناك من يدخلها بسبب تجربة اجتماعية، وهناك من يريد الدفاع عن منطقة أو فئة أو قضية، وهناك من يرى في السياسة طريقاً لتحقيق طموح شخصي.

والإنسان السياسي، مهما كان دافعه الأول، يبقى مطالباً بأن يثبت من خلال أفعاله أن المصلحة العامة هي الأساس.

ثم انتقل الكتاب إلى الأحزاب السياسية.

الحزب ليس مجرد اسم أو لون أو شعار انتخابي.

الحزب مؤسسة يفترض أن تنتج الأفكار، وتكون السياسيين، وتقدم البرامج، وتشارك في تأطير المواطنين، وتطرح البدائل، وتراقب الحكومة عندما تكون في المعارضة، وتتحمل المسؤولية عندما تكون في الحكم.

لكن عندما يصبح الحزب مجرد وسيلة للانتخابات، تبدأ السياسة في فقدان جزء من معناها.

فالبرنامج السياسي ليس مجموعة وعود جميلة.

البرنامج الحقيقي يجب أن يجيب عن أسئلة واضحة:

ماذا سنفعل؟

كيف سنفعل؟

كم سيكلف؟

متى سيبدأ؟

ما الأولويات؟

وكيف سيعرف المواطن أننا نجحنا؟

وهنا تظهر أهمية الانتقال من سياسة الكلام إلى سياسة النتائج.

الكتاب توقف أيضاً عند ظاهرة تكرار الوجوه داخل بعض المؤسسات والأحزاب، وعند السؤال عن سبب بقاء بعض الأشخاص سنوات طويلة في مواقع سياسية مختلفة.

فالخبرة السياسية مهمة، لكن التجديد مهم أيضاً.

الحزب الذي لا يسمح للأجيال الجديدة بالظهور قد يفقد جزءاً من قدرته على التطور.

والتجديد الحقيقي ليس فقط تغيير الأشخاص، بل تغيير طريقة التفكير.

فليس المطلوب أن نستبدل وجهاً بوجه، ثم نستمر بنفس الأساليب القديمة.

المطلوب أن ننتقل من عقلية سياسية تعتمد على الأشخاص وحدهم إلى عقلية تعتمد على المؤسسات والكفاءة والبرامج والنتائج.

ثم جاء الحديث عن السياسي الذي يتحدث أمام الكاميرا، وعن الفرق بين السياسي الذي يفهم ما يقول والسياسي الذي يعتمد بشكل كامل على ما يكتبه له الآخرون.

الاستعانة بالمستشارين والخبراء والباحثين ليست عيباً.

بل هي أمر طبيعي في السياسة الحديثة.

لكن المشكلة تظهر عندما يصبح السياسي غير قادر على فهم ما يقرأ، أو الإجابة عن سؤال خارج النص، أو شرح مشروعه للمواطن بلغة واضحة.

فالسياسي لا يحتاج إلى أن يعرف كل شيء، لكنه يحتاج إلى أن يعرف كيف يتعلم، ومتى يستعين بالمتخصص، وكيف يفهم القرار الذي سيصوت عليه.

كما أكد الكتاب أن الشهادة الدراسية ليست المقياس الوحيد للإنسان السياسي.

فقد نجد شخصاً بلا تعليم جامعي لكنه يمتلك تجربة ووعياً وقدرة على فهم المجتمع.

وقد نجد شخصاً يحمل أعلى الشهادات لكنه يفتقد المسؤولية والنزاهة.

لكن تعقد الملفات السياسية والاقتصادية والإدارية يجعل التكوين والمعرفة والتعلم المستمر أموراً ضرورية.

بعد ذلك انتقل الكتاب إلى المواطن.

المواطن المغربي نفسه تغير.

التكنولوجيا فتحت أمامه أبواباً واسعة للمعلومات.

أصبح يستطيع المقارنة بين التجارب، ومتابعة الأخبار، ومناقشة القرارات، وانتقاد السياسيين، والاطلاع على ما يحدث خارج الحدود.

ولذلك أصبح المواطن أكثر سؤالاً:

أين النتائج؟

أين الوعود؟

ماذا تحقق؟

لماذا لم يتحقق؟

ومن المسؤول؟

وهذا التطور في وعي المواطن يجب أن يقابله تطور في الأحزاب والسياسيين.

فالمواطن ليس مجرد ناخب يظهر مرة كل عدة سنوات.

إنه شريك في الحياة العامة.

وأزمة الثقة بين جزء من المواطنين والأحزاب لا يجب أن تُفسر دائماً بأن المواطن غير مهتم بالسياسة.

فقد يكون المواطن بعيداً عن الحزب، لكنه قريب جداً من القضايا السياسية.

قد لا يحضر الاجتماعات الحزبية، لكنه يتابع الأسعار والتعليم والصحة والعمل والنقل والخدمات والقرارات الحكومية.

وقد لا ينتمي إلى حزب، لكنه يناقش السياسة يومياً.

وهنا يجب على الأحزاب أن تسأل نفسها:

لماذا ابتعد المواطن؟

هل لأن المواطن تغير؟

أم لأن طرق العمل الحزبي لم تتغير بالسرعة نفسها؟

الثقة لا تُطلب من المواطن.

الثقة تُبنى.

تبنى بالعمل، والوضوح، والصدق، والنتائج، والاستمرارية، وقبول النقد.

ثم وصل الكتاب إلى الانتخابات.

الانتخابات ليست مجرد يوم يذهب فيه المواطن إلى صندوق الاقتراع.

إنها لحظة يختار فيها المواطن من يراه مناسباً لتمثيله.

لكن معنى الانتخابات لا ينتهي عند إعلان النتائج.

بل هناك سؤال أكبر يبدأ بعد النتائج:

ماذا سيفعل الفائز؟

وهنا جاءت كلمة «ربح».

السياسي قد يربح الانتخابات.

لكن هل ربح ثقة المواطن؟

قد يربح المقعد.

لكن هل سيحقق البرنامج؟

قد يصل إلى المنصب.

لكن هل سيستخدمه لخدمة الناس؟

هذه هي الأسئلة الحقيقية.

فالانتخابات ليست مباراة يكون فيها الفائز قد انتهى من مهمته بمجرد ظهور النتائج.

إنها بداية المسؤولية.

قبل الانتخابات يحتاج السياسي إلى المواطن.

وبعد الانتخابات يحتاج المواطن إلى السياسي.

وهنا يظهر التغيير الذي تحدث عنه الكتاب.

لماذا يتغير بعض السياسيين بعد الفوز؟

لماذا يكون التواصل قوياً قبل الانتخابات ثم يضعف بعد الوصول إلى المنصب؟

لماذا تتحول بعض الوعود إلى تفسيرات؟

ولماذا تصبح بعض الكلمات التي قيلت قبل الانتخابات مختلفة بعد الوصول إلى السلطة؟

ليس كل سياسي يتغير، وليس كل تغيير سيئاً.

فالمسؤولية الجديدة قد تفرض على السياسي مواقف مختلفة، وقد تظهر أمامه معلومات وصعوبات لم تكن واضحة قبل توليه المنصب.

لكن هناك فرقاً بين تغيير الموقف بسبب المسؤولية والواقع، وبين تغيير السلوك بسبب الوصول إلى السلطة.

وهنا تظهر قيمة السياسي الحقيقي.

السياسي الحقيقي لا ينسى كيف وصل.

لا ينسى المواطن.

ولا يعتبر المنصب ملكاً شخصياً.

فالمنصب مؤقت.

والولاية مؤقتة.

والانتخابات تتغير.

والأشخاص يتغيرون.

أما الوطن والمؤسسات والمواطنون فيبقون.

وتطرق الكتاب أيضاً إلى مفهوم الحصانة، لأن بعض المواطنين ينظرون إليها أحياناً باعتبارها امتيازاً يجعل السياسي بعيداً عن القانون.

والصحيح أن الحصانة البرلمانية مرتبطة بوظيفة النائب وحماية ممارسة مهامه وفقاً للقانون، وليست تصريحاً مفتوحاً لفعل ما يريد.

فالسياسي ليس فوق القانون.

والمنصب لا يجعل الإنسان فوق المواطن.

والسلطة لا تعني غياب المحاسبة.

بل كلما زادت المسؤولية، زادت الحاجة إلى الشفافية والمساءلة.

ثم انتقل الكتاب إلى «فن السياسة».

فن السياسة ليس فقط كيف تصل إلى المنصب.

بل لماذا تريد الوصول؟

وماذا ستفعل عندما تصل؟

وكيف تتعامل مع الاختلاف؟

وكيف تفاوض؟

وكيف تحقق أهدافك دون أن تفقد المبادئ؟

السياسي الذكي لا يعرف فقط كيف يفوز.

بل يعرف كيف يحول الفوز إلى عمل.

ولا يعرف فقط كيف يصل.

بل يعرف كيف يغادر المنصب وقد ترك أثراً.

ومن هنا جاءت فكرة مهمة:

ربح الانتخابات ليس هو النجاح السياسي الكامل.

النجاح الحقيقي هو أن تحول الأصوات إلى نتائج، والثقة إلى عمل، والبرنامج إلى واقع.

ثم وصل الكتاب إلى المستقبل.

المغرب يتغير، والسياسة يجب أن تتغير معه.

التحديث السياسي لا يعني التخلي عن الماضي، ولا رفض التجارب السابقة.

بل يعني الاستفادة من الماضي دون أن نبقى أسرى له.

نحتاج إلى أحزاب أكثر انفتاحاً.

برامج أكثر دقة.

شباب أكثر مشاركة.

نساء أكثر حضوراً.

كفاءات أكثر.

بيانات ودراسات أكثر.

شفافية أكبر.

واستعمال أفضل للتكنولوجيا.

نحتاج إلى سياسة تفكر في المستقبل، وليس فقط في الانتخابات القادمة.

سياسة تسأل:

كيف سيكون التعليم بعد عشر سنوات؟

ما مستقبل العمل؟

كيف سنواجه التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؟

كيف نحافظ على الماء؟

كيف نطور الاقتصاد؟

كيف نخلق فرصاً للشباب؟

كيف نحسن الخدمات؟

كيف نجعل الإدارة أكثر فعالية؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن تدخل قلب البرامج السياسية.

والكتاب لا يقول إن الحل هو إلغاء الأحزاب.

على العكس.

الديمقراطية تحتاج إلى أحزاب قوية وجادة.

لكنها تحتاج إلى أحزاب تتطور.

حزب يحترم المواطن.

يحترم المنافس.

يحترم القانون.

يحترم النقد.

ويعرف أن السلطة ليست غاية في حد ذاتها.

وفي النهاية، فإن السياسة ليست ملكاً للسياسيين وحدهم.

المواطن له دور.

عندما يصبح المواطن أكثر وعياً، تصبح السياسة مضطرة إلى التطور.

المواطن الذي لا يكتفي بالشعار، ولا يصدق كل وعد، ولا يقيس السياسي بالصوت المرتفع، بل يسأل عن البرنامج والنتيجة والمسؤولية، يساعد على بناء سياسة أكثر نضجاً.

ولهذا فإن مستقبل السياسة المغربية لن يصنعه السياسي وحده.

سيصنعه السياسي والمواطن والمؤسسات والمجتمع والتعليم والإعلام والثقافة السياسية معاً.

الخلاصة الكبرى للكتاب هي أن المغرب لا يحتاج فقط إلى تغيير الأشخاص.

بل يحتاج إلى تطوير العقل السياسي.

من سياسة الأشخاص إلى سياسة المؤسسات.

من سياسة الشعارات إلى سياسة البرامج.

من سياسة الوعود إلى سياسة النتائج.

من سياسة الصراع إلى سياسة الاختلاف المسؤول.

من انتظار الانتخابات إلى العمل المستمر.

ومن اعتبار المنصب غاية إلى اعتباره مسؤولية.

والسياسي الذي يدخل من أجل الوطن يجب أن يثبت ذلك عندما يصل إلى المنصب.

والحزب الذي يطلب ثقة المواطن يجب أن يعرف كيف يحافظ عليها.

والمواطن الذي يمنح صوته يجب ألا يتوقف عن المراقبة والمساءلة.

فالانتخابات تعطي الشرعية السياسية، لكنها لا تعطي صكاً مفتوحاً بلا نهاية.

والمنصب يعطي المسؤولية، لكنه لا يعطي ملكية الوطن.

والحصانة، حيث يقررها القانون، ليست فوق القانون.

والفوز لا يعني أن المعركة انتهت.

بل يعني أن الامتحان بدأ.

وفي آخر صفحات هذا الكتاب، يبقى سؤال واحد مفتوحاً أمام كل سياسي وكل مواطن:

عندما تصل إلى المكان الذي كنت تحلم به، ماذا ستفعل؟

هل ستتغير لأنك وصلت؟

أم ستبقى كما كنت عندما كنت تطلب ثقة الناس؟

هل ستعتبر الكرسي مكسباً شخصياً؟

أم ستعتبره مسؤولية مؤقتة؟

هل ستبحث عن التصفيق؟

أم عن النتيجة؟

هل ستسأل:

«كيف أربح الانتخابات القادمة؟»

أم ستسأل:

«ماذا سأترك خلفي عندما تنتهي ولايتي؟»

ربما هنا بالضبط يكمن الفرق بين السياسة كطموح شخصي، والسياسة كخدمة عامة.

فمن يدخل السياسة ليصل فقط، قد يربح المنصب.

لكن من يدخلها ليترك أثراً، يمكن أن يربح احترام الناس.

والمنصب ينتهي.

أما الأثر فيبقى.

وهذا هو المعنى الحقيقي للسياسة التي تستحق أن تُبنى من أجلها الثقة من جديد.

فهرس الكتاب

عنوان الكتاب

السياسة المغربية بين الواقع والوعي والمستقبل

مقدمة الكتاب

تمهيد الكتاب

الكاتب

شكر وتقدير

إهداء

الفصل الأول السياسة المغربية: فهم الواقع وما وراء المشهد السياسي

الفصل الثاني السياسة المغربية: كيف يفكر السياسي وكيف يفكر المواطن؟

الفصل الثالث السياسة بين المبادئ والمصالح والطموح إلى السلطة

الفصل الرابع الأحزاب السياسية المغربية: أدوارها وتنوعها وعلاقتها بالمواطن

الفصل الخامس السياسة المغربية بين الواقع والطموح: قراءة في العمل السياسي ومشاكله

الفصل السادس السياسي والمواطن: الوعود، الثقة، المسؤولية والنتائج

الفصل السابع الانتخابات والسياسة: من الحملة الانتخابية إلى الوصول إلى المسؤولية

الفصل الثامن البرلمان والحكومة والمعارضة: الصراع السياسي وحدود المسؤولية

الفصل التاسع السياسة في الواقع: ما نراه في المؤسسات وما يحدث خلف الكواليس

الفصل العاشر السياسي بين الصورة الإعلامية والحياة العادية: ما نراه على الشاشة وما يحدث بعد إطفائها

الفصل الحادي عشر هل يوجد شخص يستيقظ ليقرر خدمة الوطن والمواطنين؟ سر الدخول إلى السياسة

الفصل الثاني عشر أنواع السياسيين وتنوع الأحزاب السياسية: المعارضة الحقيقية وما نراه من صراعات وصراخ على التلفاز

الفصل الثالث عشر نفس الوجوه في الحزب ونفس الأشخاص لسنوات: الأب والأم والأخ والعائلة داخل المشهد السياسي

الفصل الرابع عشر بين الشخص الواعي وكثرة السياسيين: التعليم، المعرفة، ومن يكتب للسياسي كلامه؟

الفصل الخامس عشر ذكاء تطوير السياسة والبرامج السياسية في المغرب: الخروج من الماضي إلى التحديث

الفصل السادس عشر بين وعي الشعب المغربي وتطوره وأزمة الثقة في الأحزاب السياسية

الفصل السابع عشر فن السياسة: الوصول إلى الأهداف والمناصب والحصانة ومعنى كلمة «ربح»

خلاصة الكتاب

السياسة المغربية بين الواقع والوعي والمستقبل

الخاتمة

من السياسة التي نعرفها إلى السياسة التي نريدها

نهاية الكتاب